جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع

التنبؤ بالفشل المالي عن طريق إدارة المخاطر

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المدية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة:

مناع سارة

تحت إشراف:

د. عراب هريش خديجة

السنة الجامعية 2022/2021

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع

التنبؤ بالفشل المالي عن طريق إدارة المخاطر

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المدية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة:

مناع سارة

تحت إشراف:

د. عراب هريش خديجة

السنة الجامعية 2022/2021


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بعد شكر المولى عز وجل والثناء على نعمه كلها،

اعترافا بالفضل والجميل أتوجه بخالص الشكر وعميق التقدير والامتنان إلى الأستاذة

عراب هريش خديجة

التي تفضلت بالإشراف على هذا العمل على كل ما قدمته من تعليمات وتوجيهات ومعلومات التي كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل

وأتوجَّه بالشكر إلى كل موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري، والسيد عبد المالك سلماني على مساعدته لي بجهده، ووقته، وصبره، وتفهمه.

وأشكر كل من وقف معي وأعانني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا البحث

بدعائه وجهده ووقته.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع واللامتناهي في الصغر

إلى أرق وأروع امرأة حملتني وربتني بصبر، صاحبة قلب بشساعة البحر،أوصلتني إلى ما وصلت بكل فخر.... أمي الغالية الحبيبة

إلى سندي وعوني في هذه الحياة ومصدر قوتي...أبي الغالي

إلى أجمل عطايا الله وأغلى ما رزقني في هذه الدنيا... زوجي وابنتي "ماريا"

إلى من دمهم يجري في عروقي... عائلتي

إلى من كانت صحبتهم شرف ورفقتهم أمان...صديقاتي الغاليات

إلى من جمعتني بهم الجامعة ... زميلاتي و زملائي

إلى كل من علمني حرفا وأنار لي دربا وكان على الصعاب معينا

سارة

مستخلص:

تناولنا في هذه الدراسة دور إدارة المخاطر في التنبؤ بالفشل المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية، انطلاقا من طريقة القرض التنقيطي كوسيلة لإدارة المخاطر بالبنك ومن ثم أثر ذلك على عملية التنبؤ بالفشل المالي، وتم الاعتماد في الجانب التطبيقي على دراسة حالة حول تقدير خطر القرض باستخدام طريقة التنقيط داخل الوكالة على ملف لمؤسسة إنجاز الأشغال.

وقد توصلنا إلى جملة من النتائج، أهمها أن طريقة القرض التنقيطي طريقة فعالة لتقدير خطر القرض في البنك محل الدراسة، وهذا ماتبين من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها على ملف لمؤسسة إنجاز الأشغال والتي توجت بالقبول في نهاية المطاف مما ساعد البنك على اتخاذ القرار الصحيح، كون طريقة القرض التنقيطي من بين الطرق الحديثة المستخدمة في إدارة المخاطر، ومن أنجح الطرق والوسائل والتقنيات لاستعمالها في تحليل ملفات زبائنها.

الكلمات المفتاحية: التنبؤ بالفشل المالي، إدارة المخاطر، القرض التنقيطي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Abstract

In the current study, we tackled The role of risk management in financial failure forecast in Agriculture and rural development bank the agency of Medea, Proceeding from scoring method as a means of managing risks in the bank, and then the impact of this on financial failure forecast, and in the practical side, a case study was relied on estimating the loan risk using scoring method within the agency on a file of the Works Completion Corporation.

Findings show that scoring method is an effective method for estimating the loan risk in the bank under study, and this was evident through the applied study that we conducted on the file of the Works Completion Corporation, which was eventually culminated in acceptance, which helped the bank to make the right decision, since scoring method is among the modern methods used in Risk management, and one of the most successful ways, means and techniques to use in analyzing its clients' files.

Keywords: Financial failure forecast, risk management, scoring, Agriculture and rural development bank.

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر و عرفان	
الإهداء	
مستخلص	
فهرس المحتويات	I
قائمة الأشكال	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: أساسيات حول التنبؤ بالفشل المالي	
تمهيـــد	2
المبحث الأول : ماهية الفشل المالي.	3-18
المطلب الأول : مفهوم الفشل المالي ومظاهره.	3
المطلب الثاني : أنواع الفشل المالي.	6
المطلب الثالث : أسباب ومراحل الفشل المالي.	7
المبحث الثاني :التنبؤ بالفشل المالي.	9
المطلب الأول : مفهوم التنبؤ بالفشل المالي وأهميته.	9

المطلب الثاني : طرق التنبؤ بالفشل المالي.	11
المطلب الثالث : أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي.	15
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني: دور إدارة المخاطر في التنبؤ بالفشل المالي باستخدام طريقة القرض التنقيطي	
تمهيـــــد	21
المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر المالية.	22
المطلب الأول : مفهوم إدارة المخاطر المالية وأهدافها.	22
المطلب الثاني : أدوات وقواعد إدارة المخاطر.	24
المطلب الثالث : مراحل إدارة المخاطر المالية.	26
المبحث الثاني : تقديم عام لطريقة القرض التنقيطي.	28
المطلب الأول : تعريف طريقة القرض التنقيطي وأهدافها.	28
المطلب الثاني : استعمالات القرض التنقيطي ومراحل إعداده.	29
المطلب الثالث : دور طريقة القرض التنقيطي في تخفيف المخاطر.	33
خلاصة الفصل	37
الفصل الثالث : تطبيق طريقة القرض التنقيطي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية	
تمهيـــــد	39
المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	40
المطلب الأول : نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية	40

المطلب الثاني : مهام وأهداف وموارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية	43
المطلب الثالث : التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية	45
المبحث الثاني : دراسة حالة منح قرض بنكي باستخدام طريقة القرض التنقيط بالوكالة محل الدراسة.	52
المطلب الأول : الشروط و الإجراءات اللازمة لمنح القرض	52
المطلب الثاني: دراسة وتحليل القوائم المالية	53
المطلب الثالث : تطبيق طريقة التنقيط لتقييم خطر القرض	58
خلاصة الفصل	64
خاتمة	69-66
قائمة المراجع	73-71
الملاحق	83-75

فهرس الأشكال

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
1-1	**خصائص تنظيم هيئات متابعة المخاطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية**	51

فهرس الجداول

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
1-2	النسب المالية الخاصة بنموذجBeaver	16
1-3	نسب نموذج Sherro	18
1-4	تصنيف القروض حسب درجة مخاطرتها	18
2-4	الميزانية المالية للمؤسسة	54
4-4	**ميزانية تقديرية لمخطط الخزينة**	55
5-4	**مؤشر الهيكل المالي**	56
6-4	**مؤشر الإدارة**	57
7-4	**مؤشر الخزينة**	58
8-4	**تقييم** المؤسسة و مواردها المالية	59
9-4	**تقييم المؤسسة و مردوديتها**	60
10-4	**تقيم قطاع النشاط**	61
11-4	**تقييم حسب** المؤسسة وإدارتها.	62
12-4	**المعدل العام لتنقيط (تصنيف) المؤسسة**	63

فهرس الملاحق

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	الميزانية المحاسبية	
02	الميزانية التقدرية لمخطط الخزينة	
03	تحليل النسب المالية	
04	تقييم العامل الإقتصادي	
05	تصنيف خطر المقترض	

مقدمة

مقدمة

أصبحَ مفهوم إدارة المخاطر من المواضيع الهامة على كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في العالم، وقد تعاظم الاهتمام بإدارة المخاطر في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، خاصة فيما يخص القطاع البنكي والمؤسسات المالية، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي للدول، وفي ظل ما يشهده العالم من تطورات في العولمة البنكية وما نتج عنها من تحرير للأسواق وحرية في تنقل رؤوس الأموال، وما أفرزته من اندماج وخوصصة، أصبحت البنوك تعاني من الضغوط والمنافسة، حيث تتواجد البنوك في بيئة محفوفة بالمخاطر التي يجب عليها التأقلم معها بأفضل الوسائل وأقل التكاليف لتجنب الوقوع في حالة الفشل المالي، لما له من آثار سلبية على مستوى المؤسسة والمستثمرين والاقتصاد الوطني والمجتمع ككل.

بما أن النشاط الرئيسي للبنك هو منح القروض أو الائتمان الذي يعتبر من أهم مصادر الأموال للبنوك والتي تستوجب التعامل معه بالثقة والجدية الاقتصادية بين المتعاملين، نظرا لأن عملية منح القروض محفوفة بالمخاطر المتعلقة بالتأخر في السداد أو العجز عن السداد، مما يستدعي على البنك القيام بدراسة تحليلية لطلب القرض المعتمدة على التحليل المالي، غير أن هذه الطريقة تعاني من عدة نقائص وذات فعالية محدودة بالمقارنة بالوسائل والتقنيات الحديثة التي تستخدمها معظم البنوك في الدول المتطورة، والتي تساعد على اتخاذ القرار المناسب كطريقة القرض التنقيطي، التي تعد من بين أكثر الطرق المستخدمة في هذا المجال حيث أنها تحاول التنبؤ بالمخاطر ومنح القروض حسب معيار التصنيف.

الإشكاليـــة:

بناء على كل ما سبق، سوف نحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسة المتمثلة في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى مساهمة إدارة المخاطر في التنبؤ بالفشل المالي في البنوك التجارية؟ وما واقع تطبيق ذلك في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المدية؟

الأسئلة الفرعية:

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية، يمكن صياغتها على النحو التالي:

1. ما مفهوم الفشل المالي، وفيما تكمن أهمية التنبؤ به بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية وخاصة البنوك التجارية؟
2. فيما تتمثل إدارة المخاطر، وهل يمكن أن تساهم في التخفيف من المخاطر باستخدام طريقة القرض التنقيطي؟

3. هل تساعد إدارة المخاطر على التنبؤ بالفشل المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المدية؟

فرضيات البحث:

تمّ الاعتماد على مجموعة من الفرضيات للإجابة على الأسئلة المطروحة وهي كالتالي:

1. الفشل المالي هو فشل المؤسسة في تسيير مواردها المالية بالشكل المناسب، وتكمن أهمية التنبؤ به في كون المؤسسة –بما في ذلك البنوك– تقوم بوضع خطة مثلى لتسيير هذه الموارد بشكل فعال؛

2. تتمثل إدارة المخاطر في مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها المؤسسة من أجل التسيير الجيد للمخاطر التي تتعرض لها، ويمكن لإدارة المخاطر أن تساهم بشكل كبير في التخفيف من المخاطر باستخدام طريقة القرض التنقيطي؛

3. تساعد إدارة المخاطر بشكل كبير في التنبؤ على الفشل المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية إدارة المخاطر كونها طريقة فعالة لتعظيم عوائد المؤسسات بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة، وتجنب الأزمات ووسيلة لتعزيز الثقة وتوفير عامل الاستقرار، لضمان استمرارية المؤسسة في بيئة دائمة التغير ودائمة التعرض للأزمات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تزداد أهمية التنبؤ بالفشل المالي بالنسبة للبنوك كونه طريقة فعالة لمعرفة الوضع المالي لها والتنبؤ به لتلافي الكثير من المشاكل المالية في المستقبل، واتخاذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب، كما أنه يساعد العديد من الجهات ذات العلاقة مع البنك، سواء كانت داخلية أو خارجية بمعرفة وضعيته المالية.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى محاولة توضيح مدى مساهمة إدارة المخاطر في التنبؤ بالفشل المالي للبنك، انطلاقا من التعرف على مفهوم الفشل المالي ومفهوم إدارة المخاطر، ومن ثم بيان دور إدارة المخاطر في التنبِؤ بالفشل المالي باستخدام طريقة القرض التنقيطي، **و**انطلاقا من الهدف الرئيسي يمكن تحديد الأهداف الفرعية كما يلي:

- ✓ بيان مفهوم الفشل المالي والتنبؤ به؛
- ✓ محاولة الإحاطة بالجوانب النظرية لإدارة المخاطر؛
- ✓ إلقاء الضوء على طريقة القرض التنقيطي كنموذج لتخفيف المخاطر؛
- ✓ دراسة وتحليل واقع إدارة المخاطر ومدى مساهمتها في التنبؤ بالفشل المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أسباب اختيار البحث:

يعود اختيار هذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، نوجزها فيما يلي:

الأسباب الذاتية:

تم اختيار الموضوع بدافع الميول الشخصي للاهتمام بالمواضيع المتعلقة بالبنوك، والرغبة في تطوير المكتسبات والمعارف الذاتية حول هذا الموضوع لما له من أهمية، بالإضافة إلى الرغبة في اختيار موضوع ضمن التخصص المدروس.

الأسباب الموضوعية:

- ✓ إعطاء قيمة مضافة إلى الدراسات السابقة لهذا النوع من المواضيع، بالتطرق إلى أهم الجوانب التي لم تدرس كفاية سابقا؛
- ✓ الأهمية البالغة التي أصبحت تعنى بها إدارة المخاطر، وذلك في أعقاب الأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية التي شهدها العالم، ومحاولة معرفة واقعها في الجزائر؛
- ✓ الدور الذي يؤديه التنبؤ بالفشل المالي كوسيلة الإنذار المبكر لاحتمال تعرض المؤسسات للفشل، وبالتالي تجنب العديد من المشاكل المالية وتحقيق الاستمرارية.

حدود البحث:

تتمثل الحدود الموضوعية والمكانية والزمنية للبحث فيما يلي:

- ✓ **– الحدود الموضوعية:** هذه الدراسة تخص المؤسسات الاقتصادية بشكل عام والبنوك بشكل خاص، حيث أجريت الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية — وكالة المدية، وسيتم التركيز في هذه الدراسة على التنبؤ بالفشل المالي كعملية أساسية في المؤسسة الاقتصادية، وأيضا سيتم التركيز على إدارة المخاطر بقواعدها ومراحلها المختلفة.
- ✓ **– الحدود المكانية:** ترتبط هذه الدراسة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المدية، فيما يخص دراسة دور إدارة المخاطر في التنبؤ بالفشل المالي بالبنك، من خلال دراسة حالة طلب قرض من البنك محل الدراسة.
- ✓ **– الحدود الزّمنية:** تم إنجاز الجانب التطبيقي خلال النصف الأول من سنة 2022.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في البحث.

تماشياً مع متطلبات الدراسة، تم الاعتماد في الجزء النظري على **المنهج الوصفي** الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات والآراء والحقائق، بهدف سرد الأفكار والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع، كما تم الاعتماد في الجانب التطبيقي **منهج دراسة الحالة** باستخدام طريقة القرض التنقيطي في البنك محل الدراسة من جهة، ومن جهة أخرى سيتم الاستعانة بالمنهج **التحليلي**، وذلك من أجل إظهار النتائج المختلفة للدراسة.

أما عن أدوات الدراسة فقد قمنا بالمسح المكتبي الذي مكننا من الاطلاع على مختلف الكتب المرتبطة بمتغيرات الموضوع، كما اعتمدنا على عدة مذكرات، بالإضافة إلى بعض الملتقيات والمجلات، بمساعدة مواقع الإنترنيت، كما ساعدتنا المقابلات مع بعض إطارات بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المدية في إنجاز الجانب التطبيقي للدراسة.

الدراسات السّابقة:

إذا تتبّعنا الدراسات السابقة الخاصة بموضوعنا نجد أن بعض الباحثين في هذا المجال تناولوا مواضيع مشابهة كل بطريقته، ونذكر بعض هذه الدراسات فيما يلي:

1. دراسة (حياة نجار، 2017): موسومة ب: **"التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج z– score دراسة حالة بعض العملاء بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل "**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص: محاسبة وإدارة مالية، جامعة جيجل، 2017.

استهدفت الدراسة استخدام أحد أشهر نماذج التنبؤ بالفشل المالي، وهو النموذج (z–score) الذي يعتبر بمثابة معيار لقياس السلامة والاستقرار المالي للمؤسسة للكشف المبكر عن ظاهرة الفشل المالي، و**النتائج** المتوصل إليها من خلال هاته الدراسة أن بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل تمكن من التنبؤ بالفشل المالي للعملاء، والوقوف على نجاح أو فشل العميل مقدم طلب الاقتراض من خلال هذا النموذج، **وتختلف** هذه الدراسة عن دراستنا في كونها لم تسلط الضوء على إدارة المخاطر وأهميتها في استخدام هذا النموذج.

2. دراسة (فاتن الواعر، 2013): موسومة ب: **"دور إدارة المخاطر في تنمية القروض البنكية دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال أم البواقي"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2013.

تناولت الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بمساهمة عملية إدارة المخاطر بالتوسع في منح القروض البنكية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، وللوصول إلى أهداف الدراسة **اعتمدت** على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى وطبيعة المشكلة، وإجراء دراسة تطبيقية على ملف أحد العملاء والتي توجت ختاما برفض طلب هذا الأخير. وقد **خلصت** إلى أن البنوك الجزائرية تواجه ث كل في معالجة المخاطر، وذلك بسبب نقص الخبرة لدى الموظفين وضعف نظام المعلومات لدى النظام المصرفي، ويكمن **الاختلاف** بين هذه الدراسة ودراستنا، في أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى مفهوم الفشل المالي، ولم تركز على أهمية التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في تحقيق الاستمرارية.

3. دراسة (يسمينة صياد، 2016): موسومة ب **"فعالية القرض التنقيطي في إدارة وتسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة أم البواقي"**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص: مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي، 2016.

تناولت الدراسة إشكالية مدى فعالية القرض التنقيطي في تسييرمخاطر القروض البنكية في البنوك التجارية الجزائرية، وذلك اعتمادا على المنهج التحليلي من خلال دراسة ميدانية على مستوى القرض الشعبي الجزائري وكالة أم البواقي، و**توصلت** الدراسة إلى فعالية هذه الطريقة وسهولة تطبيقها حيث تساعد متخذ القرار على اتخاذ القرار الصائب، وذلك بالتركيز على تمويل المؤسسات السليمة من أجل الوصول إلى أكبر ربحية ممكنة والتقليل من المخاطر المصرفية،، **وما يفرق دراستنا** عن هذه الدراسة، في كونها تطرقت إلى الإطار المفاهيمي للقروض في البنوك التجارية وركزت بشكل موسع على تسيير مخاطر البنوك والسياسة الائتمانية بشكل خاص دون التطرق لإدارة المخاطر والتنبؤ بالفشل المالي.

صعوبات البحث:

يوجد هناك مجموعة من الصعوبات التي واجهتنا أثناء القيام بدراستنا، ومن أبرز هذه الصعوبات ما يلي:

- ✓ نقص المراجع وصعوبة الحصول عليها؛
- ✓ صعوبة الحصول على بعض المعلومات المتعلقة بعملية القرض التنقيطي، نظرا لسرية هذه العمليات بالبنك حسب ما يرونها؛
- ✓ صعوبة الحصول على بعض المعلومات والبيانات الرقمية المتعلقة بإدارة المخاطر تخدم البحث بشكل مباشر.

هيكل البحث:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول تحت عنوان "أساسيات حول التنبؤ بالفشل المالي"، ويتناول بعض المفاهيم الأساسية للفشل المالي من خلال مبحثين، حيث يتطرق المبحث الأول إلى ماهية الفشل المالي من تعريف ومظاهر وأنواع، بالإضافة إلى أسبابه ومراحله، بينما يتناول المبحث الثاني التنبؤ بالفشل المالي من مفهوم وأهمية، وكذا طرق التنبؤ به، كما يستعرض أهم النماذج المستخدمة لذلك.

الفصل الثاني تحت عنوان "**دور إدارة المخاطر في التنبؤ بالفشل المالي باستخدام طريقة القرض التنقيطي**"، وينقسم إلى مبحثين، حيث يتطرق المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر المالية من مفهوم وأهداف، كما يستعرض قواعد وأدوات إدارة المخاطر وأهم مراحلها، بينما يعرض المبحث الثاني تقديم عام لطريقة القرض التنقيطي من تعريف وأهداف، وكذا استعمالات القرض التنقيطي ومراحل إعداده، ودوره في تخفيف المخاطر.

الفصل الثالث تحت عنوان "**تطبيق طريقة القرض التنقيطي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المدية**"، وتم تقسيمه إلى مبحثين، حيث يتطرق المبحث الأول إلى تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال استعراض لنشأة وتطور البنك، والمهام التي يقوم بها وأهدافه، وهيكله التنظيمي، بينما يتناول المبحث الثاني دراسة حالة منح قرض بنكي باستخدام طريقة القرض التنقيطي بالوكالة محل الدراسة.

الفصل الأول:

أساسيات حول التنبؤ

بالفشل المالي

تمهيد:

يعتبر الفشل المالي ظاهرة تواجه كافة المؤسسات كونها تعمل في ظروف محاطة بمخاطر كثيرة ومتعددة تهدد وجودها وتزيد من احتمالات تعرضها للفشل، مما ينتج عنه آثار سلبية على مستوى المؤسسة والمستثمرين والاقتصاد الوطني والمجتمع ككل، وتنبع أهمية التنبؤ بالفشل المالي من اهتمام العديد من الجهات ذات العلاقة مع المؤسسة، سواء كانت داخلية أوخارجية، بمعرفة وضعية المؤسسة المالية واحتمالات مواجهتها للفشل المالي ومعرفته قبل حدوثه، لمساعدتهم على اتخاذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب، وإن مستقبل المؤسسات واستمرارها يعتمد على الوضع المالي لها والتنبؤ به لتلافي الكثير من المشاكل المالية في المستقبل.

يعتبر التنبؤ بالفشل المالي مهما لمستخدمي القوائم المالية، وتكمن أهميته في أن عدم حصول هؤلاء المستخدمين على تحذيرات مبكرة حول احتمال التعثر أوالفشل أوالإفلاس يؤدي إلى اتخاذهم قرارات غير سليمة، ومن ثم تحملهم تكلفة مرتفعة نتيجة القرارات الخاطئة، حيث أن فشل وإفلاس عدد من المؤسسات العالمية الضخمة بصورة فجائية أدى إلى حدوث أزمة مالية على مستوى العالم، ولذلك يتعين التعرف على وسيلة الإنذار المبكر لاحتمال تعرض المؤسسات للفشل.

نحاول ضمن هذا الفصل التطرق إلى التنبؤ بالفشل المالي من حيث الأساسيات، من خلال مبحثين كما يلي:

- **ماهية الفشل المالي؛**
- **التنبؤ بالفشل المالي.**

المبحث الأول: ماهية الفشل المالي.

من ضمن الأحداث الخطيرة التي يمكن أن تتعرض لها أوتمر بها المؤسسة الاقتصادية هي حالة الفشل، حيث أن المؤسسات الاقتصادية سواء في اقتصاديات الدول المتقدمة أوالسائرة في طريق النمو، معرضة لبعض الظواهر والأسباب والعوامل الداخلية والخارجية المختلفة، التي قد تشترك مع بعضها أوتنفرد لتقود بالمؤسسة إلى هذه الحالة التي مآلها الإفلاس ثم إما إلى التسوية القضائية أوالتصفية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الفشل المالي، مظاهره وأنواعه، وكذا أسبابه ومراحله.

المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي ومظاهره.

اختلفت الاجتهادات في تقديم مفهوم واضح للفشل المالي، على الرغم من انتشاره بشكل واضح على المستوى العالمي، وذلك وفقا لاختلاف وجهات نظر المختصين، وكذلك لتداخله مع عدة مفاهيم مشابهة له.

أولا: تعريف الفشل المالي.

توجد مجموعة من التعريفات المتعلقة بمفهوم الفشل المالي يمكن استعراضها كما يلي:

يتمثل الفشل المالي للمؤسسة في "عجز عوائدها عن تغطية التكاليف والتي من ضمنها تكلفة تمويل رأس المال وعدم قدرة الإدارة على تحقيق العائد على رأس المال المستثمر بما يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات" وهو أيضا "مواجهة المؤسسة لعراقيل مالية كضعف المردودية وصعوبة ظروف التموين والإنتاج وضعف النشاط . وتختلف شدة الفشل المالي من حيث مدى حيوية المؤسسة وسلامة أجهزتها الإدارية لمواجهة الأزمات، ومدى قوة العائق المسبب للفشل وظهوره المفاجئ أمام مسيري المؤسسة «وبناء على ماسبق ذكره يمكن إعتبار الفشل المالي الحالة التي لا تستطيع فيها المؤسسة الوفاء بإلتزاماتها لمختلف أطراف المصلحة في المؤسسة من المساهمين وموردين مستثمرين إلخ، وهي بداية إعلان المؤسسة عن إفلاسها وخروجها من النشاط.

الفشل المالي هو تلك الحالة المالية المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي أو القانوني التي تعني عدم قدرة المؤسسة على مواجهة وسداد التزاماتها المستحقة للغير بكامل قيمتها، حيث تكون أصولها أقل في قيمتها الحقيقة من قيمة خصومها، الأمر الذي يصل بالمؤسسة وفي أغلب الأحيان إلى حالة الإفلاس، وفي حقيقة الأمر إن حالة الفشل المالي لا تحدث بشكل مفاجئ مثل الحوادث، ولكنها تعكس النتائج النهائية لمجموعة التراكمات والمضاعفات والتي تبدأ من موقف معين وبدرجة معينة من درجات السيولة، والتي تتطور في حالة عدم الاهتمام بها من وضع سيء إلى وضع أكثر سوءا إلى أن تصل إلى حالة الفشل المالي.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل وفق الآتي: "الفشل المالي عبارة عن توالي خسائر المؤسسة وعدم قدرتها على تحقيق عوائد مناسبة على الاستثمار، مما يؤدي إلى عجز التدفقات النقدية، ما ينتج عنه عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير وعلى توفير السيولة النقدية، هذا الأمر يحتم عليها التخفيض من حجم النشاط، وتصفية بعض أصولها المتداولة ما يؤدي إلى العسر المالي الفني*، ومع استفحال هذه الظاهرة يحدث العسر المالي الحقيقي*والذي يؤدي بدوره إلى الفشل المالي فالإفلاس[1].

ثانيا: أهم المفاهيم المشابهة للفشل المالي.

من أهم المفاهيم المشابهة للفشل المالي نجد العسر المالي، الإفلاس المالي والتعثر المالي:

1- العسر المالي:ي قابله اليسر المالي وهو الوضع الذي تكون فيه أصول المؤسسة أكبر من خصومها، وبالتالي فهناك خطر الوقوع في حالة العسر كلما كانت الديون أكبر من قيمة الأصول، ولتفادي درجة العسر المالي نقوم بعملية تقييم لكل من عناصر الأصول والخصوم لتحديد الفرق بينهما.

2- الإفلاس المالي: يعرف بحالة التوقف عن الدفع وهو الوضع الذي لا تستطيع عنده الأصول المتاحة للمؤسسة مواجهة المستحقات من الأصول، وتحديد درجة خطر الإفلاس، يمكن مقارنة أجال تحقق عناصر الأصول (درجة السيولة).

3- التعثر المالي: هو اختلال يواجه المؤسسة نتيجة قصور مواردها وإمكانياتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

ثالثا: مظاهر الفشل المالي.

إن مظاهر الفشل المالي ما هي إلا ظواهر يتضح منها أن المشروع يواجه نقص في السيولة، ولذلك فإن التعرف على هذه الظواهر يمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة وتصحيحها وعلاجها في الوقت المناسب[2].

1- مظاهر الفشل العامة:

---

[1] أسماء صويلح ونوال حجيج، التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج z-score ، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية علوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2016- 2017، ص10.

*العسر المالي الفني: حالة العسر المالي التي تحدث فيها زيادة في قيمة مطلوبات الشركة تزيد عن قيمة أصولها.

*العسر المالي الحقيقي: هي الحالة التي تكون فيها قيمة موجودات الشركة أقل من مطلوباتها.

[2] محمد أمين مصطفاوي، حدود استخدام نظم الإندار المبكر على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2022، ص48.

إن السبب الرئيسي للفشل المالي هو نقص التدفقات النقدية المتاحة إلى المؤسسة ويمكن ملاحظة بعض مظاهر الفشل من خلال ما يلي:

- تدني الربحية لفترات متتالية؛
- التوسع والانتشار الغير المدروس؛
- اختلال الهيكل التمويلي للمؤسسة؛
- ضعف الرقابة المالية؛
- الطلب المتكرر لإعادة جدولة القروض؛
- التغير المتكرر في إدارة المؤسسة؛
- دفع الفوائد على القروض المتوسطة الأجل عن طريق الاقتراض قصير الأجل؛
- توزيع الأرباح على المساهمين عن طريق القروض؛
- عدم تكوين المخصصات والاحتياطات الكافية لعمليات الإحلال والتجديد للأصول الثابتة؛
- تمويل الأصول الثابتة بقروض قصيرة الأجل؛
- عدم تناسب حقوق الملكية للأموال المستثمرة في المشروع؛
- تأجيل سداد أقساط القروض متوسطة الأجل.

2- مظاهر الفشل الخاصة:

إن مظاهر الفشل التي يمكن الإدارة الاسترشاد بها في المؤسسة (ومن بينها المؤسسة المالية) كمؤشرات في متابعة المؤسسة المقترضة ما يلي:

- عجز المؤسسة عن تسديد الأقساط في وقتها؛
- تكرار الطلب على تأجيل الدفع؛
- تغيير متكرر في الطرق المحاسبية أوفي مدقق حساباتها؛
- الإحجام عن تزويد البنك بالمعلومات المالية بطلب منه؛
- إعداد الموازنات والتوقعات المستقبلية على افتراضات غير معقولة؛
- الممانعة والتردد اتجاه زيارة موظفي البنك لإدارة المؤسسة ومواقع عملها لمختلفة، ويمكن اعتبار شركة فاشلة أو مفلسة إذا كان إجمالي المطلوبات يزيد عن قيمته الموجودات الإجمالية في السوق؛

المطلب الثاني: أنواع الفشل المالي.

توجد ثلاثة أنواع لفشل المؤسسات، النوع الأول الذي يصيب المؤسسات الصغيرة وهنا لا يتعدى أداؤها المستوى الضعيف، النوع الثاني يحدث في المؤسسات التي تصل إلى أفضل مستويات الأداء ومن ثم تفشل، والنوع الثالث يعتبر أكثر تعقيدا من الأنواع الأخرى نظرا لطول حياة المؤسسات وكبر حجمها. ويمكن التفصيل في الأنواع الثلاثة على النحو الآتي بيانه[3]:

أولا: النوع الأول من الفشل المالي.

يحدث هذا النوع عادة في المؤسسات حديثة التكوين وغالبا ما تكون هذه المؤسسات صغيرة الحجم ومستوى مسارها لا يزيد عن المستوى الضعيف، ولا يمتد عمرها إلى أكثر من خمس سنوات. ويرجع سبب هذا النوع من الفشل إلى عيوب واضحة تبدأ بها المؤسسة عملها ولهذا يستوجب أن يتم تلافي تلك العيوب من البداية ووضع نظام مالي جيد ونظم معلومات محاسبية منذ بداية نشاط المؤسسة.

ثانيا: النوع الثاني من الفشل المالي.

يحدث هذا النوع من الفشل للمؤسسات الصغيرة أيضا ولكنها تعيش لفترة أطول من مؤسسات النوع الأوّل، ويختلف هذا النوع كليا عن النوع الأول، حيث نجد أنّ المؤسسة في النوع الثاني تنمو وتنضج بصورة سريعة جدا ثم يبدأ الانهيار بصورة سريعة أيضا. لعلاج الفشل أثناء حدوثه يصل هذا النوع من المؤسسات إلى أعلى مستويات الأداء والربحية وقبل أن تبدأ بالانهيار يكون لديها مقدار من الأرباح التي قد تنقذ المؤسسة قليلا أوتعوضها عن الخسائر إذا تم استغلال هذه الأرباح جيدا، وقد تأخذ معالجة الفشل عدة أشكال في المؤسسة مثل تخفيض الإنتاجية، أوالتخلص من بعض الأنشطة غير المربحة في المؤسسة، أوالبيع بسعر منخفض بما يتناسب مع تكلفة الإنتاج..

ثالثا: النوع الثالث من الفشل المالي.

يحدث هذا النوع من الفشل عادة في المؤسسات الناضجة الكاملة النموالتي أتمت تجارتها بنجاح فائق لعدة سنوات متتالية أوعقود متتالية، ويعتبر هذا الفشل من 20 % إلى 70 % من إجمالي الفشل. في هذا النوع يمكن الجمع بين الوقاية من الفشل ومعالجة الفشل من خلال وضع بعض السياسات الجديدة أثناء عمل المؤسسة كتقديم التسهيلات للزبائن، العمل على توسيع الحصة السوقية لزيادة أرباحها وإيجاد طموحات

[3] حيدر عباس عبد الله الجنابي، الأسواق المالية والفشل المالي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص (164-162).

جديدة يدخلها المدير في المؤسسة، كما أنّه نظرا لكبر حجم المؤسسة وأصولها فإنه يمكنها الإقتراض من البنوك ولكن يجب أن يكون بصورة مدروسة من أجل معالجة مشاكله.

المطلب الثالث: أسباب ومراحل الفشل المالي.

إن الفشل المالي لايحدث فجأة أو بصورة غير متوقعة في المؤسسات الإقتصادية بل توجد بعض المؤشرات تنبئ بوجود إختلالات ستؤدي إلى الفشل في حالة عدم إكتشافها ستؤدي إلى الفشل ف حالة عدم تدارك الوضع و التخطيط لتجنبها مستقبلا ، لدا فإن الحكم على فشل المؤسسة يمر بعدة مراحل قبل أن يتم الإعلان عن إفلاسها، كم أن الفشل المالي سكون مرفوقا بمجموعة من الأسباب الداخلية و الخارجية.

أولا: أسباب الفشل المالي.

إنّ معظم الدراسات التي تناولت أسباب الفشل المالي أقرت بتعددها واختلافها حيث يمكن تصنيفها إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية وفق الآتي:[4]

1- الأسباب الداخلية: تتمثل أهم الأسباب الداخلية للفشل في الآتي:

- ضعف الإدارة وعدم علميتها؛
- عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة، مثل: سياسات البيع، التسيير والإنتاج وإجراء التوسعات غير المطلوبة واللجوء إلى تكنولوجيا تشغيلية متطورة؛
- الاعتماد الكلي على مصادر التمويل المقترضة كأساس في تمويل الاستثمار في الموجودات؛
- عدم كفاءة إدارة البيع في تحصيل المستحقات من المبيعات الآجلة وغيرها؛
- انخفاض القدرة الإنتاجية للمؤسسة بسبب وجود عطل على مستوى خطوط الإنتاج، ما يعني أن السياسة الإنتاجية المتبعة غير سليمة؛
- صعوبة تصريف منتجات المؤسسة، وانخفاض القدرة التسويقية، مما يؤدي إلى تباطؤ على مستوى المبيعات أي انخفاض الإيرادات؛
- انخفاض القدرة التحصيلية للمؤسسة يؤدي إلى انخفاض أرباحها، أي عدم تناسب الأرباح مع مصاريف البيع.

2- الأسباب الخارجية: هي الأسباب التي تخرج عن نطاق المؤسسة، وتتمثل معظمها فيما يلي:

[4]، طلال محمد علي الجرجاوي، دور الإدارة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات في إطار نموذج ألتمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص77.

- ❖ المنافسة الشديدة فيما بين المؤسسات؛
- ❖ ظروف اقتصادية عامة إذ تزداد نسب الفشل في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة؛
- ❖ تغير في الطلب؛
- ❖ قرارات حكومية؛
- ❖ قوى قاهرة؛
- ❖ مدى توفر الائتمان وكلفته، حيث تزداد احتمالات الفشل في ظل ظروف تقييد الائتمان وارتفاع تكلفته؛
- ❖ توقعات متشائمة للمشترين؛

ثانيا: مراحل الفشل المالي.

من المعلوم أن المؤسسات لا تصبح متدهورة فجأة أوبصورة غير متوقعة وانما توجد بعض المؤشرات التي تنبأ بوجود اختلالات تؤدي إلى الفشل في حال لم يتم إكتشافها والتخطيط لتجنبها أوحتى التقليل من حدوثها. لهذا فإن الحكم على المؤسسة بالفشل يمر بعدة مراحل قبل أن يتم الإعلان عن إفلاسها، ومن ثم تصفيتها، أوإعطائها فرصة ثانية عن طريق إجراء التسوية القضائية إذا رأت المحكمة ضرورة لذلك. وعليه يمكن توضيح المراحل المؤدية إلى فشل المؤسسة وفق الآتي[5]:

1- **مرحلة الحضانة (النشوء)**: الخلل كبير في الإدارة المتمثل في زيادة التكاليف المباشرة و تزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وضعف رأس المال.

2- **مرحلة الضعف المالي (عجز سيولة)**: موجودات المؤسسة أكبر من مطلوباتها، ولكن تكمن المشكلة في صعوبة تحويل تلك الموجودات إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة وربما تستمر هذه المرحلة لعدة أشهر فتلجأ المؤسسة إلى الاقتراض لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية.

3- **مرحلة التدهور (الإعسار المالي)**: تعكس هذه المرحلة عدم قدرة المؤسسة على الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة ويمكن معالجة هذه المرحلة بنجاح إذا اكتشف الخلل وتمت معالجته في الوقت المناسب والمؤسسات التي لا تستطيع إجراء معالجة في الوقت المناسب شركات التي لا تستطيع إجراء معالجة فتنتقل إلى المرحلة الرابعة وهي الإعسار الكلي.

4- **مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي)**: تعد هذه المرحلة نقطة حرجة في فشل المؤسسات إذ يصبح هذا الفشل محققا وتنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية بسبب تجاوز الالتزامات

[5] طلال محمد علي الجرجاوي، مرجع سابق، ص75.

الكلية قيمة موجودات المؤسسة المساهمة والمؤشرات على الإفلاس المؤسسة هي تدني الربحية وتدهورها لمدد متتالية وعدم القدرة على المنافسة واختلال هيكل رأس المال ك الاعتماد المتزايد على الاقتراض وعدم دقة السياسات المحاسبية المتبعة.

وفي الأخير مرحلة إعلان أوتأكيد الإفلاس وتحدث عندما تتخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين، وبذلك يجري الإعلان عن إفلاس المؤسسة، أي بمعنى تصفية المؤسسة، وهي المرحلة النهائية وبذلك تكون المؤسسة قد وصلت إلى مرحلة الفشل، ومن ثم مرحلة إعادة التنظيم وتتضمن هذه المرحلة محاولة الإبقاء على المؤسسة واعادة تأهيلها بدلا من تصفيتها. وتكون إعادة التنظيم للمؤسسة من خلال إعادة هيكلة رأسمالها بهدف تخفيض الالتزامات المالية الثابتة ما يؤدي إلى تخفيض ديونها، ويعتمد قرار إعادة التنظيم على الربحية المتوقعة للمؤسسة، وبالتالي إذا كانت قيمتها كمؤسسة مستمرة أكبر من قيمتها التصفوية فالقرار هوإعادة التنظيم.

المبحث الثاني: التنبؤ بالفشل المالي.

أصبح التنبؤ بالفشل المالي يحتل أهمية كبيرة في مجال الإدارة المالية بصورة خاصة لما يترتب على فشل المؤسسات من أضرار كبيرة للأطراف ذات المصلحة بأداء المؤسسة .ويحقق التنبؤ بالفشل العديد من المزايا الإيجابية لمن يتوقعه في الوقت المناسب، حيث يسمح باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفشل المالي في مراحله المبكرة وتجنب بذلك الوصول إلى الإفلاس والتصفية، وسنتناول في هذا المبحث مفهوم التنبؤ بالفشل المالي وأهميته، بالإضافة إلى طرق التنبؤ بالفشل المالي وأهم النماذج المستخدمة في ذلك.

المطلب الأول: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي وأهميته.

يعتبر التنبؤ وظيفة أساسية من وظائف التحليل المالي التي تتنبأ في الوقت المناسب باحتمال وصول المؤسسة إلى حالة الفشل، مما يسمح باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوث التعثر وتجنب أثاره الخطيرة على المؤسسة وعلى الاقتصاد وجميع الفئات العاملة فيه والمرتبطة بالمؤسسة .

أولا: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي.

قبل التطرق إلى تقديم تعريف للتنبؤ بالفشل المالي يجب أولا تقديم تعريف للتنبؤ ثم تعريف للفشل المالي ثم التنبؤ بالفشل المالي. [6]

[6] بن خليفة عبد الرحيم، دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة – دراسة حالة شركة سونطراك الجزائر 2013-2016، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية العلوم النجارية وعلوم التسير، جامعة المسيلة، 2021، ص16.

يمكن القول إن التنبؤ هومجموعة من الإجراءات والطرق المصممة أساسا لغرض التوقع بالأحداث المستقبلية، ومعرفة النتائج التي ستحقق، وبذلك يكمن دور التنبؤ من خلال مساعدته على توفير النتائج المنشودة وتجنب المؤسسة التعرض لحالات التعثر والفشل.

ويعرف الفشل المالي على أنه عدم قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية مما يؤدي الإعلان أوتأكيد الإفلاس القانوني لها من خلال التعريفين السابقين نتوصل إلى تعريف للتنبؤ بالفشل المالي الذي يعرف بأنه الكشف عن المستقبل وتقديره باستخدام المنهج العلمي.

ثانيا: أهمية التنبؤ بالفشل المالي.

يحتل التنبؤ بالفشل المالي أهمية كبيرة في مجال إدارة المالية بصورة خاصة فاصل لما يترتب على فجر المؤسسات من أضرار كبيرة للأطراف ذات المصلحة المشتركة، كما يحقق تنبؤ بالتعثر أوالفشل المال العديد من المزايا الإيجابية لمن يتوقع في في الوقت المناسب، حيث يمكنه من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته في مراحله المبكرة من ناحية، وتجنب الوصول إلى الإفلاس والتصفية من ناحية أخرى، حيث تكمن أهمية الفشل المالي في اهتمام مختلف الجهات الداخلية للشركة والخارجية منها ك الدائنين والمصالح الحكومية، وسيمكن تلخيص أهمية التنبؤ بالفشل المالي حسب الجهات المهتمة به[7].

1- **الإدارة.**

حيث تهتم بموضوع الفشل المالي لأجل التعرف على مؤشرات التعثر المالي وأسبابه وسبل علاجه كما إنها يمكن أن تكون عرضة للإقالة بسبب تعرض المؤسسة لمثل هذه الظروف، فالطاقم الإداري للشركة هوواضح إستراتيجية المؤسسة منفذها تحت إشراف الرئيس التنفيذي أوالمدير العام، وعليه فيعد المسؤول الأول عن نتائج المحققة وهذا ما يجعل استشرافه للوضع المستقبلي أمرا ضروريا فاصلا من أجل القيام بالإجراءات التصحيحية الملائمة.

2- **المستثمرون.**

يهتم المستثمرون المرتقبون بالتعرف على الوضع المستقبلي للمؤسسات والتنبؤ باحتمالات حدوث الفشل المالي لترشيد قرارات الاستثمار والمفاضلة بين البدائل المتاحة وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية، إذ نميز نوعين من المستثمرين حيث يفضل النوع الأول الذي يتكون غالبا من صغار المستثمرين في توزيعات

[7] محمد أمين مصطفاوي، مرجع سابق، ص58.

الأرباح حيث أنهم لا يهم الوضع المستقبلي للمؤسسة بقدر ما يهم توزيع الأرباح من عدمه، والنوع الثاني عادة ما يكون من كبار المستثمرين فهم يهتمون بالأرباح الرأسمالية التي من شأنها أن ترفع قيمة أسهم المؤسسة في الحلف المحدد الرئيسي في أسهم وسندات المؤسسة توقعاتهم حول العائد والمخاطر المحيطة بتحقيق هذا العائد ولدلك فهم مهتمون بالتعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة والمواقف الحرجة التي واجهتها والأسلوب المتبع في معالجتها، ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها، وفعالية سياستها وقراراتها، وغيرها من الجوانب التي تعتبر سندا قويا لاستمرار المؤسسة ونفوذها.

3- **البنوك**.

تهتم البنوك بالتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية أشد الاهتمام بما يترتب عليه من آثار في كل من قروضها القائمة فاصلا الغرض قيد الدراسة، أسعار وشروط الإقراض، إمكانية التعاون مع المقبلين معالجة مشاكل قائمة، إذ يعد القطاع البنكي من أكبر المتضررين من فشل المؤسسات الاقتصادية، لذلك وجب على القائمين على هذه البنوك الاهتمام بهذا الموضوع وعدم الاكتفاء بالوسائل القديمة في تحليل وضعية المؤسسة الاقتصادية، إذ أن التحليل الأساسي أوالتحليل المالي التقليدي يعطي معلومات تاريخية عن وضعية المؤسسة قادرة على تغليط البنوك والدفع بها إلى إقراض مؤسسات قد تواجه صعوبات مستقبلية نتيجة لممارسات وقرارات حالية لا تظهر في التحليل المالي التقليدي ويمكن اكتشافها عن طريق التنبؤ المستقبلي بمختلف أدواته الإحصائية والرياضية الدقيقة، تمكنها من دراسة إقراض المؤسسات من عدمه واختيار مدة الإقراض ومعدل الفائدة الممكن تطبيقه حسب المخاطر التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية الطالبة للقروض مستقبلا.

المطلب الثاني: طرق التنبؤ بالفشل المالي.

في إطار تحديد خطر الفشل المالي وتحليله، يقوم المحلل المالي بتقييم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها (قصيرة، متوسطة، أوطويلة)في الآجال المحددة، وذلك باستخدام عدة طرق من بينها :التحليل الساكن، التحليل الديناميكي، نماذج التنقيط Scoring [8]

أولا: التحليل الساكن.

يرتكز هذا التحليل على تحديد قدرة تسديد المؤسسة في المدى القصير، المتوسط والبعيد حيث:

1- **على المدى القصير** :يتم الاعتماد عادة على نسب السيولة، والتي تستخدم كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون

[8] أسماء صويلح نوال حجيج، مرجع سابق، ص ص (23،24).

قصيرة الأجل، حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقدير الفشل المالي وقدرتها على مواجهة إلتزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة. كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفةمقدرة المؤسسة على مقابلة إلتزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة، وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم تستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وان كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل القصير.

ولقياس ذلك يقوم المحلل بحساب جملة من النسب وهي:

–نسبة التداول (السيولة العامة) :تشير نسبة التداول إلى قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم المتداولة من واقع أصولها المتداولة ويتم احتساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة التداول =الأصول المتداول÷ الخصوم المتداولة

تشمل الأصول المتداولة كل من النقدية والذمم والمخزون، في حين تشمل الخصوم المتداولة أوراق الدفع والديون قصيرة الأجل والمصروفات المستحقة وغيرها من الخصوم قصيرة الأجل .تشير النسب المنخفضة إلى احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات في سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل، ورغم أن النسب المرتفعة تشير إلى جودة مركز السيولة للمؤسسة، إلا أن ارتفاعها بشكل غير طبيعي قد يفسر بأن أموال المؤسسة غير مستخدمة بشكل اقتصادي، فقد تعني النسبة المرتفعة للتداول ارتفاع قيمة المخزون السلعي أو ارتفاع رصيد الذمم أوالرصيد النقدي بشكل غير مبرر قد يترتب عليه ضياع فرصة ربحية المؤسسة.

–نسبة السيولة السريعة: تعمل هذه النسبة على تلافي أحد عيوب نسبة التداول التي تفترض ارتفاع درجة سيولة كل الأصول المتداولة، رغم أن بعضها يصعب تسييلها بسهولة ودون تحقيق خسائر، وتستند هذه النسبة على أن المخزون السلعي هوأكثر عناصر الأصول المتداولة سيولة إذ يصعب في كثير من الأحيان تسييل بعض بنود المخزون السلعي دون تحقيق خسائر، وتبعا لذلك يمكن القول أن نسبة السيولة السريعة هي الأكثر

قدرة للتعبير عن مركز سيولة المؤسسة بالمقارنة بنسبة التداول، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة السيولة السريعة= (الأصول المتداولة – المخزونات) ÷ مجموع الخصوم المتداولة

–نسبة النقدية (السيولة الجاهزة): إذا كان المنطق من وراء احتساب السيولة السريعة هوالافتراض الخاص بصعوبة تحويل المخزون إلى نقدية خلال السنة، فإن نسبة النقدية تستند إلى نفس المنطق من حيث إفتراضها ليس فقط صعوبة تسييل المخزون السلعي، وإنما أيضا صعوبة تحصيل مستحقات المؤسسة لدى الغير . وتأسيسا على هذا الافتراض تنحصر مصادر السيولة في كل من النقدية والأصول شبه السائلة التي يتم تحويلها إلى نقدية بسهولة ودون تحقيق أي خسائر، وتبعا لذلك تحسب نسبة النقدية كالتالي:

نسبة السيولة المختصرة =النقديات وما يماثلها ÷ ديون قصيرة الأجل

2– على المدى المتوسط والطويل: يتم الاعتماد على نسب الهيكل المالي للحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل أي مدى اليسر المالي، وهناك العديد من النسب الشائعة الإستخدام في هذا الإطار من بينها:

–نسبة التمويل الدائم: وهي تلك النسب التي تبين لنا مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها للأصول الثابتة على الأموال الدائمة سواء تعلق الأمر بأموال مملوكة (خاصة) أوأموال في شكل ديون ماكثة بالمؤسسة لفترة طويلة في شكل ديون طويلة الأجل، ولعل أهم نسبة في هذا المجال:

نسبة التمويل الدائم= أموال دائمة ÷ أصول ثابتة × 100%
نسبة التمويل الخاص= أموال خاصة ÷ أصول ثابتة × 100%

فالنسبة الأولى تبين مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها للأصول الثابتة على أموال دائمة بشكل عام، أما النسبة الثانية فتبين لنا مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها للأصول الثابتة على رأسمالها الخاص، والتي ينبغي أن تكون مساوية لـ % 40 على الأقل للقول أن المؤسسة تتمتع بتوازن مالي طويل الأجل معقول.

–نسبة الاستقلالية المالية :هي تلك النسبة التي تبين لنا مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة، أوبالأحرى مدى استقلالية المؤسسة في تمويلها العام على أموالها الخاصة ويمكن التعبير عن استقلالية المؤسسة كما يلي:

نسبة الاستقلالية المالية = أموال خاصة ÷ أموال دائمة × 100%
نسبة الاستقلالية المالية= أموال خاصة÷ مجموع الديون متوسطة وطويلة الأجل × 100%

إن النسب المعيارية المعمول بها في المجال البنكي أساساها أن تكون النسبة الأولى مساوية أوتزيد عن 40 % بينما النسبة الثانية ينبغي أن تتراوح في أحسن تقدير بين 30% و40%.

إن تدهور هذه النسب المالية مقارنة بالنسب المعيارية يدل على خطر الإفلاس أوالفشل المالي.

ثانيا: التحليل الديناميكي لمخاطر الفشل المالي.

يرتكز هذا التحليل على دراسة العلاقة بين الفائض الإجمالي للاستغلال ، وفائض الخزينة للاستغلال، يعبر فائض الخزينة للاستغلال عن قدرة المؤسسة على تحقيق فائض نقدي بواسطة نشاط الاستغلال، بمعنى أنه يعكس مستوى النقدية المتبقي بعد إتمام مختلف العمليات المالية المتعلقة بالنشاط، يستعمل للأغراض التالية:

-دراسة قدرة المؤسسة على تمويل تطورها دون اللجوء إلى التمويل الخارجي.

-تحديد مستوى الخزينة.

-التنبؤ بالإفلاس أوالفشل المالي.

يمكن تحديد فائض الخزينة للاستغلال بالعلاقة التالية:

فائض الخزينة للاستغلال = الفائض الإجمالي للإستغلال- التغير في إحتياج رأس المال العامل

كلما كان فائض الخزينة للاستغلال **موجبا** فهذا يدل على عدم وجود خطر الإفلاس والفشل المالي والعكس صحيح.

ثالثا: نماذج التنقيط للتنبؤ بالفشل المالي.

إن طرق التنقيط عبارة عن نماذج بحيث يمثل كل نموذج حالة تضم مجموعة من النسب التي تعتبر كمتغيرات، تستعمل هذه النماذج لإعطاء نقطة للمؤسسة Score يتم على أساسها تحديد الوضعية المالية لها، وبالتالي مجال المخاطرة التي تتربص بها بحيث يمكن أن تكون:

-المؤسسة في منطقة الخطر، إذن هي مؤسسة غير سليمة؛

-المؤسسة خارج منطقة الخطر، إذن هي مؤسسة سليمة.

استعملت هذه النماذج في البداية من طرف البنوك بهدف تنقيط المؤسسات قبل اتخاذ قرار منحها القروض من عدمه .وتتميز هذه النماذج بعدة إيجابيات مقارنة بالتحليل المالي، فهي سهلة الاستعمال كونها نماذج جاهزة، كما أن تطبيقها لا يتطلب وقتا طويلا على عكس التحليل المالي الذي يستغرق وقتا طويلا لجمع المعطيات الضرورية الخاصة بالمؤسسة ثم القيام بتحليلها.

المطلب الثالث: أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

من الضروري أن تقوم المؤسسة بدراسة الأوضاع المالية والإدارية للشركات المقترضة والتنبؤ باحتمالات فشلها وذلك قبل أن تسوء الأوضاع للشركات المتعثرة، مستخدمة في ذلك مجموعة من النماذج بعضها كمية تتم باستخدام عدد من النسب المالية المستندة إلى القوائم المالية المختلفة والبعض الآخر تكون نوعية لا تستند إلى القوائم المالية ومن بين أهم هذه النماذج نجد نموذج ALTMAN ، نموذج BEAVER، نموذج KIDA و نموذج SHERROD.[9]

أولا: نموذج ALTMAN (1968):

يؤسس هذا النموذج على خمس مؤشرات لكل واحد منها وزنا ترجيحيا يختلف عن الآخر للتنبؤ بحدوث إفلاس المؤسسات، ناتج هذا النموذج هورقم معين يعبر عن التفرقة بين المشاريع التي ستتعرض لمخاطر الإفلاس أطلق عليه Z، ويأخذ النموذج معادلة الارتباط التي تكون في Z متغير والمؤشرات الخمسة متغيرات مستقلة لتحديد القيمة الفاصلة للفشل المالي.

ثانيا: نموذج BEAVER (1696):

يقوم على أساس اختيار وانتقاء نسب مالية مميزة للأداء سميت بالنسب المركبة، وفي هذه الدراسة درس(بيفر) 40Beaver نسبة مالية اختار من بينها ستة نسب مالية اعتبرها قادرة على التنبؤ بالفشل وإحتمالات الفشل وهذه النسب موضحة في الجدول الآتي:

[9] حيدر عباس عبد الله الجنابي ، مرجع سابق، ص ص (185،186)

الجدول رقم (1-1): النسب المالية الخاصة بنموذجBeaver .

الرقم	النسبة
01	نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون
02	نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات
03	نسبة المديونية إلى مجموع الموجودات
04	نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات
05	نسبة التداول
06	نسبة السيولة السريعة

المصدر: محمود داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص316 .

وتوصل Beaver من خلال دراسته إلى مجموعة النتائج التالية:

- تكون التدفقات للمؤسسة الفاشلة أقل من المؤسسة الناجحة؛
- عدم مقدرة المؤسسة الفاشلة على مواجهة إلتزاماتها وهناك ارتفاع في هذه الإلتزامات؛
- تتميز المؤسسة الناجحة بإستقرار الاتجاهات لديها وانخفاض الإنحرافات عن خط الاتجاه العام؛
- وجود اختلاف كبير في نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون بين المؤسسة الفاشلة والناجحة مع اتساع الفارق عند الاقتراب من الإفلاس؛
- إن أفضل نسبة للتنبؤ بالفشل المالي هي نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون تليها نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات؛
- تعتبر الموجودات السائلة التي تشمل النقد وصافي رأس المال العامل أفضل من الموجودات المتداولة والموجودات السريعة في مقدرتها على التنبؤ بفشل المؤسسات.

ثالثا: نموذج KIDA :

يعتبر نموذج kida أحد النماذج الحديثة الذي استخدم في عملية التنبؤ بالفشل المالي في سنة 1981، وقد بني على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع Z وذلك بموجب المعادلة التالية :

$$Z = 1.042\ X_1 + 0.42\ X_2 - 0.42\ X_3 - 0.463\ X_4 + 0.271\ X_5$$

فإذا كانت نتيجة اختيار المشروع وفق هذا النموذج إيجابية يكون المشروع في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت النتيجة سالبة فإن المشروع مهدد بالفشل المالي، وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بالفشل المالي وصلت إلى 95%.

والمؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة السابقة هي:

X1: صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول؛

X2: حقوق المساهمين / إجمالي الإلتزامات؛

X3: الأصول السائلة / الإلتزامات المتداولة؛

X4: المبيعات / إجمالي الأصول؛

X5 : النقدية / إجمالي الأصول.

رابعا: نموذج Sherrord (1981):

تعتبر جهود الباحث الذي طور هذا النموذج امتدادا لجهود مجموعة الباحثين الذين سبقوه في تطوير بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي والتي سبقت الإشارة إليها، لكن ميزة هذا النموذج تتمثل في أن مصممه أوجد نوعا من العلاقة بين درجة مخاطرة القرض من جهة، وتحديد نوعيته من جهة أخرى، وذلك كأساس لتسعير القرض ومن ثم تقييم نوعيته أوجودة محفظة القروض في البنك جميعها كوحدة.

يهدف نموذج sherrod أساسا لتقييم أوترتيب مخاطر الائتمان المتصلة بالعملاء المقترضين أفرادا كانوا أم مؤسسات وذلك من خلال تقييم مراكزهم المالية من واقع البيانات المالية التي ترفق بطلب الحصول على القرض.

1- مقومات النموذج :معتمد من قبل إدارة الائتمان ليعمم على كافة أقسامها كي يسترشد به المسؤولون العاملون في تلك الأقسام لدى اتخاذ قراراتهم الائتمانية وذلك اعتمادا على حقائق ومؤشرات كمية يتم اشتقاقها بمعيار موحد يطبق على جميع القروض التي تتكون منها المحفظة، بقصد تقليص آثار التحيز الشخصي لمتخذ القرار إلى حدها الأدنى.

2- تصميم النموذج :يقوم النظام المقترح على نسب مالية رئيسية ملائمة لأغراض قياس قدرة العميل على السداد وفي ما يلي جدول يوضح هذه النسب ونوع كل منها وكذا معاملها أووزنها النسبي.

الجدول رقم (2–1): نسب نموذج Sherro .

الرقم	النسبة	نوعها	وزنها النسبي
01	رأس المال العامل / الموجودات	مؤشر سيولة	17
02	الموجودات السائلة /إجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	9
03	صافي حقوق المساهمين /إجمالي الموجودات	مؤشر ملاءة أورفع	3
04	صافي الربح قبل الضرائب /إجمالي الموجودات	مؤشر ربحية	20
05	إجمالي الموجودات /إجمالي المطلوبات	مؤشر ملاءة أورفع	1.2
06	صافي حقوق المساهمين /إجمالي الموجودات الثابتة	مؤشر ملاءة أورفع	0.1

المصدر: نجار حياة، إدارة المخاطر البنكية وفق اتفاقيات بازل–دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف،2012–2013 ، ص 631

تحدد الفئة التي سيصنف فيها القرض عن طريق ضرب كل نسبة من النسب الستة في معاملاتها أووزنها النسبي، لتمثل الحصيلة الإجمالية للنقاط المتمثلة لأوزان هذه النسب مؤشر للجودة سيتخذ أساسا لتصنيف القرض، ويمكن تصنيف القروض البنكية التي تتكون منها المحفظة تنازليا حسب جودتها في خمس فئات رئيسية وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (1–3): تصنيف القروض حسب درجة مخاطرتها.

الترتيب	فئة القرض	مؤشر الجودة
01	فئة أولى (قروض ممتازة عديمة المخاطرة)	م ≤ 25
02	فئة ثانية (قروض قليلة المخاطرة)	20≤ م < 25
03	فئة ثالثة (قروض متوسطة المخاطرة)	5 ≤ م < 20
04	فئة رابعة (قروض مرتفعة المخاطرة)	-5 ≤ م < 5
05	فئة خامسة (قروض خطرة جدا)	م < -5

المصدر: نجار حياة، مرجع سابق ، ص637 .

خلاصة الفصل الأول.

الفشل المالي هو عبارة عن توالي خسائر المؤسسة وعدم قدرتها على تحقيق عوائد مناسبة ما ينتج عنه عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، وهو إشارة إلى المرحلة التي تسبق إفلاس المؤسسة أي تلك المرحلة التي تتعرض فيها إلى اضطرابات مالية خطيرة، وتتنوع أسباب الفشل المالي في المؤسسة إلى أسباب داخلية وأخرى خارجة عن نطاق المؤسسة، والواقع أن حالة الفشل المالي لا تحدث بشكل مفاجئ إنما هناك مجموعة من المظاهر التي تنبأ بحدوثها، ومجموعة من المراحل تمر بها المؤسسة حتى تصل إلى الفشل، كما أن هناك ثلاثة أنواع للفشل المالي، فالنوع الأول يحدث في المؤسسات الصغيرة الحديثة النشأة التي تعرف مستوى أداء ضعيف، في حين يحدث النوع الثاني في مؤسسات تتميز بسرعة نموها ثم تنهار بشكل متسارع أيضا، أما النوع الثالث فيحدث في المؤسسات الناضجة الكاملة النمو التي عرفت سنوات متتالية من النجاح.

لعل أكثر المؤسسات عرضة للفشل المالي هي البنوك، كون هذه الأخيرة تعد شريان العالم لما لها من علاقات متشابكة مع جميع المتعاملين الاقتصاديين، وبالتالي هي أكثر عرضة للخسائر وتعمل في بيئة محفوفة بالمخاطر، ولذا فعملية التنبؤ بالفشل المالي ضرورية للوقوف على مدى استمرارية البنوك من عدمها، حيث يتبع المحللون الماليون عدة مناهج أو نماذج للتنبؤ به قبل وقوعه، بالاعتماد على النماذج الكمية الأكثر قدرة وكفاءة على التنبؤ بالمؤسسات التي يمكن أن تكون في خطر، حيث أن جميع النماذج تعتمد على الأسلوب الرياضي في اشتقاق احتمال الفشل المالي، وكل نموذج يصلح لظرف اقتصادي معين هذا يعني أنه لا يمكن تطبيق هذه النماذج على كل المؤسسات لاختلاف واقعها الاقتصادي.

الفصل الثاني:

دور إدارة المخاطر في التنبؤ بالفشل المالي باستخدام طريقة القرض التنقيطي

تمهيد:

تنشط المؤسسة الاقتصادية في بيئة مستقرة وهذا ما يهدد استقرارها ويجعلها عرضة لمختلف المخاطر التي تهدد إنجاز أهدافها، وقد يؤثر سلبا على :استمرارية المؤسسة الصادقة في تحقيق رسالتها، ومع مرور الزمن ازدادت حدة المنافسة وتشابكت بشدة ارتباطات المؤسسة مع محيطها القريب والبعيد، زادت التقلبات والمفاجآت مما يسمح بتعاظم الأخطار وتعددها وتنوعها واستمرارها، إضافة إلى ذلك فإن عدم الاستقرار واستمرار المنافسة في محيط يتسم بحالة عدم التأكد جعل من الصعب إجراء تغييرات دقيقة أوالتحكم في تسييرها، هذا ما يفسر لنا اتجاه مسيري اليوم نحوتسيير الأخطار لضمان مكانة لائقة وسط منافسيه، مما يؤدي بالضرورة إلى إيجاد طريقة فعالة هدفها إدارة المخاطر وعدم التأكد ومحاولة رسم رؤية مستقبلية للمؤسسة تمكنها تفادي المخاطر.

تستخدم العديد من البنوك في العالم بعض الطرق الإحصائية المساعدة على اتخاذ القرار، في حين أنها كانت ولا زالت تستعمل أساليب كلاسيكية في التنبؤ بالمخاطر البنكية كالتحليل المالي الكلاسيكي مثلا، غير أن طريقة القرض التنقيطي حققت نتائج جد مشجعة في هذا المجال بالإضافة إلى بعض الطرق الحديثة التي لا تزال قيد التجريب منذ سنوات قليلة خلت، كطريقة الشبكات العصبية الاصطناعية مثلا.

ونحاول ضمن هذا الفصل التطرق إلى مفهوم واضح لإدارة المخاطر والتحدث عن طريقة القرض التنقيطي من خلال مبحثين كما يلي:

- **مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر المالية ؛**
- **تقديم عام لطريقة القرض التنقيطي.**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر المالية.

أدت التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال إلى ظهور تحديات مختلفة، تواجه أغلب المؤسسات الاقتصادية عند ممارسة أعمالها، مما حتم عليها ضرورة أخذ كافة السبل والإجراءات الضرورية لمواجهتها، وذلك بتطبيق استراتيجيات كفيلة بإدارة المخاطر، حسب طبيعة ومميزات محيطها الخارجي، فضعف عدم التحكم في هذه المخاطر سيؤدي حتما إلى عدم بلوغ هذه المؤسسات أهدافها المرجوة وبالتالي عدم استقرارها المالي، ومن هنا نجد أن المؤسسة تحتاج إلى ما يسمى بإدارة المخاطر. وتعتبر إدارة المخاطر مسؤولية الشخص أوالجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات الخاصة بالمخاطر حيث تتعامل معها بما يشمل الجانب الوقائي والعلاجي.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية وأهدافها.

إن إدارة المخاطر هي جزء من أي إدارة إستراتيجية في مؤسسة الأعمال، تعمل على تشخيص ومعالجة الأخطار التي يمكن أن تواجهها المؤسسات، من أجل تعظيم القيمة المتوقعة لكافة أنشطة المؤسسات، فإنها تقوم بإرشاد العاملين إلى إدراك العناصر البيئية التي من المحتمل أن تؤثر على المؤسسة.

أولا: تعريف إدارة المخاطر المالية.

قبل التطرق إلى المخاطر المالية لابد في البداية من معرفة ماذا نعني بكل من المخاطرة، الخطر و المخاطر بصفة عامة.

1- بأنها النتائج المحتملة من شدة الخطر و تكرار التعرض له وقدرته عى إحداث ضرر ويمكن أن تكون المخاطرة ضعيفة أو قوية وفقا لحالة الإحتياطات السالمة المتخذة.[10]

2- الخطر هو ذلك الإلتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة و عدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر، حيث يكون هذا الأخير تدهور وخسارة .[11]

3- **تعريف المخاطر**: تعرف كلمة مخاطرة بأنها إمكانية حدوث شيء خطير أوغير مرغوب فيه،كما تعني الشيء الذي يمكن أن يسبب الخطر نفسه، كما تعنى بالحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة[12].

---

[10] بن لعربي يحي، مكانة الاتصال في تحليل المخاطرات ، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية وإلانسانية، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، الجزائر، تاريخ النشر23\06\2021 ، ص 587 .

[11] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية للنشر، سكندرية، 2007، ص61

[12] بهلول نور الدين وكلاش مريم، دراسة استطلاعية حول واقع وأفاق إدارة المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادية، مجلة المالية والأسواق، جامعة سوق أهراس، 2022، ص629.

4- **تعريف إدارة المخاطر**: تعرف إدارة المخاطر على أنها عملية نظامية لتحديد وتقييم التعرض للخسائر الصافية التي تواجه المؤسسات أوالأفراد، والاختيار وتنفيذ التقنيات المناسبة لمواجهة هذه المخاطر، فهي الأنشطة المصممة لتدنية التأثير السلبي (الكلفة) لعدم التأكد (المخاطر) مع الأخذ بالحسبان الخسائر الممكنة، كما أنها تصف عملية تحديد وتقويم المخاطر واختبار الأدوات المناسبة وتنفيذها وفقا لنوع المخاطر، إذ ينبغي تحديد نوع المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة أولا ومن ثم القيام بقياسها وتحديد السبل المناسبة، لذلك النوع من المخاطر لاحقا[13] .

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر المالية.

تشمل أهداف إدارة المخاطر ما يلي[14]:

1-أهداف تسبق الخسارة:

من أهم أهداف الاقتصاد، هو خفض تكلفة التعامل إلى أدنى مستوى ممكن ، و الاقتصاد يتم تحقيقه على حساب التحوط الكافي من وقوع الخسائر يحتمل أن يكون لها آثار كارثية ورغم أن (MEHE AND HEDGER) يصنفان الاقتصاد على أنه هدف سابق للخسارة فإن هناك حالات يمكن أن يكون فيها الاقتصاد هدفا لاحقا للخسارة، يتم تنفيذ الكثير من تدابير خفض الخسارة بعد وقوعها، والقرارات التي يتم اتخاذها في هذا الوقت يمكن لها التأثير على التكلفة النهائية للخسارة، وعلى تكلفة التعامل مع المخاطرة، والهدف الثاني هوتقليل القلق وبقصد تقليل التوتر الذي يأتي من معرفة أن تدابير مناسبة قد تم اتخاذها للتصدي للظروف المعاكسة، وعندما يظل التعرض للخطر دون حماية فإن عدم التأكد، والقلق قائما.

2-أهداف تلي الخسارة:

يشمل هذا استمرارية النمو، فالنموهدف تنظيمي هام للوقاية من التهديدات التي تواجه أحد أهداف إدارة المخاطر، وإستراتيجية هذه الأخيرة، يمكن أن تشمل استمرارية النموفي حالة حدوث خسائر كان من الممكن أن تعدد ذلك النموهدف استقرار الأرباح والمكاسب، حيث ينبع هذا الهدف من التأثير الذي يمكن أن تحدثه التغيرات الواسعة في المكاسب، حيث أنه بفضل المساهمين فإن الأرباح مستقرة عن المكاسب التي تتقلب بشكل واسع، ولأن المستثمرين يفضلون عموما التدفق المستمر للدخل، فإن إدارة المخاطر يمكن أن

[13] محمد العامري، الإدارة المالية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 3،ص 609.

[14] بن خليفة عبد الرحيم،، دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر غير منشورة، الكلية العلوم الإتصادة العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2021، ص31.

تسهم بخفض التباينات في الدخل، التي تنتج من الخسائر فإن خفض التباين في الدخل يمكن أيضا أن يساعد في تعظيم الاقتطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب.

المطلب الثاني: أدوات وقواعد إدارة المخاطر.

ترتكز عملية إدارة المخاطر على مجموعة من الأدوات والقواعد نستعرضها في هذا المطلب.

أولا: أدوات إدارة المخاطر المالية.

مثلما ذكرنا في تعريفنا لإدارة المخاطر فإن جزءا جوهريا وأساسيا من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات، من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسائر أوالأثر المالي المترتب على الخسائر المتكبدة إلى حد أدنى، وقد أشار ذلك إلى اثنين من التقنيات العريضة المستخدمة في إدارة المخاطر للتعامل مع المخاطر ويمكن تصنيف أدواتها إلى [15]:

1- التحكم بالمخاطرة.

من منظور التعريف العريض يقصد بالتقنيات في المخاطرة أن تقلل تلك المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، وتشمل المداخل المختلفة إلى تقليل المخاطرة من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم في حالة تحاشي المخاطرة يرفض الفرد أوالمؤسسة تقبل التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين.

ويكون خفض المخاطرة من جميع التقنيات بهدف خفض إمكانية حدوث الخسارة أوالشدة المحتملة للخسائر التي يتم تكبدها ومن الشائع التمييز بين حدوث الخسائر أي تلك الجهود التي تستهدف منه حدوث الخسارة والتحكم في الخسائر الراهبة إلى تقليل درجة شدة الخسارة أقدر لها أن تحدث أوتشمل أمثلة تقنيات منع الخسائر إذا قدر لها أن تحدث، وتشمل أمثلة تقنيات منع الخسارة خطوات لخفض عدد لعاملين عن طريق تركيب أجهزة وقاية حول الماكنات وتهدف تقنيات خفض المخاطر الأخرى إلى التقليل من حدة أوشدة الخسائر التي تحدث فعلا مثل تركيب أنظمة رش مياه إطفاء الحرائق، هذه تدابير للتحكم في الخسارة، وتتمثل أساليب التحكم في الشدة الأخرى من فصل أوتشتبه الأصول جهود الإنقاذ.

بين من يمنع حدوث الخسائر الى تلك الجهود التي تستهدف منع حدوث الخسائر، والتحكم في الخسائر اي المجهودات الرامية إلى تقليل شدة الخسائر إذ قدر لها أن تحدث، وتشمل أمثلة تقنيات منع الخسائر خطوات لخفض عدد إصابات العاملين عن طريق تركيب أجهزة واقية حول الماكينات و وتهدف تقنيات خفض المخاطرة الأخرى إلى تقليل من حدة أوشدة الخسائر التي تقع فعلا، مثلا أنظمة رش مياه إطفاء الحرائق وهذه

[15] طارق عبد العال حمادة، مرجع سابق، ص 52.

التدابير للتحكم في الخسائر وتشمل أساليب التحكم في الشدة الأخرى، فصل أوتثبيت الأصول وجهود الإنقاذ، ورغم أن تشتيت الأصول لن يقلل عدد الحرائق والانفجارات التي يمكن أن تقع، إلا أن من شأنه أن يحد من الشدة المحتملة للخسائر التي تحدث، كذلك فإن عمليات الإنقاذ التي يتم إجراؤها عقب حدوث خسائر يمكن أن تقنن بشدة من تكاليف الناجمة.

2- تمويل المخاطر.

يرتكز تمويل المخاطر على عكس التحكم في المخاطر على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث ويأخذ تمويل المخاطر بدرجة إنسانية شكلي الاحتفاظ أوالتحول أو كل المخاطر التي يمكن تفاديها أوحفظها يجب، بحكم تعريفها أن تحول أويتم الاحتفاظ عند التعامل مع مخاطرة معينة، حيث يتم الاحتفاظ بجزء من المخاطرة ونقل أوتحويل الجزء الآخر.

والشكل الذي يمكن أن تتخذه تقنيات تمويل المخاطر يمكن أن يتفاوت بدرجة كبيرة، فالاحتفاظ بجزء من المخاطرة ونقل أوتحويل الجزء الأخر والشكل الذي يمكن أن تتخذه تقنيات تمويل المخاطر يمكن أن يتفاوت بدرجة كبيرة، فالاحتفاظ على سبيل المثال، قد يكون مصحوبا بتخفيضات موازنة محددة بتعويض الخسائر المتوقعة، الاحتفاظ قد يكون أيضا أقل رسمية ، أوالشركة الكبيرة قد تستخدم برنامجا مقدار بأثر رجعي، أو أشكال متنوعة لخطط الاحتفاظ ذاتية التأمين أو حتى شركة تأمين احتكارية captive insurer، أما الشركة الصغيرة فتستخدم deductibles وعدم التأمين وأشكالا أخرى متنوعة لتقنيات الاحتفاظ، ومع ذلك فإن منهج المنطقتين يكون واحدا.

قد أخذ التحويل صورة ارتباطات تعاقدية أوالتعاقد شركات أخرى من الباطن لأداء أنشطة معينة أومستندات الضمان أو الكفالة وتحويلات هذا النوع تكون في جوهر ما شكل من أشكال التحكم في المخاطرة، وبالطبع فإن التحويلات المخاطرة من خلال شراء عقود التأمين مدخل أساسي لتمويل المخاطر.

ثانيا: قواعد إدارة المخاطر.

مع تطور المخاطر كمدخل وظيفي خاص للإدارة ازداد الاهتمام بصياغة مبادئ أوتقنيات أداء المخاطر بهدف توفير قواعد إرشادية متصلة بعملية اتخاذ القرارات المتصلة بإدارة المخاطر، وقد كان من أوائل الإسهامات المقدمة لمجال إدارة المخاطر تطوير مجموعة قواعد إدارة المخاطر، وهذه القواعد هي ببساطة مبادئ تتحكم إلى حسن الإدراك والفطرة السليمة وتطبق على مواقف المخاطر[16]:

[16] بن خليفة عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص (34،35).

1- لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته:

القاعدة الأولى والأهم في القواعد الثلاث هي ألا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته، ورغم أن هذه القاعدة لا تقول لنا بضرورة ما ينبغي عمله بشأن مخاطرة معينة إلا أنها تقول لنا أي المخاطرة يجب القيام بشيء حيالها وإذ لابد بالإقرار بأن عندما لا يتم عمل شيء حيال مخاطرة معينة، تحتفظ المؤسسة باحتمال نشوء خسارة من تلك الخاطرة، فإن تقرير المخاطر التي يجب عمل شيء بشأن خلاصتها تقرير أي المخاطر لا يمكن الاحتفاظ بها والإجابة مذكورة بوضوح في القاعدة الأولى.

2- فكرة الاحتمالات:

إن احتمال حدوث خسارة ما يكون في وضع أفضل يمكن ان التعامل مع المخاطرة مما لوكان مفتقدا مثل هذه المعلومات، ومع ذلك فإن أهمية غير الضرورية أوفي غير مخلصا يمكن أن يعطي مثل هذه الاحتمالات احتمال حدوث أوعدم الخسارة أقل أهمية من الشدة المحتملة إذ حدثت الخسارة وحتى عندما يكون احتمال الخسارة ضعيفا، فإن الاعتبار الأساسي يكون الشدة المحتملة.

3 – لا تجازف بالكثير مقابل القليل:

توفر القاعدة الأولى توجيها فيما يتصل بالمخاطرة التي ينبغي تحويلها أي تلك التي تنطوي على الخسائر الكارثية لا يمكن تقليل الشدة المحتملة فيها، أما القاعدة الثانية فتقدم توجيها بشأن المخاطر التي ينبغي عدم التأمين ضدها لوهي تلك التي تكون احتمالية الخسارة مرتفعة جدا فيها، ومع ذلك تظل فئة متبقية من المخاطر يلزم لها قاعدة أخرى وهذه الفئة هي موضوع القاعدة الثالثة.

وتقتضي القاعدة في جوهرها أن تكون هناك علاقة معقولة بين تكلفة تحويل المخاطرة والقيمة التي توعد على المحول، وهي توفر التوجيه في اتجاهين الأول: أن المخاطرة ينبغي عدم الاحتفاظ بها عندما تكون الخسارة المحتملة كبيرة.

المطلب الثالث: مراحل إدارة المخاطر المالية.

إن القول بأن إدارة المخاطر تمثل منهجا أومدخلا علميا للتعامل مع المخاطر البحتة يوحي ضمنيا بأن العملية تتضمن سلسلة منطقية من الخطوات تتمثل في[17]:

[17] عبد الله بن حسن بن حلاص القحطاني، درجة تطبيق إدارة المخاطر لدى مديرية مدارس الهيئة الملكية بالجبيل بالمملكة العربية السعودية، مجلة تربوية لتعليم الكبار/ جامعة أسيوط، 2020، ص ص (121،122).

1- التحضير: الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر هي التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل.

2- تحديد المخاطر: أي التعرف على المخاطر ذات الأهمية والمخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل، وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أوالمشكلة بحد ذاتها، وعندما تعرف المشكلة أومصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أوتلك التي تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها.

3- التقييم: بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتيال واحتمالية حدوثها أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها وصعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها، حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة وكذلك فإن تقييم شدة النتائج عادة ما يكون صعبا في حالة الموجودات الغير مادية.

4- التعامل مع المخاطر: بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أوأكثر من أربع مجموعات رئيسية النقل، التجنب، التقليص، القبول.

5- وضع الخطة: وتتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرائق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب، وكمثال على ذلك يمكن تخفيف مخاطر الفيروسات التي تتعرض لها الكمبيوترات من خلال استخدام برامج مضادة للفيروسات.

6- التنفيذ: يتم في هذه المرحلة اتباع الطرائق المخطط أن تستخدم في التخفيف من آثار المخاطر يجب أن يستخدم التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة التأمين وكذلك يتم تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى والباقي يتم الاحتفاظ به.

7- مراجعة وتقييم الخطة: تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة، فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطب واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة.

لعل عملية منح القروض لمؤسسات عاجزة عن التسديد في الآجال المحددة أو غير القادرة على الدفع تماما هو أهم خطر يرتبط بعملية منح القروض من طرف البنك، لذلك على البنك أن يتخذ الاحتياطات اللازمة من اجل التقليل أو الحد من هذه الأخطار وكذا القيام بعملية التغطية في حالة تحققها. فتعد طريقة القرض

التنقيطي من بين الطرق المستعملة كثيرا في مجال إدارة مخاطر خصوصا في الدول المتطورة، فهي تساعد البنوك في إتخاذ قرار منح القرض من عدمه و هذا ما سوف نتطرق إليه في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: تقديم عام لطريقة القرض التنقيطي.

تعتبر عملية دراسة ملفات الزبائن الخاصة بمنح القروض من بين العمليات الأساسية لدى البنوك التجارية، مما يتطلب من البنوك البحث عن أنجح الطرق والوسائل والتقنيات لاستعمالها في تحليل ملفات زبائنها، لذلك فقد تم الوصل إلى طريقة إحصائية جديدة تسمى بطريقة التنقيط.

المطلب الأول: تعريف طريقة القرض التنقيطي وأهدافها.

تعد طريقة القرض التنقيطي من بين الطرق الحديثة المستخدمة في إدارة المخاطر، ومن هنا يجب التعرف على القرض التنقيطي وأهم الأهداف المتوخاة من هذه الطريقة.

أولا: تعريف طريقة القرض التنقيطي.

تعتبر طريقة القرض التنقيطي (سكورينغ) طريقة آلية في تنقيط وتصنيف خطر القرض، تعتمد على المعالجة المعلوماتية، وتستعمل التحليل الإحصائي الذي يسمح بتخصيص علامة لكل زبون، هذه العلامة تمثل درجة الخطر بالنسبة للبنك.

ظهرت هذه الطريقة في اختيار الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينيات من القرن العشرين وانتشرت تدريجيا في أوربا في السبعينيات، وهي اليوم شائعة الاستعمال في كثير من المؤسسات المالية[18].

وبصفة عامة يمكن تعريفها بأنها[19]:

- ✓ طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة بكل زبون لتعبر عن درجة ملاءته المالية.
- ✓ هي طريقة من طرق التنبؤ الإحصائي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة، إذ أنها تساعد مؤسسة الإقراض على تخفيض، مراقبة وتوقع عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم.

[18].محمد بن بوزيان وسوار يوسف، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –سعيدة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، أفريل 2007، ص4.

[19] هناء شيباني، دور طريقة التنقيط في منح القروض البنكية – دراسة مقارنة بين نماذج التعثر المالي حالة (القرض الشعبي الجزائري)،جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، 2015، ص61.

- ✓ طريقة التنقيط أو ما يسمى crédit scoring هي طريقة آلية في اختبار المؤسسات وتعتمد أساسا على التحليل الإحصائي تمكن من معرفة أحسن تصنيف للمؤسسات بدلالة وجود الخطر انطلاقا من عينة تمثيلية حيث كل طالب جديد للقرض يأخذ نقطة Score تعبر عن حالته المالية بعد ذلك يصنف في إحدى المجموعتين "عاجزة أو سليمة ".
- ✓ القرض التنقيطي هوإعطاء نقطة " score " للزبون الطالب للقرض لتحديد وضعيته وتقيمه من خلال نموذج تقييمي على شكل معادلة خطية لعدة متغيرات(النسب الدالية، طبيعة القروض، قطاع النشاطات)...، حيث يمكن مقارنة النقطة المعطاة لكل زبون مع نقطة فصل محددة مسبقا، وعلى هذا الأساس يكون رفض أوقبول طلب القرض.
- ✓ تعتبر طريقة القرض التنقيطي طريقة آلية في تنقيط وتصنيف خطر القرض، تعتمد على المعالجة المعلوماتية التي تسمح بإعطاء نقطة أووزن أوعلامة كل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية للزبائن وقبل منحهم القرض أوللتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المؤسسات التي يتعامل معها.

ثانيا: أهداف طريقة القرض التنقيطي

تسعى طريقة القرض التنقيطي للاستجابة لثلاثة أهداف: [20]

- تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل المؤسسات الطالبة للقرض؛
- تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هوأحد الوظائف الأساسية للبنوك مما يحسن من الخدمات المقدمة للزبائن ؛
- التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القرض وتسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات.

المطلب الثاني :إستعمالات القرض التنقيطي ومراحل إعداده.

للقرض التنقيطي استعمالات متعددة مقارنة بالطرق الأخرى، كما أن عملية تطبيقه وإعداده تتطلب المرور بالعديد من المراحل سنقوم بتناولها بالتفصيل في هذا المطلب.

أولا: إستعمالات القرض التنقيطي.

[20] نجلاء لوصيف، دور القرض التنقيطي في إدارة المخاطر الائتمانية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة أم البواقي، ، مذكرة ماجيستير غير منشورة، الكلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة أم بواقي، 2016/2015، ص 37 .

تهتم مؤسسات القروض كثيرا بطريقة القرض التنقيطي، لأنها أكثر إتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، إذ تطبق غالبا على القروض الاستهلاكية، على أنها تستعمل في الحالات التالية[21]:

1- القروض الموجهة للأفراد: نظرا لاعتماد طريقة القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التمييزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعاملات الخاصة بكل مفردة من المجتمع الإحصائي، أن يميز بين مجموعتين من الفئات المتجانسة وفق معيار معين يتم تحديده مسبقا وأن يضع لاحقا كل عنصر جديد في المجموعة التي ينتمي إليها، فقد اتسع استعمال هذه الطريقة في مجال إقراض الأفراد بسبب:

- سهولة الحصول على المعلومات الخاصة بهذه الفئة؛
- ضعف المبالغ الائتمانية المطلوبة من قبل هذه الفئة والتي لا يؤدي الخطأ في رفضها أوقبولها باستعمال طريقة القرض التنقيطي إلى حدود خسائر كبيرة للبنك.

2- القروض الموجهة للمؤسسات: شاع استعمال طريقة القرض التنقيطي من قبل البنوك ومؤسسات التمويل التأجيري وكذا المؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف اقتصاد الوقت والتكلفة في معالجة ملفات القروض الخاصة بالمؤسسة الطالبة للائتمان، بحيث أنه لم يكن بمقدورها تسخير الكثير من وقت العامل في تحليل ومعالجة المعلومات، مع شيء من الفرق الجوهري بالنسبة لهذه الحالة مع حالة القروض الموجهة للأفراد. إن الخطأ في رفض أوقبول طلب مؤسسة ما تنجم عنه خسارة كبيرة بالنسبة للبنك لذلك فإن كان يتم قبول طلب المؤسسات التي يتميز بتنقيط جيد وترفض المؤسسات التي تحصل على تنقيط سيء، أما المؤسسات التي تحوز على تنقيب متوسط فكان يحتاج البث في طلباتهاإلى المزيد من الدراسات المعمقة التي تتطلب المزيد من الوقت والجهد والتكلفة.

ثانيا: مراحل إعداد طريقة القرض التنقيطي.

إن إعداد نموذج التنقيط يستلزم دراسة قاعدة من المعلومات لعينة من المؤسسات التي تستخرج بصفة عشوائية من المجتمع المدروس وتتكون من عينتين جزئيتين، الأولى تظم المؤسسات العاجزة والثانية تظم المؤسسات السليمة والتي يتم معالجتها باستعمال تقنية التحليل الخطي التمييزي الذي يحدد المتغيرات الأكثر

[21] مخلوفي عبد الرزاق، تقييم مخاطر الائتمان باستعمال أدوات التحليل الإحصائي- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماجيستير غير منشورة، الكلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدية، 2013، ص102.

تميزا التي لها القدرة على التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة وربطها بمعاملات ترجيحية مكونة بذلك دالة التنقيط وبالتالي فإن إعداد نموذج القرض التنقيطي يتطلب تتبع المراحل التالية[22]:

1- المعاينة:

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل إعداد النموذج، إذ يتم من خلالها سحب عينة بصفة عشوائية من المجتمع المستهدف نظرا لعدم إمكانية دراسته كله، ولكن يجب أن تكون العينة المسحوبة ممثلة تمثيلا جيدا للمجتمع ولتحقيق ذلك يتطلب سحب العينة شروط معينة تتمثل فيما يلي:

- يجب أن تكون غنية بالمعلومات الكمية والكيفية واحتوائها على مختلف أصناف المجتمع أي أنها تشمل المؤسسات السليمة والعاجزة على حد سواء؛
- إدماج ملفات القروض المرفوضة في العينة لأنه لا يمكن لنموذج إعطاء نظرة حقيقية عن المجتمع إذا أخذ بعين الاعتبار القروض الممنوحة فقط.

وبعد سحب العينة يتم تكوين العينات الجزئية التالية:

- عينة الإنشاء: ويتم من خلالها تشكيل مختلف دوال التنقيط؛
- عينة الإثبات: وهي العينة التي تفيد في التأكيد من النتائج المتحصل عليها وتسمح بدراسة مدى نجاعة دالة التنقيط على عناصر لا تنتمي إلى عينة الإنشاء.

2- التحليل التمييزي L'ANALYSE DISCRIMINATHE

كقاعدة في القرض التنقيطي نجد التحليل التمييزي والذي يمكن تعريفه على أنه طريقة إحصائية تسمح بتمييز الأقسام المتجانسة للمجتمع انطلاقا من المعلومات الخاصة بكل عنصر منه وذلك بالاعتماد على معايير معينة، وعندئذ يمكن إدراج كل عنصر من المجتمع في التصنيف الذي ينتمي إليه.

وهنا يستعمل التحليل التمييزي لدراسة مجتمع مكون من عينة من ملفات طلب القرض تحت معالجتها من طرف البنك وتتكون هذه العينة من مجموعتين هي:

[22] صياد يسمينة، فعالية القرض التنقيطي في إدارة وتسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية: دراسة حالة بالقرض الشعبي الجزائري- وكالة أم البواقي، جامعة أم البواقي، 2016، ص55.

- مؤسسات سليمة (التي سددت مستحقاتها)؛
- مؤسسات عاجزة التي لم تسدد ما عليها من التزامات.

ولإيجاد المعيار الذي يميز بشكل كبير الفئة السليمة والفئة العاجزة يجب تتبع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تحديد المتغيرات الأكثر تميزا:

يتم في بداية الأمر فرز المتغيرات بين متغيرات كمية على شكل نسب مالية ذات صفة رقمية ومتغيرات أخرى كيفية يتم تشفيرها (CODIFICATION) أي تحويلها إلى أرقام لكي يمكن استغلالها .

ولكي تحقق الدراسة نجاحا كبرا يجب معالجة قاعدة واسعة من المعلومات التي تتطلب استخدام برامج معلوماتية إحصائية مثل*[23] SPSS، تتم عملية اختيار المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية عن طريق استخدام أسلوب التحليل التمييزي التدريجي وتقنية الانحدار خطوة بخطوة، التي تعمل انطلاقا من انحدار خطي متعدد الأبعاد ويشمل كل المتغيرات الكمية، وذلك لتشكيل التابع Z حيث يقوم باختيار كل المتغيرات وإدخال المتغير الأكثر تمييزا إلى النموذج ثم يمر إلى الخطوة التالية بحيث يكون المتغير المختار يعظم معامل الارتباط مع التابع Z وقيمة فيشر F للمتغير تبين مدلوله الإحصائي في تمييز المجموعات، وبالتالي إحصاء كل المتغيرات المستقلة مع التابع وعدم إدماج المتغيرات المختارة مسبقا، إلى أن يتم تحديد كل المتغيرات الداخلة في النموذج بصفة نهائية.

الخطوة الثانية: صياغة الدالة Z وتحديد النقطة النهائية لكل مؤسسة:

بعد اختيار المتغيرات الداخلة في بناء النموذج يتم ربطها بمعاملات ترجيحية تمثل كل منها المساهمة النسبية للمتغير الذي يقترن بها في التمييز بين مجموعات المؤسسات، وبعد تحديد قيم المعاملات فإنه يكون بالإمكان وضع دالة التنقيط على الشكل التالي:

$$Z = a_1 R_1 + a_2 R_2 + \ldots + a_n R_n + b$$

حيث:

Z: (score) النقطة النهائية؛

a_i : معامل الترجيح؛

R_i : النسب الداخلة في النموذج؛

---

*SPSS : هو نظام برمجي متكامل يقول بتنفيذ عملية التحليل الإحصائي للبيانات من الإدخال و كذلك الربط وحل المعادلات وفقاً للأوامر التي تكتب فيه.

b : ثابت .

واعتمادا على هذه الدالة يتم حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، والتي تمكن من الحكم على عجز أوسلامة المؤسسة فيما يخص منطقة عدم التأكيد فهي المنطقة التي لا يمكن الحكم فيها على المؤسسة ما إذا كانت سليمة أوعاجزة، وكلما زادت هذه المنطقة نقص معدل الخطأ، وبالتالي فإن أحسن حالة تنقيط هي التي تعطي أحسن توازن بين منطقة عدم التأكد ومعدل الخطأ.

-تحديد النقطة الحرجة:

بعد حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، يمكن تصنيف المؤسسات من خلال المقارنة بين النقطة النهائية والنقطة الحرجة وفقا لقاعدة القرار، وكخطوة موالية يتم حساب مؤشر أساسي يسمى بمعدل التصنيف الصحيح الذي يمكننا من معرفة دقة النموذج.

بالتالي فإن النموذج الأمثل هوذلك النموذج الذي يعطي أكبر نسبة تصنيف صحيحة للمؤسسات، وليس هذا فقط بل لاستعماله يجب التأكد من قدرته على التنبؤ بعجز المؤسسات.

بتتبع المراحل السابقة يصبح النموذج صالحا لاستعماله في اتخاذ القرارات المستقبلية فيوضع في خدمة البنكيّين الساهرين على دراسة طلبات الاقتراض وبالتالي استخدامه لتحليل المخاطرة عن كل طلب جديد، وفي الغالب فإن كل زبون له نقطة نهائية أكبر من النقطة الحرجة يقبل طلبه ويمنح له القرض، أما الذي لديه نقطة أقل من النقطة الحرجة فإنه يرفض طلبه، وبالتالي يمكن القول أن طريقة القرض التنقيطي تساعد كثيرا في قرار المنح من عدمه وتعمل على التنبؤ بمخاطرة القرض وتقليلها.

المطلب الثالث: دور طريقة القرض التنقيطي في تخفيف المخاطر.

تعتبر تقنية التنقيط المطبقة في مجال القروض، وخاصة مجال القروض الاستهلاكية والقروض العقارية من أحسن الأنظمة الإحصائية الفعالة لأغراض المساعدة على اتخاذ القرار في مجال قطاع الخدمات المالية.

تساعد هذه الطريقة على إعطاء المقترض نقاط بحيث أن طلب المقترض لا يحظى بالقبول إلا إذا تجاوزت مجموع نقاطه سقفا معينا يحدده المقرض[24].

[24] مروة قرني و صونية مناصري، القرض التنقيطي كآلية للحد من مخاطر الائتمان، مذكرة ماستر غير منشورة، ، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة قالمة، 2020، ص50.

أولا: مزايا طريقة القرض التنقيطي.

إن لطريقة القرض التنقيطي مزايا عديدة أهلتها لتكون بهذا الانتشار الواسع من حيث التطبيق نذكر منها ما يلي[25]:

1- مزايا خاصة بالنظام التنقيطي:

- **البساطة:**

يتم حساب نقطة التمييز Score في وقت قصير جدا انطلاقا من عدة معطيات، هذه السرعة في اتخاذ القرار لها فوائد منها:

- فائدة داخلية: لأن حلقة الاستغلال والعمل الإداري يتمكن من تقليص مدة إتحاد القرار ؛

- فائدة تجارية: حيث يلقي الزبون الرد في وقت قياسي وهذا أمر إيجابي خاصة في بعض الملفات التي يتطلب دراستها وقتا طويل لتقييم طلبها.

- **التجانس:**

بالطريقة التقليدية يمكن رفض طلب الزبون اليوم وقبوله غدا كما يمكن قبوله اليوم ورفضه غدا . ونفس الزبون قد يتم رفضه في مصلحة وقبوله في مصلحة أخرى مما يدل على عدم تجانس القرارات المتخذة.

بينما الدالة التنقيطية (Scoring) تعطى لنا وبدون تغيير نفس القرار مما يسمح بوضع سياسة انتقائية للأخطاء المتماثلة استعمالها لمعلومات تم تجميعها واستخلاصها من عدة دورات، كما تمكننا هذه الطريقة من تخطي حالات العسر المالي المؤقت التي يمر به الزبون.

2- مزايا في صالح البنك:

- **تخفيض نسبة التعامل مع المؤسسات العاجزة**

[25] سوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القروض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2004 ، ص ص (101،102).

يتم هذا التخفيض اعتمادا على التحليل الإحصائي الموضوعي لمميزات خطر منح القروض، إذ أن الدالة الاستقصائية المتبعة هي ذات فعالية أكبر في اتخاذ القرار الصائب مقارنة بالقرار المتخذ بالطريقة التقليدية.

هذا لا يعني أن طريقة القرض التنقيطي أكثر فعالية من خبير (كفء) مؤهل ولكن الخبراء المؤهلين هم عادة قليلون أولا يساهمون في اتخاذ القرارات أوأنهم لا يملكون الوقت الكافي للقيام بتحليل دقيق، كما أن اتخاذ القرار في الطريقة التقليدية يتخذ في بعض الأحيان من طرف شخص ليس لديه الخبرة الكافية.

- **سياسة الضمان :**

يكون الضمان تارة مكلفا وتارة أخرى غير تجاري وقد يحمل الصفتين معا، وهذا ما يصعب ويعرقل إمكانية الحصول على القرض.

فطريقة القرض التنقيطي لا تعتمد على الضمان إلا في حالة الزبائن الجدد. أي أن ملفات الزبائن القدماء يمكن جدا قبولها من دون ضمان وبالتالي التقليل من الصعوبات والعراقيل التي يسببها التعامل بالضمان ومنه توسيع حجم المعاملات.

- **المراقبة والتقدير :**

كون طريقة القرض التنقيطي سهلة التطبيق لمعالجة أغلبية الملفات، فإن الدراسة هنا لا تستوجب بالضرورة وجود خبراء لتطبيقها، وهذا ما يساعد البنك في تخفيض مصاريف الدراسة.

وهناك مزايا أخرى[26]:

- ✓ سهولة وسرعة استعمال هذه الطريقة في اتخاذ القرار يؤدي إلى توفير الوقت وتخفيض تكاليف دراسة ملفات القروض وبالتالي حصول المقترض على الرد بسرعة، فإذا كان بالرفض مثلا فانه يوفر له زمنا إضافيا للبحث عن مصدر آخر؛
- ✓ يمكن لهذه الطريقة دراسة مجتمع ذي حجم كبير دفعة واحدة؛

[26] محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الإصطناعية ودورها في تقدير المخاطر البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد5، 2012، ص100.

- ✓ يسمح بإدخال المتغيرات الكيفية وذلك لإثراء الدراسة ودقة النموذج، ويتم اختيار المتغيرات بطريقة إحصائية دقيقة عكس الطريقة الكلاسيكية التي تختار المتغيرات بطريقة عشوائية؛
- ✓ تعتبر أداة لمراقبة صحة القرارات المتخذة بشأن أي طلب قرض، وبشكل أسرع من الطرق الكلاسيكية التي تتطلب إعادة دراسة الملف كله. وبالتالي فهي تعمل على تفحص المتغيرات الداخلة في النموذج فقط.

ثانيا:حدود طريقة القرض التنقيطي.

رغم وجود كل المزايا التي تحملها طريقة القرض التنقيطي إلا أنها لا تخلومن نقائص وعيوب والتي نذكر منها ما يلي[27]:

- ✓ تعتمد طريقة القرض التنقيطي على معادلة خطية وبالتالي قد تكون مقيدة في تطبيقاتها؛
- ✓ بما أن الأوضاع الاقتصادية متبدلة ونشاط المؤسسة يتميز بالديناميكية فإن المعايير المستعملة للتمييز قد تتغير، وهذا ما يفرض ضرورة تعديل النموذج في كل مرة دعت الحاجة إلى ذلك؛
- ✓ تخضع هذه الطريقة بدرجة كبيرة لخبرة ومهارة مصمم النموذج ومقدرة الحاسب الآلي ودرجة التعقيد في البيانات المتوفرة؛
- ✓ تعتمد هذه الطريقة إلى حد كبير على مدى دقة ترميز المتغيرات الكيفية إلى طبيعة رقمية يمكن قياسها؛
- ✓ اختيار النسب أكثر دلالة يؤدي بالتحليل الإحصائي إلى إنقاص المعلومات القاعدية وبالتالي لا يأخذها بعين الاعتبار ظواهر الملاحظة؛
- ✓ العينة يجب أن تكون كبيرة؛
- ✓ هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار وضعية المؤسسة في السوق؛
- ✓ المعطيات القاعدية يجب أن تكون دقيقة ومتجانسة.

[27] هناء شيباني، مرجع سابق، ص78.

خلاصة الفصل الثاني.

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى مفهوم إدارة المخاطر المالية وأهدافها، أدواتها وقواعدها، إضافة إلى مراحلها نظرا لأهمية إدارة المخاطر يتعين على البنك تطبيق مجموعة من المبادئ التي تساعده على التحكم في إدارة المخاطر ويجب أن تشمل عملية إدارة المخاطر على مجموعة من العناصر.

إن القرض التنقيطي الذي يعد من أهم الطرق الحديثة في إدارة المخاطر فهو يتميز بالسرعة في التحليل والقدرة على معرفة المؤسسات السليمة و المؤسسات العاجزة، وهذا يتم بواسطة خطوات ومراحل تطبيقه ومن ثم اتخاذ قرار بمنح القرض أورفضه، فبالرغم من أهمية هذه الطريقة ونجاعتها إلا أنها مازالت فيها بعض النقائص وعليه فإن عملية منح القرض لا تخلو من المخاطر، فمهما بلغت درجة فعاليتها فإنه لا يمكن الغاء المخاطرة نهائيا، إنما تقليلها إلى أدنى حد ممكن.

الفصل الثالث: تطبيق طريقة القرض التنقيطي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية

تمهيد.

إن المؤسسات المالية تعتبر من أكثر المتضررين من الفشل المالي للشركات، وذلك بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة التي تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك نتيجة عدم قدرة الزبائن الحاصلين عليها على سداد أقساطها و فوائدها، وتعرض البنك إلى خسارة حقيقية مادية تتمثل في هلاك الدين وفوائده خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية .لذلك تهتم البنوك بدراسة الوضعية المالية للزبائن، والتأكد من مدى قدرتهم على الاستمرار قبل اتخاذ قرار منح القرض تجنبا لمخاطر عدم السداد.

لمعالجة موضوع بحثنا سنقوم في هذا الفصل بدراسة تطبيقية نلخص فيها قدر الإمكان ما تحصلنا عليه من معلومات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المدية، وتحديدا بفرع إدارة المخاطر أين تتم دراسة ملفات طالبي القروض ومعالجتها.

حيث أن دراستنا التطبيقية سوف تتم وفق مبحثين رئيسين يتمثلان في:

- **المبحث الأول**: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- **المبحث الثاني**: تقدير خطر القرض وفق طريقة التنقيط في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

لم يبق بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنأى عن الحركية التي يشهدها القطاع المصرفي المحلي والعالمي، حيث بذل جهودا معتبرة قصد تحقيق الشروط التي تقتضيها ممارسة النشاط المصرفي من خلال سعيه إلى تقوية مركزه عبر الانتشار الجغرافي المميز في كامل التراب الوطني وكذا توسيع وتنويع منتجاته ومجالات تدخله.

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

نظرا لأهمية بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل النشاط الاقتصادي، لذا سنتطرق إلى أهم العوامل التي أدت إلى إنشائه ومراحل تطوره.

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

حتى مطلع الثمانينات من القرن العشرين، كان البنك الوطني الجزائري BNA (Banque Nationale Algérienne) المسؤول الأوحد عن تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، ونظرا للحاجات المتزايدة والمستمرة لهذا القطاع، أظهر هذا البنك عجزا ونقصا ملموسا في أداء هذه المهمة، مما أدى إلى ضرورة إنشاء بنك متخصص تناط إليه هذه المهمة.

أنشئ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 82-206 المؤرخ في 13 مارس 1982، تحت مسمى بنك الفلاحةوالتنمية الريفية (Banque de l'Agriculture et du Développement Rural)، BADR،بعد إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للقطاع المصرفي وذلك بهدف تمويل الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع الفلاحي والقطاع الصناعي الفلاحي، الري، الصيد البحري وكل الأنشطة التي تهدف إلى تطوير القطاع الريفي.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت وصاية وزارة المالية،كما يعتبر أداة للتخطيط المالي بحيث يساعد على تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لتحقيق الأهداف المرسومة لاسيما ما يتعلق برفع الإنتاج الفلاحي (كما وكيفا).

في إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988م إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 د.ج

للسهم الواحد، ليرتفع في بداية عام 2000م إلى 33 مليار دينار جزائري موزع على 33000 سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

كما أنه بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90بتاريخ 1990/04/14 والذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كغيره من البنوك، يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار والمساهمة في التنمية. ولتحقيق أهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 290 وكالة مؤطرة بأكثر من 7000 عامل[28]، والقيام بتنويع منتجاته وخدماته وهذا بغية اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية.

ثانيا: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يمكن تقسيم مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى المراحل الأساسية التالية[29]:

1. **مرحلة1982م– 1990م**: تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث انطلق برأس مال قدره مليار دينار جزائري، و140 وكالة متنازل عنها من قبل البنك الوطني الجزائري. وخلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفية والعمل على ترقية القطاع الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي، حيث اكتسب تجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل أحد القطاعات الحيوية العامة.

- **مرحلة1991م–1999م**: بمقتضى قانون النقد والقرض 10/90 الذي ألغى التخصص القطاعي للبنوك المطبق من قبل في إطار الاقتصاد الموجه، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع بقاءه الشريك صاحب الامتياز في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي. أما في المجال التقني، فقد شهدت هذه المرحلة أتمتة وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، كما شهدت هذه المرحلة العديد من الإجراءات كانت تصب كلها في تطوير نشاط البنك.

[28] http://www.badr-bank.dz/2009/index.asp?page=badr_historique

2. **مرحلة 2000م–2004م**: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحوتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

مرحلة 2005م–2007م: تميزت هذه المرحلة بتراجع كبير عن السياسة التوسعية المنتهجة في المرحلة السابقة نتيجة للأخطاء التنفيذية الجسيمة لهذه السياسة والتي نتج عنها حجم هائل من القروض المتعثرة والمركزة بيد عدد قليل من العملاء (مشكلة شركة Tonic، مؤسسة CCB، مؤسسة NOVO GRAIN)، الأمر الذي أدى إلى اهتزاز المركز المالي للبنك، مما ألزم السلطة القائمة على رأسه بتبني سياسة تعتمد أساسا على تحصيل القروض من أجل إعادة التوازن للبنك. وبمقتضى هذه السياسة، قلص البنك من حجم تعاملاته وتخصص في مجال تمويل القطاع الفلاحي في المناطق التي تتواجد بها منافسة واعتمد على سياسة التمويل الشامل في المناطق التي يتواجد بها البنك بمفرده. غير أن هذه السياسة المنتهجة والتي أتت أكلها من حيث تحقيقها للأهداف الآنية المسطرة، أثرت سلبا على نتائج ومردودية البنك بسبب رحيل عدد هائل من زبائنه القدامى إلى البنوك الأخرى مما استدعى مراجعة سياسته من قبل إدارته العليا.

5. **مرحلة 2008م–2012م**:إن أزمة الغذاء التي ألقت بضلالها على العالم في السنوات الأخيرة لم تكن الجزائر بمنأى عنها، وما مؤشرات الخطر التي حملتها قيمة الفاتورة الغذائية المرتفعة ومستوى الإنتاج الفلاحي المحلي الضعيف إلا دليل على ذلك.إن هذه الوضعية استدعت من الجزائر زيادة الاهتمام بالقطاع الفلاحي وتبني سياسة تنموية في هذا المجال من أجل النهوض بهذا القطاع وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الفلاحي. هذا الاهتمام كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية المرآة العاكسة له والأداة التي استعملتها الدولة من أجل تجسيد سياستها على أرض الواقع، فبداية من عام 2008م وبعد الاتفاقية التي تمت بين BADR - MADR وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي قضت بتوسيع البنك لعملياته التمويلية للنشاطات الإنتاجية الفلاحية والتي كللت بإصدار منتوج قرضي جديد "الرفيق RFIG" والذي يتم بموجبه تدعيم الفوائد على قروض الاستغلال الموجهة للقطاع الفلاحي من قبل الوزارة بنسبة مائة بالمائة، كما تم استنساخ نفس المنتج عام 2011م بالنسبة لقروض الاستثمار تحت مسمى قرض التحدي "ETTAHADI "، بفوائد مدعمة من قبل الدولة من الخمسين إلى مائة بالمائة ولمدة تصل إلى 15 سنة، والذي يهدف إلى إعادة تأهيل الأراضي الفلاحية، إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة

وتدعيم الموجودة[30]. إلى جانب هذا، قام البنك بإعادة تفعيل منتوج قرض البناء الريفي وهذا من خلال الاتفاقية المبرمة مع الصندوق الوطني للسكن من أجل المساعدة على التنمية الريفية وتثبيت الفلاحين في مناطقهم، أضف إلى هذا كله، قيام البنك خلال تلك المرحلة بتقديم خدمة القرض الإيجاري من أجل إعطاء ديناميكية ونفس جديد لعملية الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الفلاحية.

كذلك شهد عام 2008م ميلاد مايسمى بنك التأمين في الجزائر والذي كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية السباق إليه من خلال الاتفاقية المبرمة مع الشركة الجزائرية للتأمين SAA والتي بموجبها أصبح البنك يباشر من خلال شبكته الواسعة كل عمليات التأمين التي تقوم بها هذه الشركة.

المطلب الثاني: مهام وأهداف وموارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وفي هذا الصدد، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعةت ضمن له أن يكون مؤسسة بنكية رائدة وشاملة تحظى بثقة العملاء والمتعاملين الاقتصاديين

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

لقد تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية للاستجابة للحاجيات الاقتصادية وكذا تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلد وتحسين مستوى الحياة على مستوى الأرياف ومنح التمويل اللازم لتنمية مجموع قطاعات الأعمال، وتتمثل أهم مهامه في:[31]

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها؛
- فتح الحسابات لكل الأفراد الراغبين في ذلك بما يتوافق والقوانين المعمول بها؛
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار؛

[30] BADR, Financement de la mise en valeur des terres etcréation de nouvelles exploitations, Décision réglementaire N° 14/2011, Alger, P:1.

[31] **حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 156.**

- المساهمة في نشر وترقية الوعي الادخاري؛
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي؛
- ضمان ترقية وتطوير النشاطات الفلاحية، الفلاحة الغذائية، الصناعة الغذائية والحرف؛
- إنتاج خدمات مصرفية جديدة، مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة؛
- تطوير قدرات تحليل المخاطر.

ثانياً: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي[32]:

- التسيير الصارم لسيولة البنك بالعملة الوطنية والأجنبية؛
- ضمان التطور المتجانس للبنك في مختلف مجالات النشاط التي تهمه؛
- التوسيع من شبكةالبنك وتطوير معاملاته النقدية؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات وكذا العلاقات مع العملاء؛
- الحصول على أكبر حصة من السوق؛
- تبني نمط تسيير ديناميكي في مجال تحصيل القروض؛
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

ثالثا:موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية ودوره في تمويل الاقتصاد الوطني.

تتمثل موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية كباقي البنوك الجزائرية العمومية الأخرى في رأس ماله المحدد في قانونه الأساسي والذي تعود ملكيته كلية للدولة بالإضافة إلى الموارد الأخرى الموجودة بحوزته والتي تتشكل من:

- ودائع العملاء بمختلف أنواعها والتي تمثل المصدر الرئيسي للموارد؛
- الأموال المتوفرة التي تأتمنه عليها الهيآت والمؤسسات العمومية الاقتصادية؛
- الأرباح التي يحققها البنك من خلال عمليات الائتمان، التوظيف والخدمات البنكية المقدمة؛
- السلف الاستثنائية التي يتحصل عليها في حالة الضرورة الملحة من قبل البنك المركزي؛
- القروض الخارجية التي يتحصل عليها البنك في إطار اتفاقيات التعاون بين الجزائر وبعض الهيئات الدولية الخارجية.

[1] BADR-Infos, N° 28, Alger, 1999, PP (32-33).

ويلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية دورا كبيرا في تمويل الاقتصاد الوطني سواء بمساهمته في تمويل المخططات الوطنية المتعددة،كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA الذي دخل حيز التنفيذ في جويلية 2000م، أومن خلال تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية بما فيها قطاع التجارة الخارجية، وبرامج الدولة الرامية لتطوير المؤسسات المصغرةوالحرفية والقضاء على البطالة من خلال الأجهزة المتخصصة ANSEJ, CNAC &ANGEM .

المطلب الثالث: التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يعد الهيكل التنظيمي أحد الدعامات الأساسية في تكوين أي مؤسسة، ولهذا ارتأينا البحث في مختلف مكونات الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ومن ثم النظر في موقع وظيفة دراسة ومتابعة المخاطر لهذا البنك ضمن هيكله التنظيمي.

أولا: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة.

يظهر على رأس الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلس إدارة يشرف على السير الحسن للبنك من خلال القرارات واللوائح والتوصيات التي يتخذها. يتكون هذا المجلس من رئيس مدير عام تعينه وزارة المالية وأعضاء من داخل البنك وعضوين يمثلان الدولة باعتبار البنك شركة مساهمة مملوكة كلية من قبل الدولة، كما تقوم بشؤون البنك مديرية عامة تشرف على ست مديريات فرعية هي:

1. نيابة المديرية العامة المكلفة بالإدارة والوسائل:تهتم بجميع العمليات المتعلقة بالإدارة وتشرف على مديريات مركزية هي:
   - مديرية الموارد البشرية
   - مديرية الوسائل العامة
   - مديرية التنظيم والدراسات القانونية والمنازعات.
2. **نيابة المديرية العامة للإعلام، المحاسبة والخزينة:** تشرف هذه المديرية على سبع مديريات مركزية هي:
   - مديرية الاستغلال وتطوير الإعلام الآلي؛
   - مديرية الصيانة (لأجهزة الإعلام الآلي)؛
   - مديرية تنظيم الطرائق ونظم المعلومات؛

- مديرية النقدية وشبكة الاتصال؛
- مديرية المقاصة الإلكترونية ووسائل الدفع؛
- مديرية المحاسبة العامة؛
- مديرية الخزينة.

3. **نيابة المديرية العامة للائتمان:** تتعامل مع وكالات البنك ومجمعات الاستغلال، وينحصر دورها في ست مديريات مركزية هي:

- مديرية تمويل المؤسسات الكبيرة؛
- مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مديرية تمويل القطاع الفلاحي والصيد والتربية المائية؛
- مديرية التمويل الخاص؛
- مديرية المتابعة وتسيير القروض؛
- مديرية الدراسات العامة.

نيابة المديرية العامة للتحصيل: تسهر هذه المديرية على متابعة إجراءات تحصيل القروض الممنوحة وتوجيه المجمعات الجهوية والوكالات في هذا المجال، وهذا من خلال أربع مديريات مركزية هي:

- مديرية التحصيل على قطاع الفلاحة والصيد والتربية المائية؛
- مديرية التحصيل على القطاع الصناعي والتجاري؛
- مديرية التحصيل القضائي؛
- دائرة الإدارة والتقرير.

4. **نيابة المديرية العامة للعمليات الخارجية:** تقوم بمعالجة العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية كالاستيراد والتصدير ومتابعة حركة الأموال وتشرف على خمس مديريات مركزية هي:

- مديرية العلاقات الدولية،
- مديرية التجارة الخارجية؛
- مديرية العمليات المالية،
- مديرية السويفت والإعلام الآلي؛
- مديرية الدراسات والمتابعة.

6. **نيابة المديرية العامة للاستغلال:** تعمل هذه المديرية على تطوير شبكة البنك وتقريبه من عملائه، وتباشر وظائفها من خلال ثلاث مديريات مركزية هي:

- مديرية شبكة الاستغلال؛
- مديرية التسويق والاتصال؛
- مديرية التنبؤ ومراقبة التسيير.

7. **المفتشية العامة:** هي هيئة رقابية تقوم بالمهام التالية:

- متابعة ومراقبة جميع الوكالات ومجمعات الاستغلال التابعة للبنك بهدف حماية سلامة العمليات والممتلكات والأشخاص؛
- مراقبة مدى احترام تطبيق القوانين، الضوابط الداخلية،الأنظمة وكذا أخلاقيات المهنة؛

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلالG.R.E

يضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية39 مجمعا جهويا موزعا على مختلف ولايات الوطن، حيث يعتبر كل مجمع جهوي بمثابة مديرية تمثيلية جهوية للمديرية العامة،يقوم بإدارة مجموعة من وكالات الاستغلال المرتبطة به والتي تقع في مجال تخصصه الإداري،وظيفته تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة،ومتابعة هذه الوكالات، يترأسه مدير، يقوم بإعطاء التوجيهات للدائرة والخلية ومختلف المديريات المساعدة الموجودة تحت إمرته ومسؤوليته .[33]

وتماشيا مع موضوعنا نقتصر على تعريف المديرية المساعدة للاستغلال والمديرية المساعدة لمتابعة المخاطر لعلاقتهما بوظيفة الإقراض.

1. **مديرية مساعدة للاستغلال:** لا تتعامل مباشرة مع العملاء وإنما تتعامل مع الوكالات المرتبطة بالمجمع، ودورها يتمثل فيتلقي ملفات القروض المسلمة من طرف الوكالة والنظر في صحتها من حيث النقص في الوثائق والتوافق مع الشروط المحددة، كما تقوم بمراجعة رأي الوكالة من ناحية القبول أوالرفض،وإذا كان القرار المتخذ غير مبرر ومؤسس،فإنها تقوم بطلب تفسيرات عن ذلك، وتباشر هذه المديرية المساعدة عملها من خلال ثلاث مصالح هي:

- **مصلحة الائتمان والتجارة الخارجية:** تختص بإعادة دراسة وتقييم ملفات القروض التي تردها من الوكالات والتي تكون في حدود سلطة منح القروض للمجمع الجهوي، أما ملفات القروض التي تكون

[33]BADR, Missions et attributions des structures organiques et fonctionnelles du Groupe Régional d'Exploitation (GRE), Décision réglementaire n° 44/2009, Alger, 2009, P: 2.

مبالغها تفوق حدود سلطة المجمع الجهوي فتقوم بإكمال دراستها وتقييمها وإرسالها لمديريات التمويل المركزية وهذا حسب اختصاصاتها، كما تقوم كذلك بمتابعة ومراقبة عمليات منح القروض التي قامت بها الوكالات ضمن سلطاتها.أيضا تقوم هذه المصلحة بتقديم الملفات المدروسة للجنة القروض التي تبت في قرار منح الائتمان.

- **مصلحة التنشيط التجاري:** تقوم هذه المصلحة بتجميع ومتابعة الإحصائيات المتعلقة بمصلحة القروض كما تقوم برسم أهداف الوكالات وخطط العمل لتحقيقها ومتابعة إنجازها.
- **مصلحة النقدية ووسائل الدفع:**تهتم هذه المصلحة بتزويد زبائن الوكالات بمختلف بطاقات الدفع والسحب وكذا ترقية مختلف وسائل الدفع التي يتم تسويقها من قبل البنك.

2. **مديرية مساعدة لمتابعة المخاطر:** تهتم بمراقبة تسيير القروض الممنوحة وعمليات التجارة الخارجية التي يتم تنفيذها من قبل الوكالات، كما تعنى كذلك بمتابعة وتحيين الضمانات المقدمة كغطاء للعمليات الائتمانية الممنوحة،وتباشر هذه المديرية المساعدة عملها من خلال ثلاث مصالح هي:

- **مصلحة المتابعة التجارية والتجارة الخارجية:**تهتم بمتابعة مؤشرات الإنذار المبكر لكل القروض التي يسيرها المجمع الجهوي وكذا إعادة تقييم الجدارة الائتمانية للزبائن المقترضين، كما تقوم بدراسة واستغلال كل التقارير التي تعدها الوكالات بخصوص الزبائن والقروض المسيرة.
- **مصلحة متابعة ما قبل المنازعات:** تقوم هذه المصلحة بمتابعة حالات التعثر الظرفية التي يقع فيها بعض الزبائن على مستوى الوكالات وهذا قبل أن تزداد حدتها، كما يتم اتخاذ الإجراءات العلاجية والتصحيحية لهذه الوضعيات وهذا في إطار توافقي (ودي) مع الزبائن.
- **مصلحة متابعة الضمانات:** تهتم هذه المصلحة بمتابعة تحصيل وتحقيق الضمانات قبل وبعد تمكين الزبون من العملية الائتمانية كما تهتم كذلك بتحيين هذه الضمانات وإعادة تقييمها والتأكد من سلامتها.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للوكالات المحلية للاستغلال (A.L.E)

تمثل الوكالات البنكية للاستغلال الخلية القاعدية التي يمارس من خلالها بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطاته وهي الواجهة التي يعرض بواسطتها منتجاته ويتعامل مع عملائه ويخدم مصالحهم،وهي فروع تابعة

للبنك تشرف عليها المجمعات الجهوية للاستغلال وتقوم بجميع الوظائف التي يؤديها البنك التجاريويبلغ عددها حاليا 292 وكالة.[34]

يرأس وكالة الاستغلال مدير ويباشر عمله من خلال ثلاث مصالح هي:[35]

- **المصلحة الأمامية:** وتتكفل بجميع العمليات التي تتطلبالتعامل المباشر والمشخص مع العملاء؛
- **المصلحة الخلفية:** تقوم بجميع العمليات التي لا تتطلب التعامل المباشر مع العملاء؛
- **قطب المعاملات:** يقوم بعمليات الصندوق من إيداع وسحب وكل ما له علاقة بتحويل الأموال.

رابعاً: مكانة وظيفة إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ضمن التغييرات التي أجريت على مستوى الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفيةتطبيقا لمتطلبات برنامج إعادة الهيكلة الاقتصادية MEDA 2*، ومن أجل إعطاء وظيفة إدارة المخاطر الائتمانية المكانة اللازمة التي تمكنها من تحجيم المخاطر ،تم إنشاءمصالح وهيئات خاصة بمتابعة المخاطر في كل المستويات التنظيمية وهذا وفقًالأربعة مبادئ تسييرية وتحقيقا لثلاثة أهداف إستراتيجية كالآتي:[36]

1. **الأهداف الإستراتيجية:**يسعى التنظيم المعتمد من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية لعل أبرزها ما يلي:
   - إرساء تسيير فاعل للمتابعة التجارية للمخاطر؛
   - تحقيق التحكم الجيد والنوعي لعملية متابعة حالات ما قبل المنازعات؛
2. **المبادئ الموجهة والعملياتية:** هناك أربعة مبادئ توجيهية تحكم عملية متابعة المخاطر على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتمثل في:

---

[34] وثائق البنك.

[35] BADR, organigramme particulier de l'agence locale d'exploitation (ALE) évoluant en «OCA», Décision réglementaire n° 53/2009,Alger, 2009, P: 2.

*برنامج MEDA 2، تم تطبيقه من قبل الاتحاد الأوربي من أجل مساعدة دول حوض البحر الأبيض المتوسط على القيام بإصلاحات اقتصادية ومالية وتخفيفأثارذلك على الجانب الاجتماعي والبيئي، لمزيد من المعلومات عن هذا البرنامج استعمل الرابط التالي:
http://europa.eu/legislation_summaries/external_relations/relations_with_third_countries/mediterranean_partner_countries/r15006_fr.htm

[36] **Pierre HOESSLER et Thibault QUINTAINE**, **Recommandations de** changements organisationnels à mettre en place au sein de la BADR, Rapport groupe MEDA 2, Alger, 2007, PP: (8-9).

أ. **المبدأ الأول**: استقلالية وظيفة متابعة مخاطر الائتمان وهذا بغرض تحقيق:

- المراقبة الحسنة لوظيفة الاستغلال (دراسة القروض)؛
- الفصل بين الوظيفة التجارية للائتمان ووظيفة تحليل المخاطر؛

ب. **المبدأ الثاني**: نظامية عملية جمع المعلومات عن الزبائن وهذا بهدف تحقيق:

- الكشف المبكر عن تدهور التصنيف الائتماني للمقترضين؛
- التصنيف الائتماني الجيد للمقترضين؛

ج. **المبدأ الثالث**: إرساء الصلاحيات الأساسية لتسيير ومتابعة المخاطر على مستوى المجمعات الجهوية وهذا بهدف تحقيق:

- تنميط طرق متابعة وتسيير المخاطر؛
- مراعاة خصائص بنك الفلاحة والتنمية الريفية من حيث العدد الهائل للعملاء والوكالات والانتشار الجغرافي الواسع؛
- تخفيف ضغط العمل عن الوكالات وتوفير الجهد والوقت لها للتفرغ للوظيفة التجارية.

3. **خصائص تنظيم هيئات متابعة المخاطر**:لقد تمت إعادة تنظيم هياكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار تطبيق متطلبات بازل 2 لمواجهة تحديات متابعة المخاطر المصرفية والائتمانية منها خاصة، وقد سمح هذا بتوزيع المهام على مختلف المستويات التنظيمية على النحو المبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): خصائص تنظيم هيئات متابعة المخاطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الهيئة	خصائص تنظيم هيئات متابعة المخاطر
المجمع الجهوي	▪ تنظيم يعطي المسؤولية للمجمعات الجهوية مع تسيير للمخاطر الثلاث (التجارية، الضمانات، ما قبل المنازعات) للعملاء المقترضين؛ ▪ تنظيم يسمح بتنميط آلية متابعة المخاطر؛ ▪ تنظيم يخفف الضغط عن الوكالات ويعطيهم الوقت للتفرغ للوظيفة التجارية؛ ▪ تنظيم يسمح بالمعالجة النمطية والسريعة لحالات ما قبل المنازعات؛ ▪ تنظيم يسمح بالتحقق من مؤشرات الإنذار المبكر من الدرجة الثانية؛ ▪ تنظيم يسمح للمجمعات الجهوية بطلب معلومات تكميلية.
المديرية المركزية	▪ تنظيم يعطي للمديرية المركزية دور تقديم الاستشارة والمساعدة التقنية في مجال متابعة المخاطر؛ ▪ تنظيم يعطي للمديرية المركزية دور رقابي؛ ▪ تنظيم يعطي المسؤولية للمديرية المركزية مع تسيير للمخاطر الثلاث (التجارية، الضمانات، ما قبل المنازعات) للعملاء المقترضين؛ ▪ تنظيم يطبق معايير بازل 2 لمتابعة المخاطر؛ ▪ تنظيم يسمح للمديرية المركزية بإرساء سياسة متابعة للمخاطر تتناسق مع السياسة الائتمانية للبنك.
الوكالة المحلية للاستغلال	▪ تنظيم يسمح بالتحقق من مؤشرات الإنذار المبكر من الدرجة الأولى؛ ▪ تنظيم يسمح بمتابعة تجارية نمطية باستعمال استبيانات وعروض حال نموذجية؛ ▪ تنظيم يسمح بالتدفق الجيد للمعلومات عن طريق استعمال تقنية الإعلام الآلي وشبكات الاتصال، ▪ تنظيم يعطي للمكلف بالزبائن مسؤولية متابعة محفظة القروض الخاصة بالعملاء التابعين له.

المصدر : معلومات مقدمة من طرف البنك .

المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض بنك باستخدام طريقة القرض التنقيط بالوكالة محل الدراسة.

عند اتخاذ قرار بمنح القرض لزبون معين يركز البنك كل اهتماماته في دراسة ملف طلب القرض، محاولة منه لمعرفة منه إذا كان القرض الممنوح سيسدد أم لا ، لذا فمعظم البنوك تحاول استخدام طرق حديثة لمتنبؤ بالمخاطر، عن طريق استعمال بعض النماذج الموجودة في هذه الطرق المستخدمة كطريقة القرض التنقيطي.

من أجل اختبار قدرة نموذج التنقيط على التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة البنك قبل اتخاذ قرار منحهم القروض، قمنا باختيار زبون لدى البنك وهي مؤسسة مالية ذات شخص طبيعي تقدم للحصول على قرض إستغلال من أجل تغطية إحتياجاته المالية حيث سنوضح في هذا المبحث طريقة دراسة الوضعية المالية للزبون من طرف الوكالة.

المطلب الأول: الشروط والإجراءات اللازمة لمنح القرض.

أولا :الشروط اللازمة لمنح القرض[37]

يراعي البنك عدة شروط عند إقدامه لمنح القرض، وهي تتعلق أساسا بالشخص المقترض ونوع النشاط الذي طلب من أجله القرض ومن بين هذه الشروط نجد:

1-أهلية الزبون: يشترط على الزبون أن يتمتع بالأهلية سواء ببلوغه سن 19 فما فوق بالنسبة للشخص الطبيعي أو بالاطلاع على العقد التأسيسي بالنسبة للشخص الاعتباري، مما يساعد البنك على ضمان حقوقه أمام القضاء إن استلزم الأمر.

2-**سمعة الزبون:** إن السمعة الحسنة للزبون تجعله موضع ثقة بالنسبة للبنك، كأن يكون الزبون دون سوابق عدلية أومعاملاته مع البنك أومع غيره تشهد على سمعته الحسنة.

3-القدرة المالية : على الزبون أن يكون ذا مقدرة مالية تمكنه من المشاركة في تمويل مشروعه بنسبة معينة داخل الوطن محدودة بنسبة % 70 لأي مشروع، وفي حالة مشروع خارجBADR ، حيث أن مساهمة بنك

[37] فاتن الواعر ، مدكرة تخرج ماستر ،كلية العلوم الإقتصادية تخصص مالية وبنوك ، دور إدارة المخاطر البنكية في تنمية القروض البنكية دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال، جامعة العربي بن مهدي ،2012\2013 ص 75

الوطن يكون بنسبة % 60 والباقي تمويل ذاتي للمؤسسة.

4-**خدمة المجتمع** :على المشروع أن يكون متماشيا مع عادات وتقاليد المجتمع.

الدراسات المالية :من أهم الشروط الواجب توفرها،لأن قبول الطلب أورفضه يتوقف على هذه الدراسة.

ثانيا: إجراءات منح القرض.

يختلف التمويل حسب المتعامل مع البنك والنشاط المراد تمويله، وبهذا تختلف تركيبة الملف وعموما فإن الملف عادة يتكون من الوثائق التالية[38]:

- ❖ طلب خطي؛
- ❖ محضر مدقق الحسابات؛
- ❖ السجل التجاري أونسخة مصادق عليها؛
- ❖ وثائق تعبر عن الوضعية الجبائية لطالب القرض؛ أنظر الملحق(02)
- ❖ ميزانيات وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات الأخيرة بالنسبة للمشاريع؛ أنظر الملحق(01)
- ❖ الضمانات المقدمة من طرف الزبون؛
- ❖ القروض المرجوة التي يطلبها الزبون؛
- ❖ شهادة إثبات وضعية الصندوق الوطني للتأمين؛
- ❖ شهادات عدم المديونية من البنوك الأخرى.

وبعد تقديم الملف يقوم البنك بالخروج إلى الميدان للتأكد من حجم المشروع، وجديته، وفي الأخير ينتهي بإنشاء محضر من طرف خبير ومن طالب القرض.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل القوائم المالية:

فيما يلي سنقوم بعرض دراسة الوضعية المالية لمؤسسة إنجاز الأشغال ذات الشخص الطبيعي التي تقدم صاحبها للبنك بغرض الحصول على قرض استغلال لتغطية احتياجات المالية والتي توصل إليها البنك .

أولا: دراسة الوثائق المحاسبية للمؤسسة:

ترتكز هذه المرحلة حول دراسة مختلف الوثائق المحاسبية المكونة للملف المالي والمتمثلة في:

[38] فاتن الواعر ، مرجع سابق ص 76 .

1. الميزانية المالية :

تتم دراسة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استعمال الميزانية المالية للسنوات الثلاث الأخيرة على الأقل لمعرفة مدى استعداد المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها. والجدول التالي يوضح الميزانية العامة للمؤسسة للفترة (2012-2010). أنظر الملحق (01).

الجدول رقم (2-4): الميزانية المالية للمؤسسة للفترة (2010 – 2012). **(الوحدة د.ج)**

الأصول	2010	2011	2012
مجموع الأصول الغير جارية	201000.00	93000.00	0.00
صافي الإستثمارات	201000.00	93000.00	0.00
مجموع الأصول الجارية	28910276.00	6800292.00	6618234.00
مخزونات	1400000.00	0.00	0.00
أصول قابلة للتحقيق	24412649.00	5777789.00	5667361.00
موجودات	3097627.00	1022503.00	950873.00
مجموع الأصول	**29111276.00**	**1022503.00**	**950873.00**

الخصوم	2010	2011	2012
مجموع الأموال الخاصة	1768033 .00	1879405.00	1943903.00
رأس المال الخاص	744041 .00	1741032.00	166811.00
أصول بدون قيمة	0.00	0.00	0.00
النتيجة	1023992.00	138374.00	277092.00
مجموع الخصوم غير جارية	_	_	_
مجموع الخصوم الجارية	27343243.00	5013886.00	467433.00
ديون قصيرة الأجل	27343243.00	5013886.00	467433.00
تسبيقات بنكية	0.00	0.00	0.00
مجموع الخصوم	**27343243.00**	**5013886.00**	**467433.00**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك

نلاحظ أن الميزانية العمومية لا تشير إلى الاستثمارات المكتسبة من قبل المروج فيما يتعلق بالعنصر القابل للتحقيق، ونلاحظ أهمية بالغة في عام 2010 مقارنة بعام 2011 و2012 .نرى أن هيكل الفترة بأكملها غير متوازن، مما يدل على أن الشركة قد مولت هذه الأصول الثابتة طوال هذه الفترة بديون قصيرة الأجل لدينا.

2. **الميزانية التقديرية لمخطط الخزينة:** أنظر الملحق (02).

يرفق الزبون ميزانية تقديرية لنشاطه في السنة التي طلب فيها القرض، وذلك ليبين وضعية الخزينة لسنة 2012.

الجدول رقم (3–4): ميزانية تقديرية لمخطط الخزينة (2012).

البيانات التي يدخلها المحلل	الثلاثي الأول	الثلاثيي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع	المجموع
الرصيد الأولي	0	2371-	7379	4254	
بيع المنتجات	6250.00	12500.00	9375.00	9375.00	37800.00
أموال أخرى	0	0	0	0	0
الإيرادات	6250.00	12 500.00	9375.00	9375.00	37500.00
شراء جميع الضرائب مشمولة	2909	2909	2909	2909	11636
خدمات	1294	1294	1294	1294	5176
التكاليف الشخصية	663	663	663	662	2651
ضرائب ورسوم	150	150	150	150	600
التكاليف المالية	50	50	50	50	200
نفقات متنوعة	100	100	100	100	400
ائتمان الموردين	0	0	0	0	0
الوقف الاستثماري	0	0	0	0	0
قرض بنكي (بدر)	0	0	0	0	0
قرض مسترد	3500	0	0	0	3500
التكاليف	8621	5121	5121	5119	23982
خزينة	2371-	7379	4254	4256	13518
خزينة تراكمية	**2371-**	**5008**	**9262**	**13518**	**15553**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك

حيث نلاحظ من خلال مخطط الخزينة:

- مخطط الخزينة المقدم من طرف الزبون خاص بتمويل صفقتين سبق التعاقد بشأنها مع هذه المؤسسة. خلال الثلاثي الأول للخزينة يمثل رصيد سلبي، وذلك بسبب تكليف العادية وذلك مقارنة بالمداخيل، هذه العقبة تم إجتيازها بمجرد استلام تحصيلات في ثلاثي الثاني.
- مخطط الخزينة يبين خزينة تراكمية سلبية خلال الثلاثي الأول وهي نتيجة مباشرة للفارق الزمني بين الأشغال المنجزة والتحصيلات (أجال الدفع ثلاثة أشهر) .

- الوضعية تتحسن خلال الثلاثي الثاني والثالث والرابع باستلام التمويلات.

ثانيا : تحليل النسب المالية : أنظر الملحق (03).

بعد إدخال المعطيات المالية اللازمة من طرف المكلف بالدراسات يقوم البرنامج بصفة آلية باحتساب مجموعة من المؤشرات المالية من خلال حساب متوسط كل مؤشر للسنوات الثلاث وتتمثل هذه المؤشرات في:

الجدول رقم (4-4): مؤشر الهيكل المالي

البيانات التي يدخلها المحلل	2010	2011	2012
اهتلاك الأصل	0.63	0.83	1.00
المديونية	0.00	0.00	0.00
السيولة العامة	1.06	1.36	1.42
التصفية	0.06	0.27	0.29
العملية	0.06	0.31	0.34

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك

الجدول رقم (5-4): مؤشر الإدارة.

البيانات التي يدخلها المحلل	2010	2011	2012
شراء مواد أولية	0.00	0.00	0.00
شراء مواد بضاعة	0.00	0.00	0.00
الفواتير الواجب دفعها	0.00	0.00	0.00
الفواتير التي سيتم استردادها	0.00	0.00	0.00
الفواتير غير منتهية الصلاحية	0.00	0.00	0.00
رسوم العملاء	142	186	141
رسوم الموردين	0	0	0
نسبة رأس المال العامل	13	116	56
نسبة تكامل المصروفات المالية	0.00	0.00	0.00
نسبة تكامل المصاريف الشخصية	**0.24**	**0.40**	**0.26**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

نلاحظ أنه نسب مؤشر الإدارة خلال سنوات 2012،2011،2010 كانت على التوالي 0.24، 0.40، 0.26 والتي تعتبر قيما موجة تماما وهوما يعبر على سلامة المركز المالي للشركة إلى غاية سنة 2012 مع تسجيل ملاحظات انخفاض متزايد من سنة إلى أخرى قد يؤدي مستقبلا إذا استمر إلى حدود خطر إفلاس .

الجدول رقم (6-4) مؤشر الخزينة

البيانات التي يدخلها المحلل	2010	2011	2012
رأس المال العامل رأس المال العامل= أموال دائمة –أصول ثابتة	1567033.00	1786406.00	1943903.00
إحتياجات رأس المال العامل=قيم الاستغلال+قيم غير جاهزة+ديون قصيرة الأجل ماعدا سلفيات	1530594.00-	763903.00	993030.00
الخزينة = قيم الاستغلال+قيم غير جاهزة+ديون قصيرة الأجل ماعدا سلفيات	3097627.00	1022503.00	950873.00
نسبة رأس المال العامل	8.80	20.21	0.00
نسبة إحتياجات رأس المال العامل	0.94	1.15	1.21
نسبة الخزينة	-1.02	2.34	1.96

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك .

- نلاحظ التدفق النقدي إيجابي خلال 3 سنوات لأن **رأس المال العامل** أعلى من **احتياجات رأس المال العامل** يعني أن الخزينة لديها توافر .
- المؤسسة في وضعية غير مستقرة باعتبار أن رأس المال العامل في وضعية إيجابية ولكن احتياجات رأس المال العامل سلبية مما انجر عليهم أن تكون الخزينة إيجابية .

المطلب الثالث: تطبيق طريقة التنقيط لتقييم خطر القرض.

في هذا المطلب نقدم مجموعة العناصر الأساسية التي يتم تقييمها من أجل اتخاذ القرار السليم فيما يخص منح القرض من عدمه وهي كالتالي :

أولا:العامل المالي أنظر الملحق رقم (04)

لدراسة المركز المالي للمؤسسة، تعتمد طريقة التنقيط نسب مالية، ويتم معالجتها كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (7-4): تقييم المؤسسة ومواردها المالية .

المعايير	الترجيح	1	2	3	4	5	6	نتيجة مرجحة
المواعيد النهائية للعملاء	25	أقل من 15 يوم	ما يصل إلى 15يوم إلى30يوما.	ما يصل إلى 30يوم. أقل من 45 يوم.	ما يصل إلى 45يوما. أقل من 60 يوم.	ما يصل إلى 60يوم. أقل من 75 يوم.	ما يصل إلى 75يوم.	1.50
النقطة		6						
المواعيد النهائية للموردين	25	ما يصل إلى 75يوم	أقل من 75 يوم إلى 60يوما	أقل من 60 يوم إلى 45 يوم	أقل من 45 يوم إلى 30يوم	أقل من 30 يوم إلى 15يوما	أقل من 15 يوم	1.50
النقطة		6						
نسبة مخاطر الأعمال	20	ما يصل إلى 120يوم	أقل من 120 يوم إلى 90يوما	أقل من 90 يوم إلى 60يوم	أقل من 60 يوم إلى 30 يوم	أقل من 30 يوم إلى 0يوم	رأس المال سلبي	0.60
النقطة		3						
نسبة التكامل تكاليف الموظفين	15	الى25%	من30% الى25%	من35% الى30%	من40% الى35%	من45% الى40%	الى 45%	0.30
النقطة		2						
نسبة التكامل المالي	15	الى15%	من20% الى15%	من25% الى20%	من30% الى25%	من35% الى30%	الى 35%	0.15
النقطة		1						
نقطة الإدارة		**4.05**						

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك.

الجدول رقم (8-4): تقييم المؤسسة ومردوديتها.

المعايير	الترجيح	1	2	3	4	5	6	نتيجة مرجحة
الربحية المالية	35	إلى 11%	من 11% الى8%	من 8% الى5%	من 5% الى2%	من 2% الى0%	نتيجة سلبية	0.35
النقطة		1						
المواعيد النهائية للموردين	40	إلى 20%	من 20% الى15%	من 15% الى10%	من 10% الى5%	من 5% الى0%	نتيجة سلبية	2.00
النقطة		5						
نسبة مخاطر الأعمال	25	إلى 30%	من 30% الى25%	من 25% الى20%	من 20% الى15%	من 15% الى0%	فائض التشغيل الإجمالي سلبي	0.25
النقطة		1						
نقطة المردودية		**2.60**						

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك

ثانيا : العامل الإقتصادي أنظر الملحق رقم (05)

لتوضيح الرؤية حول الوضع التنافسي للمؤسسة في القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه، سيتم الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم (8-3): تقييم قطاع النشاط.

المعايير	ترجيح	التقييم						النتيجة المرجحة
معيار قصير الأجل		1	2	3	4	5	6	
= استقرار المؤسسات = تطور المؤشرات الاقتصادية = دينامية المؤسسات المالية = دور الشركاء الاجتماعيين = فعالية هياكل الدعم	20	وضع اقتصادي ممتاز	وضع اقتصادي جيد جدا	وضع اقتصادي جيد	وضع اقتصادي غير مستقر	وضع اقتصادي سيء	وضع اقتصادي سيء جدا	0.40
		2						

معيار القطاع الفرعي	ترجيح	1	2	3	4	5	6	النتيجة المرجحة
= أهمية القطاع الفرعي = ربحية القطاع الفرعي = ضغط تنافسي = وزن الاقتصاد غير الرسمي = حافز للتنمية	30	القطاع الفرعي المرجعي	القطاع الفرعي صلب	القطاع الفرعي صحي	القطاع الفرعي مهدد	القطاع الفرعي في تراجع	القطاع الفرعي في خسارة	0.90
		3						

معيار السوق	ترجيح	1	2	3	4	5	6	النتيجة المرجحة
= وضع الشركة = تحقيق الشركة للتصدير = إمكانات نموالشركة = السياسة التجارية للمؤسسة =حساسية المؤسسة للتهديدات	30	مؤسسة سليمة	مؤسسة منافسة	مؤسسة قائمة على الموارد	مؤسسة هشة	مؤسسة تافهة	مؤسسة عاجزة	1.20
		4						

تقييم النشاط	**2.90**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

ثالثا: العامل الشخصي أنظر الملحق رقم (06)

تقييم المؤسسة وإدارتها حيث يرتبط بكفاءة المسيرين، قدرات المستخدمين ومدى وجود انسجام بين مختلف الطبقات العمالية ونوضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول **رقم (8-4): تقييم حسب المؤسسة وإدارتها.**

المعايير	ترجيح	التقييم						النتيجة المرجحة
معيار الموارد								
– جودة إدارة المديرين – الوسائل التقنية المثبتة – نشر القدرة المالية – تنظيم المؤسسة – أدوات الإدارة وعمليات التدقيق والرقابة	40	1 موارد استثنائية	2 موارد مثبتة	3 موارد مقبولة	4 موارد غير كافية	5 موارد ناقصة	6 بدون موارد	1.20
		3						
معيار قانوني	30	1	2	3	4	5	6	**0.90**
= الشكل القانوني وتوزيع رأس المال = طريقة التمويل المستخدمة = ترسيم حدود التراث = تاريخ العلاقات المتعددة = الانتماء إلى مجموعة أعمال		كاملة قانونيا	متوافقة قانونيا	صالحة قانونيا	ضعيفة قانونيا	معيبة قانونيا	تضررت قانونيا	
		3						
معيار الإدارة	**30**	1	2	3	4	5	6	**1.20**
= شفافية الحسابات = التكيف مع التغيير = الترقية والاعتماد = المساهمة في جودة التكنولوجيا = الترويج لخدمة المنتج		إدارة مثالية	الإدارة الديناميكية	الإدارة الجيدة	الإدارة اليومية	سوء الإدارة	غير إداري	
		4						
تقييم الإدارة		**3.30**						

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

تحسب النسب للسنوات الثلاثة ثم يتم جمعها وقسمتها على عدد السنوات وبذلك نحصل على نسبة .

رابعا : تصنيف خطر المقترض أنظر الملحق رقم (07).

صنف نظام التصنيف هذا المتعهد ب 03 تم التحصل على هذه العلامة من المعلومات المقتطعة من الجداول السابقة

كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (9–4): المعدل العام لتنقيط (تصنيف) المؤسسة.

معايير التصنيف	النقطة	الترجيح	النقطة المرجحة
المؤسسة ونشاطها	2.90	25	0.72
المؤسسة وإدارتها	3.30	25	0.82
المؤسسة ومواردها المالية	2.96	50	1.48
تصنيف خطر القرض		**100**	**3.03**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

النقطة النهائية	3	مقبول

العلامة النهائية= (التقييم لقطاع النشاط * الترجيح لقطاع النشاط+تقييم لإدارة المؤسسة *الترجيح لإدارة مؤسسة+تقييم للتحليل مالي*الترجيح للتحليل المالي) /3.

العلامة النهائية = 50*1.48+25*0.82+25*.0

نلاحظ أن :

- العلامة المتحصل عليها نظرا لإعادة تصنيف المناصب هي 3.03
- تم تقييم تصنيف مخاطر المقترض ب 03 هذه العلاقة يمكنها أن بالسعي للائتمان تحت التحفظات لمجموعات الضمانات وتحفظات أخرى يتم السعي لها.

يرسل الملف إلى لجنة القرض والمالية لاتخاذ القرار والذي كان بالإيجاب.

خلاصة الفصل الثالث.

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بإسقاط جانب من الجزء النظري للدراسة على الواقع العملي، معتمدين في ذلك على ما تحصلنا عليه من معلومات من البنك، حيث بدأنا بإعطاء نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، شملت تعريفا لهذا البنك، هيكله الإداري، المديرية الجهوية للاستغلال وكذا الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ليتم بعد ذلك الإطلاع على كيفية تقدير خطر القرض بإستخدام طريقة التنقيط داخل الوكالة وذلك من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها على ملف لمؤسسة إنجاز الأشغال والتي توجت ختاما بقبول طلب هذا الأخير .

خاتـمـــة

تناولت إشكالية دراستنا "دور إدارة المخاطر في التنبؤ بالفشل المالي"، وقد تطرقنا من خلال هذه الدراسة في **الجانب النظري** إلى الإطار النظري للفشل المالي وكذلك بالنسبة للتنبؤ يالفشل المالي، كما تطرقنا أيضا إلى الجوانب النظرية لإدارة المخاطر، بالإضافة إلى العلاقة بين مختلف متغيرات الدراسة وبيان العلاقة بين إدارة المخاطر والتنبؤ بالفشل المالي باستخدام طريقة القرض التنقيطي، فتم تناول أنواع الفشل المالي حيث يرتبط كل نوع بنوع معين من المؤسسات، وأسباب الفشل المالي منها ضعف الإدارة وعدم علميتها وعدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة، وأهمية التنبؤ بالفشل المالي بالنسبة للإدارة والمستثمرين والبنوك، كما تم تناول أهم أدوات إدارة المخاطر والمتمثلة في التحكم في المخاطر وتمويل المخاطر، وكذا مراحل إدارة المخاطر المالية انطلاقا من مرحلة التحضير ثم تحديد المخاطر وتقييمها، ومن ثم التعامل مع المخاطر ووضع الخطة المناسبة، وصولا إلى مرحلة التنفيذ ومراجعة وتقييم الخطة كمرحلة أخيرة، كما تم تقديم عام لطريقة القرض التنقيطي كوسيلة لتخفيف المخاطر.

أما في **الجانب التطبيقي**، فقدمنا أولا عرضا عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ثم استعرضنا دراسة حالة حول منح قرض بنكي باستخدام طريقة القرض التنقيطي بالوكالة محل الدراسة، وقد أبرزت النتائج أن كيفية تقدير خطر القرض باستخدام طريقة التنقيط داخل الوكالة كان ناجحا، وذلك من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها على ملف لمؤسسة إنجاز الأشغال والتي توجت ختاما بقبول طلب هذا الأخير مما يساعد هذا القرار البنك في منح القرض.

أولاً: اختبار الفرضيات.

بناء على نتائج الدراسة، تم التوصل إلى نتائج اختبار الفرضيات، وهي كما يلي:

1. الفشل المالي هو عبارة عن توالي خسائر المؤسسة وعدم قدرتها على مواجهة وسداد التزاماتها المستحقة للغير بكامل قيمتها، وتكمن أهمية التنبؤ به في كونه يسمح باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفشل المالي في مراحله المبكرة، وتجنب بذلك الوصول إلى الإفلاس والتصفية، **مما يثبت عدم صحة الفرضية الأولى ؛**

2. تعمل إدارة المخاطر على تشخيص ومعالجة الأخطار التي يمكن أن تواجهها المؤسسات، وتعرف على أنها عملية نظامية لتحديد وتقييم التعرض للخسائر الصافية التي تواجهها وتنفيذ التقنيات المناسبة لمواجهة هذه المخاطر، وتعد طريقة القرض التنقيطي من بين الطرق الحديثة المستخدمة في إدارة المخاطر، حيث تعمل على تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل المؤسسات الطالبة للقرض، **مما يثبت صحة الفرضية الثانية؛**

3. تقوم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية محل الدراسة بتقدير خطر القرض باستخدام طريقة القرض التنقيطي ضمن عملية إدارة المخاطر بالبنك، وتبين ذلك من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها على ملف

لمؤسسة إنجاز الأشغال، والتي توجت ختاما بقبول طلب القرض واتخاذ القرار، مما بثبت أن إدارة المخاطر تساعد بشكل كبير في التنبؤ بالفشل المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، **مما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

ثانياً: نتائج الدراسة.

أبرزت هذه الدراسة أهمية إدارة المخاطر في التنبؤ بالفشل المالي، من خلال استخدام طريقة القرض التنقيطي، وتم التوصل إلى جملة من النتائج، نوجزها فيما يلي:

1- يتمثل الفشل المالي للمؤسسة في عجز عوائدها عن تغطية التكاليف، وعدم قدرة المؤسسة على مواجهة وسداد التزاماتها المستحقة للغير، ما يؤدي إلى العسر المالي الفني، ومع استفحال هذه الظاهرة يحدث العسر المالي الحقيقي والذي يؤدي بدوره إلى الفشل المالي فالإفلاس؛

2- يتنوع الفشل المالي ما بين النوع الأول الذي يصيب المؤسسات الصغيرة وهنا لا يتعدى أداءها المستوى الضعيف، والنوع الثاني الذي يحدث في المؤسسات التي تصل إلى أفضل مستويات الأداء ومن ثم تفشل، أما النوع الثالث فيعتبر أكثر تعقيدا من الأنواع الأخرى نظرا لطول حياة المؤسسات وكبر حجمها؛

3- يعود الفشل المالي داخل المؤسسات الاقتصادية إلى أسباب داخلية معظمها راجع إلى ضعف الإدارة وعدم كفاءة السياسات التشغيلية وانخفاض الإنتاجية، وأسباب خارجية عائدة لظروف المنافسة والظروف الاقتصادية في القطاع أو البلد بشكل عام؛

4- هناك مجموعة من المؤشرات التي تنبأ بوجود اختلالات تؤدي للفشل المالي، يجب اكتشافها مبكرا ومن ثم تخطي مجموعة من المراحل انطلاقا من مرحلة الضعف المالي، ثم مرحلة التدهور (الاعسار المالي)، ثم مرحلة الفشل الكلي وصولا إلى مرحلة إعلان أو تأكيد الإفلاس؛

5- يعتبر التنبؤ وظيفة أساسية من وظائف التحليل المالي، التي تتنبأ في الوقت المناسب باحتمال وصول المؤسسة إلى حالة الفشل، مما يسمح باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوث التعثر وتجنب أثاره الخطيرة على المؤسسة وعلى الاقتصاد وجميع الفئات العاملة فيه والمرتبطة بالمؤسسة؛

6- تكمن أهمية التنبؤ بالفشل المالي في كونه طريقة فعالة لوضع الاحتياطات المناسبة والفعالة لتدارك الأخطاء وتجنب التعثر المالي، كما تكمن أهميته كذلك في اهتمام مختلف الجهات الداخلية للمؤسسة والخارجية منها كالدائنين والمستثمرين والمصالح الحكومية وباقي المتعاملين؛

7- يعد التحليل الساكن والتحليل الديناميكي ونماذج التنقيط من أهم الطرق المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي؛

8- تتم عملية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام مجموعة من النماذج، بعضها كمية تتم باستخدام عدد من النسب المالية المستندة إلى القوائم المالية المختلفة، والبعض الآخر تكون نوعية لا تستند إلى القوائم المالية، ومن بين أهم هذه النماذج نجد نموذج ALTMAN ، نموذج BEAVER ، نموذج KIDA، نموذج SHERRO ؛

9- تعتبر إدارة المخاطر عملية نظامية لتحديد وتقييم التعرض للخسائر الصافية التي تواجه المؤسسات أو الأفراد، والاختيار وتنفيذ التقنيات المناسبة لمواجهة هذه المخاطر؛

10- لإدارة المخاطر عدة أهداف منها ما يسبق وقوع الخسارة كاتخاذ تدابير مناسبة للتصدي للظروف المعاكسة، ومنها ما يلي وقوع الخسارة كاستمرارية النمو للوقاية من التهديدات المستقبلية؛

11- تمر إدارة المخاطر المالية بعدة مراحل انطلاقا من مرحلة التحضير كخطوة أولى، ثم تحديد المخاطر والتعرف عليها وتقييمها، ومن ثم التعامل مع المخاطر بالتقنية المناسبة، ووضع الخطة واتخاذ القرار المناسب، وصولا إلى مرحلة التنفيذ ومراجعة وتقييم الخطة كمرحلة أخيرة؛

12- تعد طريقة القرض التنقيطي من بين الطرق الحديثة المستخدمة في إدارة المخاطر، ومن أنجح الطرق والوسائل والتقنيات لاستعمالها في تحليل ملفات زبائنها؛

13- تهدف طريقة القرض التنقيطي لتخفيض خطر خسائر القروض الممنوحة، وتسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض، وكذا التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض وتسييرها؛

14- يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك الجزائرية، شهد العديد من التطورات منذ نشأته إلى يومنا هذا، نتيجة الإصلاحات التي خضع لها القطاع البنكي في الجزائر بصفة عامة، وقد تم إنشاؤه استجابة للحاجيات الاقتصادية وكذا تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلد، وتحسين مستوى الحياة على مستوى الأرياف ومنح التمويل اللازم لتنمية مجموع قطاعات الأعمال؛

15- تعتبر طريقة القرض التنقيطي طريقة فعالة لتقدير خطر القرض في البنك محل الدراسة، وهذا ما تبين من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها على ملف لمؤسسة إنجاز الأشغال والتي توجت بالقبول في نهاية المطاف مما ساعد البنك على اتخاذ القرار الصحيح.

ثالثاً:الاقتراحات.

من خلال نتائج الدراسة، خرجنا بجملة من الاقتراحات على نحو يهتم بتعزيز إدارة المخاطر وتدعيمها بما يخدم مصالح البنك وحمايته من الفشل المالي، نذكرها فيما يلي:

1- ضرورة الاهتمام بموضوع التنبؤ بالفشل المالي نظرا لأهميته في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة؛

2- استخدام برامج إلكترونية متطورة تتضمن مؤشرات دقيقة لها القدرة على التنبؤ بالفشل المالي؛

3- ضرورة القيام بدورات خاصة في التنبؤ بالمخاطر المحيطة بالبنك، وتدريب الموظفين على كيفية استخدام وتطبيق نماذج التنبؤ كطريقة القرض التنقيطي والاستعمال المكثف لها لتشجيع البنوك على التطور؛

4- يجب أن يكون طلب القرض مدعما بقدرته العميل على السداد و بأهمية مشروعه الذي يجب أن يتصف بالفعالية و الجودة؛

5- ضرورة المتابعة و المراقبة الدقيقة والمتواصلة للقرض قبل عملية الإقراض وبعدها؛

6- توفير المزيد من القواعد والإرشادات حول إدارة المخاطر من قبل السلطات التنظيمية والقانونية، مع ضرورة إصدار نصوص جديدة إذا استعدت الضرورة، لمواكبة التطورات التي تطرأ على القطاع البنكي؛

7- ضرورة القيام بعملية تقييم المخاطر الحالية والمتوقعة لمواجهتها بالأساليب المناسبة، مما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة التي تضمن نجاح البنك وتحقيق الاستمرارية؛

8- التأكد من مدى التزام البنوك بالسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر، بالشكل الذي يسمح لها بمواكبة مختلف التغيرات والظروف الطارئة في هذا المجال؛

9- استخدام نموذج (z- score) من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكذا باقي البنوك الناشطة في القطاع المصرفي الجزائري، لما له من أهمية في توقع الفشل للعملاء، لتجنب مخاطر السداد في وقت مبكر لإيجاد الحلول المناسبة في الوقت المناسب.

رابعاً: آفاق الدراسة.

حاولنا من خلال دراستنا هذه معالجة الموضوع حسب ما توفر لدينا من المعلومات والمعطيات، لذا لا يمكن القول أن هذه الدراسة قد أحاطت بكل جوانب الموضوع وبكل أبعاده، ولهذا نقترح عددا من المواضيع التي يمكن أن تكون نقطة انطلاق لدراسات جديدة، آفاقٍ لأبحاث جديدة، نذكر منها ما يلي:

1- مدى فعالية نماذج التنقيط في التنبؤ بالفشل المالي – دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية؛

2-أهمية إدارة المخاطر في تسيير الأزمات المالية في البنوك الإسلامية؛

3- التنبؤ بالفشل المالي ما بين الطرق الكلاسيكية والطرق الحديثة – دراسة مقارنة بين التحليل المالي وطريقة القرض التنقيطي.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

أ–الكتب

1. **حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.**
2. **حيدر عباس عبد الله الجنابي، الأسواق المالية والفشل المالي، دار الأيام للنشر والتوزيع ، الأردن، 2017 .**
3. **طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر،2007.**
4. **طلال محمد علي الجرجاوي، دور الإدارة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات في إطار نموذج ألتمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.**
5. **محمد العامري، الإدارة المالية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 3، 2017.**
6. **محمود داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.**

ب–الأطروحات والمذكرات الجامعية.

- **أطروحات الدكتوراه**

7. **حياة نجار، إدارة المخاطر البنكية وفق اتفاقيات بازل–دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، 2013.**
8. **محمد أمين مصطفاوي، حدود استخدام نظم الإندار المبكر على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2022.**
9. **يوسف سوار، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القروض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2004 .**

➢ مذكرات الماجيستير.

10.عبد الرزاق مخلوفي، تقييم مخاطر الائتمان باستعمال أدوات التحليل الإحصائي– دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2013.

11.نجلاء لوصيف، دور القرض التنقيطي في إدارة المخاطر الائتمانية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة أم البواقي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم بواقي، 2016.

➢ مذكرات الماستر

12.أسماء صويلح ونوال حجيج، التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج z–score ، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية علوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2017.

13.فاتن الواعر، دور إدارة المخاطر البنكية في تنمية القروض البنكية دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهدي، 2013.

14.عبد الرحيم بن خليفة، دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة – دراسة حالة شركة سونطراك الجزائر 2013-2016، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2021.

15.مروة قرفي وصونية مناصري، القرض التنقيطي كآلية للحد من مخاطر الائتمان، مذكرة ماستر غير منشورة، ، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة قالمة، 2020.

16.يسمينة صياد، فعالية القرض التنقيطي في إدارة وتسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية: دراسة حالة بالقرض الشعبي الجزائري– وكالة أم البواقي، جامعة أم البواقي، 2016.

ج– المجلات والدوريات.

17.عبد الله بن حسن بن حلاص القحطاني، درجة تطبيق إدارة المخاطر لدى مديرية مدارس الهيئة الملكية بالجبيل بالمملكة العربية السعودية، مجلة تربوية لتعليم الكبار/ جامعة أسيوط، 2020.

18.**محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الإصطناعية ودورها في تقدير المخاطر البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد5، 2012.**

19.**نور الدين بهلول ومريم كلاش، دراسة استطلاعية حول واقع وأفاق إدارة المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادية، مجلة المالية والأسواق، جامعة سوق أهراس، 2022.**

20.**يحيى بن لعربي، مكانة الاتصال في تحليل المخاطرات، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية وإلانسانية، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، الجزائر، تاريخ النشر23-06-2021 .**

د-الملتقيات، الندوات والمؤتمرات.

21.**محمد بن بوزيان وسوار يوسف، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –سعيدة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، أفريل 2007.**

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

22.**BADR infos**, **N° 2**, **Alger**, **Mars 2002**, **P**: **1**.

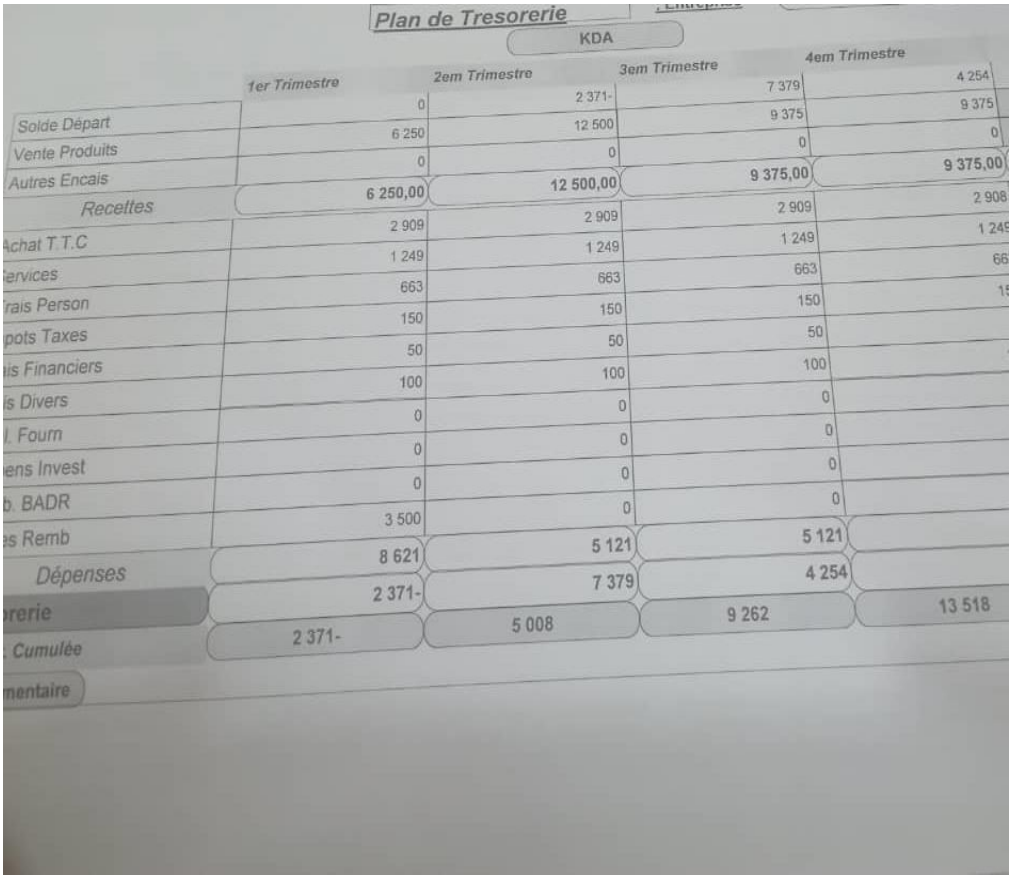
23.**BADR**, **Financement de la mise en valeur des terres et création de nouvelles exploitations**, **Décision réglementaire 14/2011**, **Alger**, **P** :**1**.

ثالثا: المراجع الإلكترونية.

24.**http**://**www**.**badr-bank**.**dz**/**2009**/**index**.**asp?page=badr_historique**

الملاحق

الملحق رقم (01) الميزانية التقديرية لمخطط الخزينة

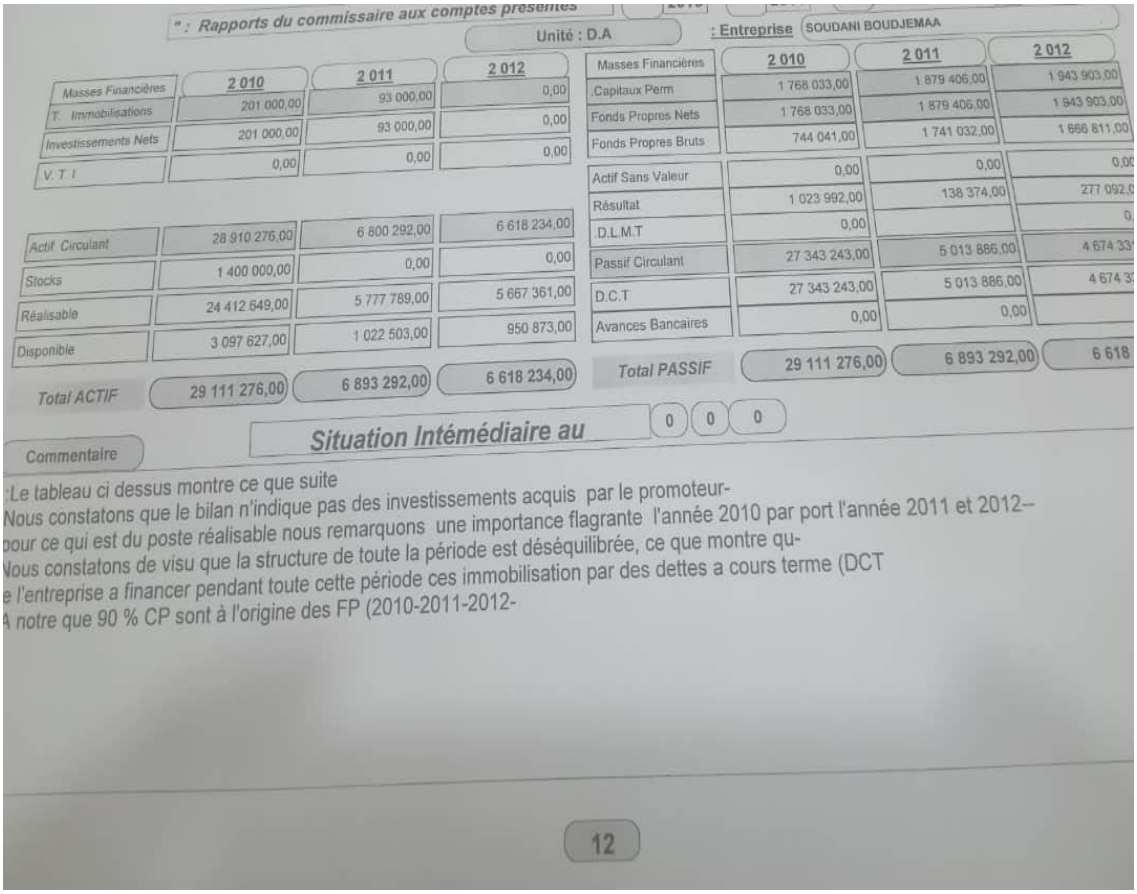


Plan de Tresorerie

KDA

	1er Trimestre	2em Trimestre	3em Trimestre	4em Trimestre
Solde Départ	0	2 371-	7 379	4 254
Vente Produits	6 250	12 500	9 375	9 375
Autres Encais	0	0	0	0
Recettes	6 250,00	12 500,00	9 375,00	9 375,00
Achat T.T.C	2 909	2 909	2 909	2 908
ervices	1 249	1 249	1 249	1 249
rais Person	663	663	663	66
pots Taxes	150	150	150	15
is Financiers	50	50	50	
s Divers	100	100	100	
. Fourn	0	0	0	
ens Invest	0	0	0	
. BADR	0	0	0	
s Remb	3 500	0	0	
Dépenses	8 621	5 121	5 121	
rerie	2 371-	7 379	4 254	
Cumulée	2 371-	5 008	9 262	13 518
mentaire				

الملحق رقم (02) الميزانية المحاسبية



" : Rapports du commissaire aux comptes présentes

Unité : D.A

: Entreprise SOUDANI BOUDJEMAA

Masses Financières	2 010	2 011	2 012
T. Immobilisations	201 000,00	93 000,00	0,00
Investissements Nets	201 000,00	93 000,00	0,00
V. T. I	0,00	0,00	0,00
Actif Circulant	28 910 276,00	6 800 292,00	6 618 234,00
Stocks	1 400 000,00	0,00	0,00
Réalisable	24 412 649,00	5 777 789,00	5 667 361,00
Disponible	3 097 627,00	1 022 503,00	950 873,00
Total ACTIF	29 111 276,00	6 893 292,00	6 618 234,00

Masses Financières	2 010	2 011	2 012
Capitaux Perm	1 768 033,00	1 879 406,00	1 943 903,00
Fonds Propres Nets	1 768 033,00	1 879 406,00	1 943 903,00
Fonds Propres Bruts	744 041,00	1 741 032,00	1 666 811,00
Actif Sans Valeur	0,00	0,00	0,00
Résultat	1 023 992,00	138 374,00	277 092,0
D.L.M.T	0,00		0,
Passif Circulant	27 343 243,00	5 013 886,00	4 674 33
D.C.T	27 343 243,00	5 013 886,00	4 674 33
Avances Bancaires	0,00	0,00	
Total PASSIF	29 111 276,00	6 893 292,00	6 618

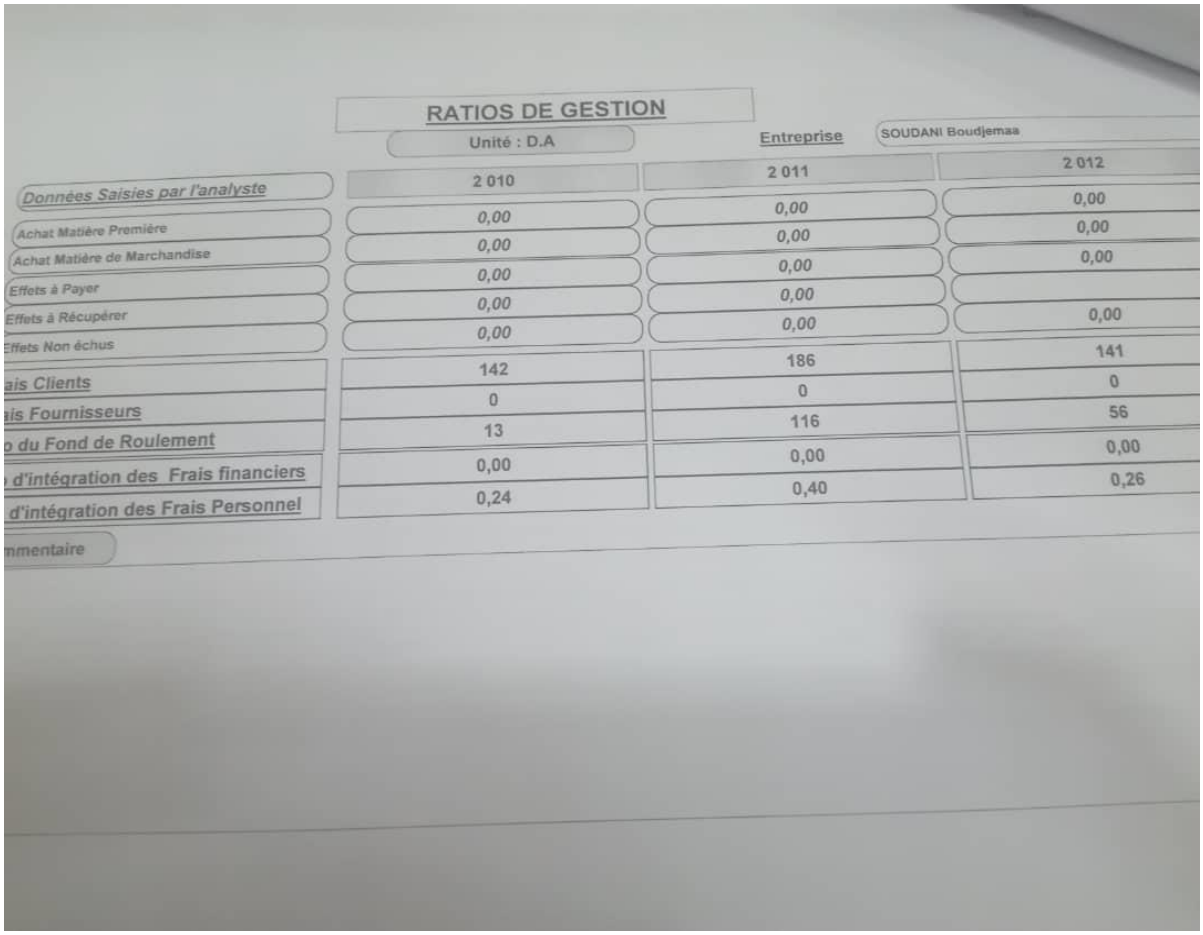
Situation Intémédiaire au 0 0 0

Commentaire

:Le tableau ci dessus montre ce que suite
Nous constatons que le bilan n'indique pas des investissements acquis par le promoteur-
pour ce qui est du poste réalisable nous remarquons une importance flagrante l'année 2010 par port l'année 2011 et 2012--
Nous constatons de visu que la structure de toute la période est déséquilibrée, ce que montre qu-
e l'entreprise a financer pendant toute cette période ces immobilisation par des dettes a cours terme (DCT
A notre que 90 % CP sont à l'origine des FP (2010-2011-2012-

12

الملحق رقم (03): تحليل النسب المالية



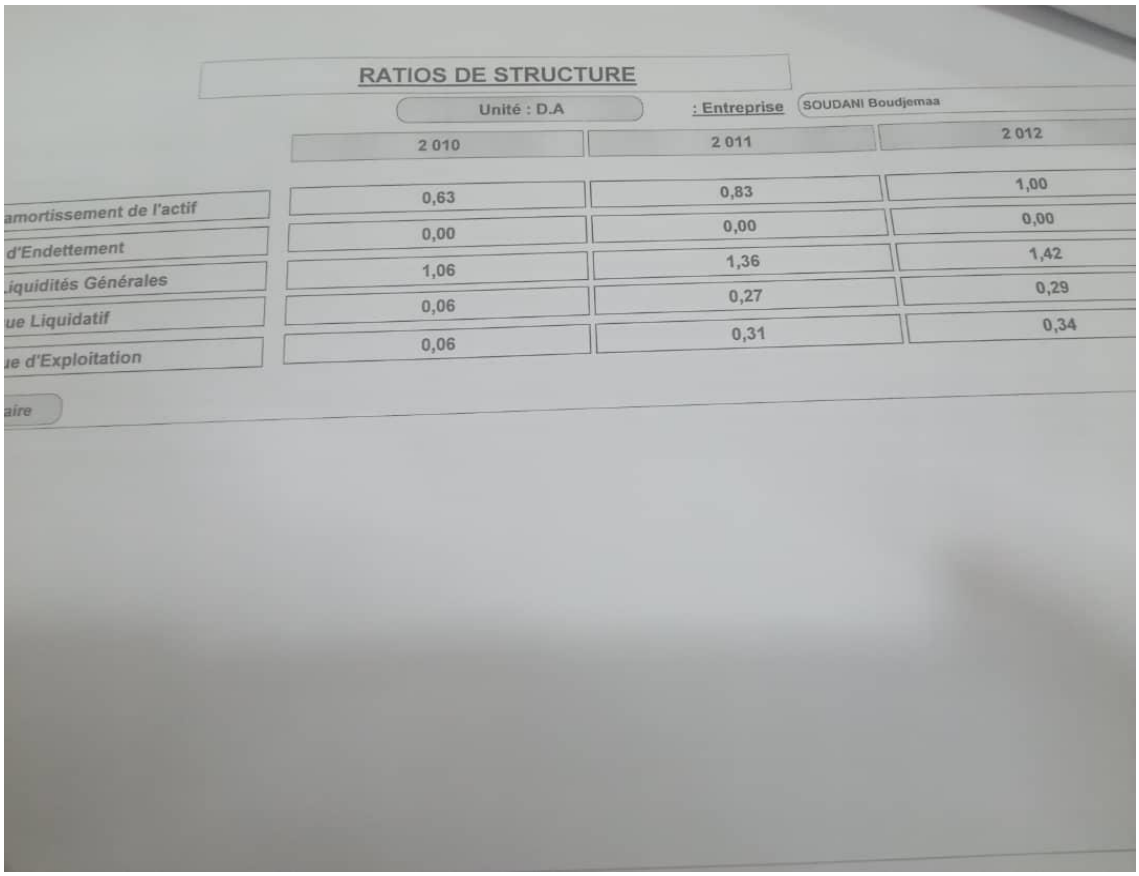
RATIOS DE GESTION

Unité : D.A

Entreprise SOUDANI Boudjemaa

Données Saisies par l'analyste	2 010	2 011	2 012
Achat Matière Première	0,00	0,00	0,00
Achat Matière de Marchandise	0,00	0,00	0,00
Effets à Payer	0,00	0,00	0,00
Effets à Récupérer	0,00	0,00	
Effets Non échus	0,00	0,00	0,00
ais Clients	142	186	141
ais Fournisseurs	0	0	0
o du Fond de Roulement	13	116	56
d'intégration des Frais financiers	0,00	0,00	0,00
d'intégration des Frais Personnel	0,24	0,40	0,26

nmentaire



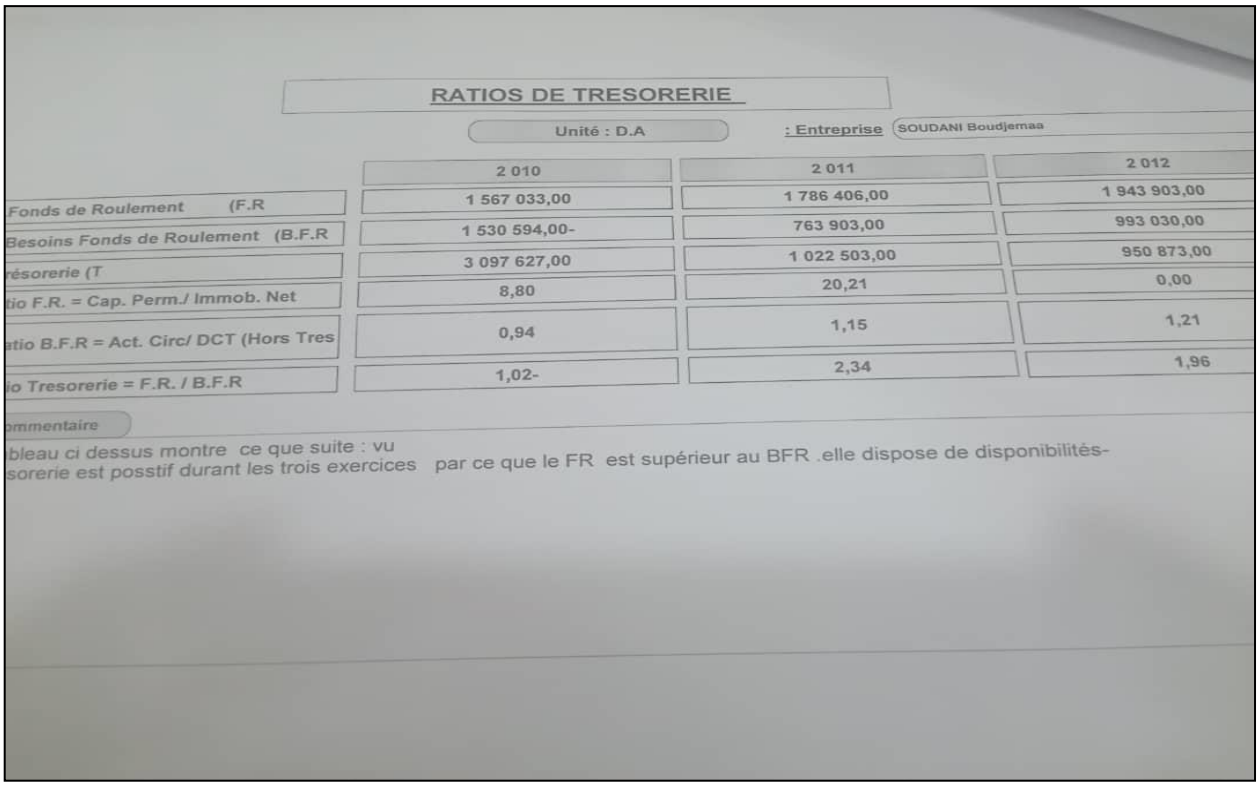
RATIOS DE STRUCTURE

Unité : D.A

: Entreprise SOUDANI Boudjemaa

	2 010	2 011	2 012
amortissement de l'actif	0,63	0,83	1,00
d'Endettement	0,00	0,00	0,00
iquidités Générales	1,06	1,36	1,42
ue Liquidatif	0,06	0,27	0,29
ue d'Exploitation	0,06	0,31	0,34

aire



RATIOS DE TRESORERIE

Unité : D.A

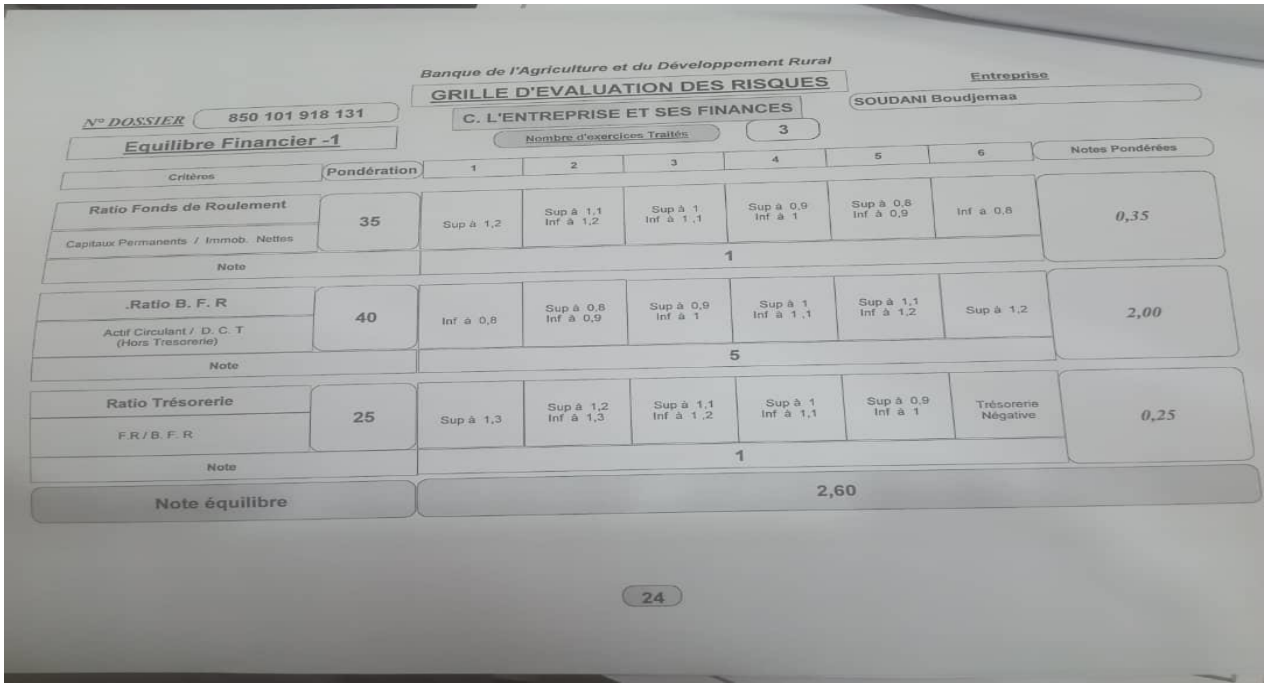
: Entreprise SOUDANI Boudjemaa

	2 010	2 011	2 012
Fonds de Roulement (F.R	1 567 033,00	1 786 406,00	1 943 903,00
Besoins Fonds de Roulement (B.F.R	1 530 594,00-	763 903,00	993 030,00
résorerie (T	3 097 627,00	1 022 503,00	950 873,00
tio F.R. = Cap. Perm./ Immob. Net	8,80	20,21	0,00
atio B.F.R = Act. Circ/ DCT (Hors Tres	0,94	1,15	1,21
io Tresorerie = F.R. / B.F.R	1,02-	2,34	1,96

ommentaire

bleau ci dessus montre ce que suite : vu
sorerie est posstif durant les trois exercices par ce que le FR est supérieur au BFR .elle dispose de disponibilités-

الملحق رقم (04)تقييم العامل المالي



Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

GRILLE D'EVALUATION DES RISQUES

Entreprise : SOUDANI Boudjemaa

N° DOSSIER : 850 101 918 131

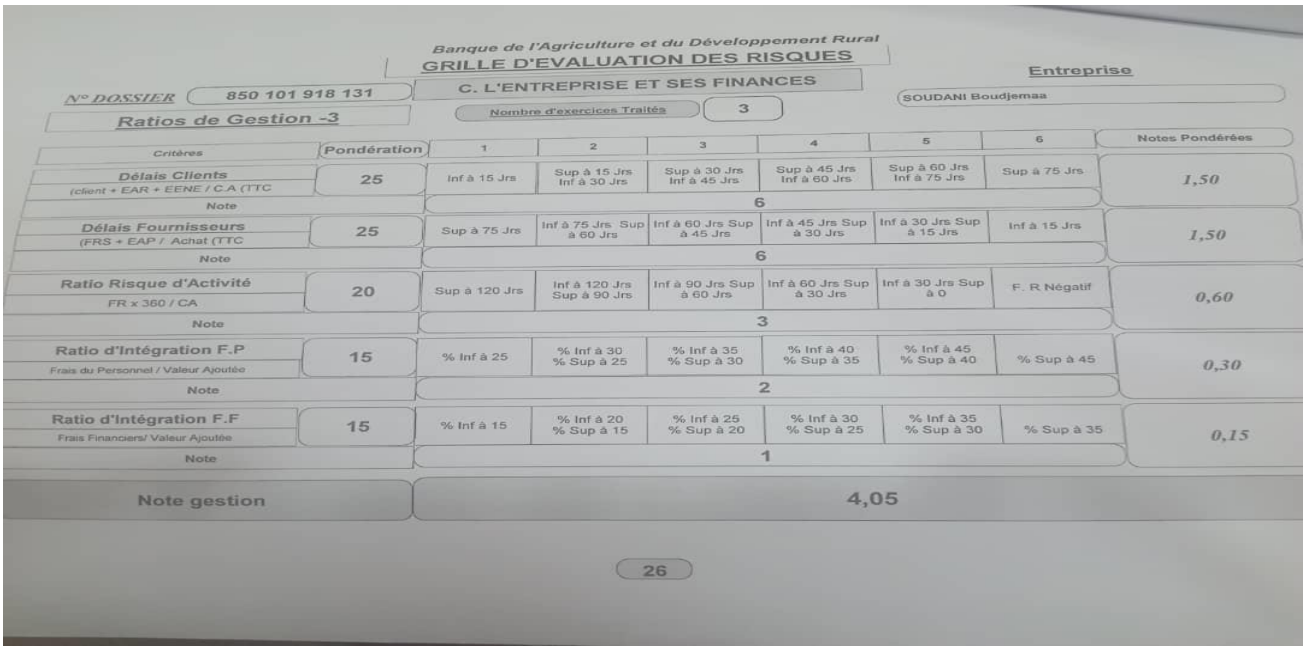
C. L'ENTREPRISE ET SES FINANCES

Nombre d'exercices Traités : 3

Equilibre Financier -1

Critères	Pondération	1	2	3	4	5	6	Notes Pondérées
Ratio Fonds de Roulement Capitaux Permanents / Immob. Nettes	35	Sup à 1,2	Sup à 1,1 Inf à 1,2	Sup à 1 Inf à 1,1	Sup à 0,9 Inf à 1	Sup à 0,8 Inf à 0,9	Inf à 0,8	0,35
Note		1						
.Ratio B. F. R Actif Circulant / D. C. T (Hors Tresorerie)	40	Inf à 0,8	Sup à 0,8 Inf à 0,9	Sup à 0,9 Inf à 1	Sup à 1 Inf à 1,1	Sup à 1,1 Inf à 1,2	Sup à 1,2	2,00
Note		5						
Ratio Trésorerie F.R / B. F. R	25	Sup à 1,3	Sup à 1,2 Inf à 1,3	Sup à 1,1 Inf à 1,2	Sup à 1 Inf à 1,1	Sup à 0,9 Inf à 1	Trésorerie Négative	0,25
Note		1						
Note équilibre		2,60						

24



Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

GRILLE D'EVALUATION DES RISQUES

Entreprise : SOUDANI Boudjemaa

N° DOSSIER : 850 101 918 131

C. L'ENTREPRISE ET SES FINANCES

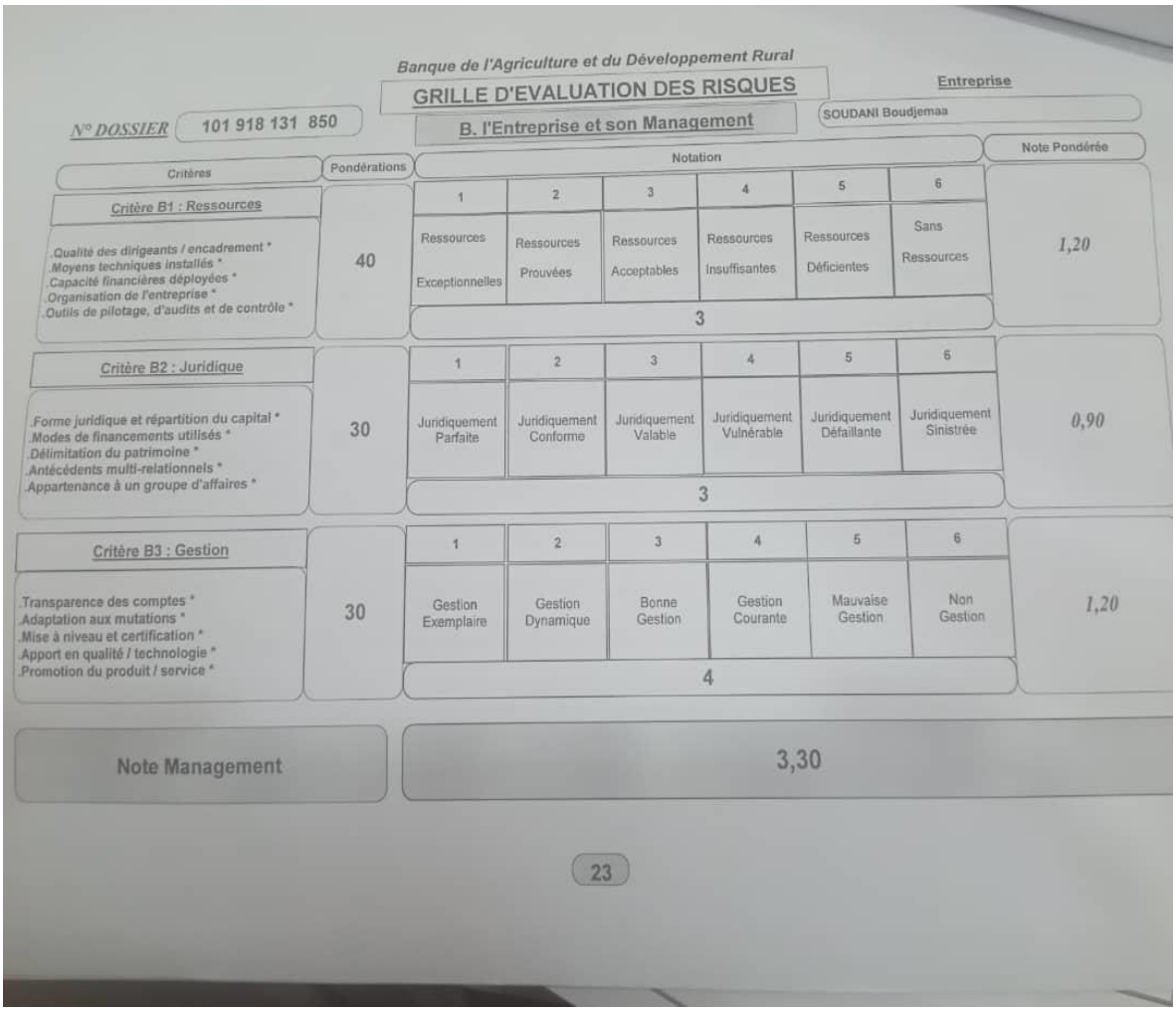
Nombre d'exercices Traités : 3

Ratios de Gestion -3

Critères	Pondération	1	2	3	4	5	6	Notes Pondérées
Délais Clients (client + EAR + EENE / C.A (TTC	25	Inf à 15 Jrs	Sup à 15 Jrs Inf à 30 Jrs	Sup à 30 Jrs Inf à 45 Jrs	Sup à 45 Jrs Inf à 60 Jrs	Sup à 60 Jrs Inf à 75 Jrs	Sup à 75 Jrs	1,50
Note		6						
Délais Fournisseurs (FRS + EAP / Achat (TTC	25	Sup à 75 Jrs	Inf à 75 Jrs Sup à 60 Jrs	Inf à 60 Jrs Sup à 45 Jrs	Inf à 45 Jrs Sup à 30 Jrs	Inf à 30 Jrs Sup à 15 Jrs	Inf à 15 Jrs	1,50
Note		6						
Ratio Risque d'Activité FR x 360 / CA	20	Sup à 120 Jrs	Inf à 120 Jrs Sup à 90 Jrs	Inf à 90 Jrs Sup à 60 Jrs	Inf à 60 Jrs Sup à 30 Jrs	Inf à 30 Jrs Sup à 0	F. R Négatif	0,60
Note		3						
Ratio d'Intégration F.P Frais du Personnel / Valeur Ajoutée	15	% Inf à 25	% Inf à 30 % Sup à 25	% Inf à 35 % Sup à 30	% Inf à 40 % Sup à 35	% Inf à 45 % Sup à 40	% Sup à 45	0,30
Note		2						
Ratio d'Intégration F.F Frais Financiers/ Valeur Ajoutée	15	% Inf à 15	% Inf à 20 % Sup à 15	% Inf à 25 % Sup à 20	% Inf à 30 % Sup à 25	% Inf à 35 % Sup à 30	% Sup à 35	0,15
Note		1						
Note gestion		4,05						

26

الملحق رقم (05): تقييم العامل الإقتصادي



Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

GRILLE D'EVALUATION DES RISQUES

Entreprise : SOUDANI Boudjemaa

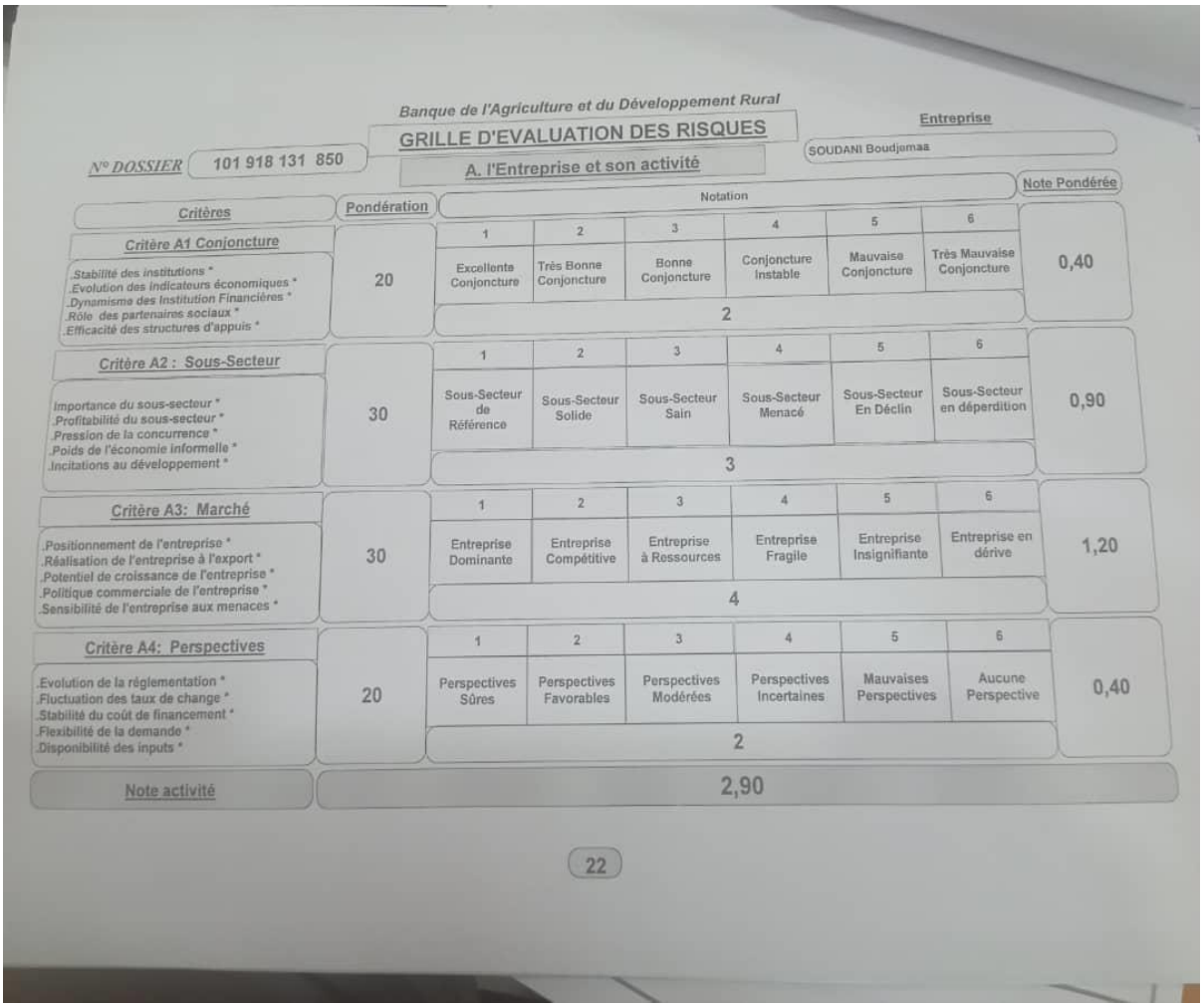
N° DOSSIER : 101 918 131 850

B. l'Entreprise et son Management

Critères	Pondérations	Notation 1	2	3	4	5	6	Note Pondérée
Critère B1 : Ressources .Qualité des dirigeants / encadrement * .Moyens techniques installés * .Capacité financières déployées * .Organisation de l'entreprise * .Outils de pilotage, d'audits et de contrôle *	40	Ressources Exceptionnelles	Ressources Prouvées	Ressources Acceptables	Ressources Insuffisantes	Ressources Déficientes	Sans Ressources	1,20
				3				
Critère B2 : Juridique .Forme juridique et répartition du capital * .Modes de financements utilisés * .Délimitation du patrimoine * .Antécédents multi-relationnels * .Appartenance à un groupe d'affaires *	30	Juridiquement Parfaite	Juridiquement Conforme	Juridiquement Valable	Juridiquement Vulnérable	Juridiquement Défaillante	Juridiquement Sinistrée	0,90
				3				
Critère B3 : Gestion .Transparence des comptes * .Adaptation aux mutations * .Mise à niveau et certification * .Apport en qualité / technologie * .Promotion du produit / service *	30	Gestion Exemplaire	Gestion Dynamique	Bonne Gestion	Gestion Courante	Mauvaise Gestion	Non Gestion	1,20
				4				
Note Management		3,30						

23

الملحق رقم (06): تقييم العامل الشخصي



Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

GRILLE D'EVALUATION DES RISQUES

Entreprise: SOUDANI Boudjemaa

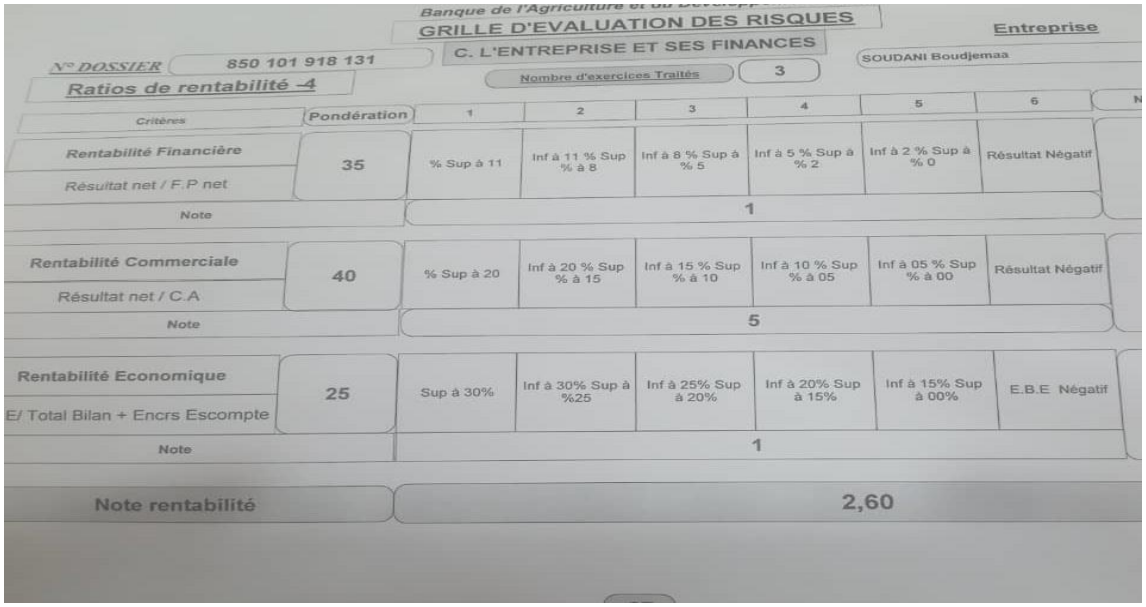
N° DOSSIER: 101 918 131 850

A. l'Entreprise et son activité

Critères	Pondération	Notation 1	2	3	4	5	6	Note Pondérée
Critère A1 Conjoncture .Stabilité des institutions * .Evolution des indicateurs économiques * .Dynamisme des Institution Financières * .Rôle des partenaires sociaux * .Efficacité des structures d'appuis *	20	Excellente Conjoncture	Très Bonne Conjoncture	Bonne Conjoncture	Conjoncture Instable	Mauvaise Conjoncture	Très Mauvaise Conjoncture	0,40
		2						
Critère A2 : Sous-Secteur Importance du sous-secteur * .Profitabilité du sous-secteur * .Pression de la concurrence * .Poids de l'économie informelle * .Incitations au développement *	30	Sous-Secteur de Référence	Sous-Secteur Solide	Sous-Secteur Sain	Sous-Secteur Menacé	Sous-Secteur En Déclin	Sous-Secteur en déperdition	0,90
		3						
Critère A3: Marché .Positionnement de l'entreprise * .Réalisation de l'entreprise à l'export * .Potentiel de croissance de l'entreprise * .Politique commerciale de l'entreprise * .Sensibilité de l'entreprise aux menaces *	30	Entreprise Dominante	Entreprise Compétitive	Entreprise à Ressources	Entreprise Fragile	Entreprise Insignifiante	Entreprise en dérive	1,20
		4						
Critère A4: Perspectives .Evolution de la réglementation * .Fluctuation des taux de change * .Stabilité du coût de financement * .Flexibilité de la demande * .Disponibilité des inputs *	20	Perspectives Sûres	Perspectives Favorables	Perspectives Modérées	Perspectives Incertaines	Mauvaises Perspectives	Aucune Perspective	0,40
		2						
Note activité		2,90						

22

الملحق رقم (07): تصنيف خطر المقترض



Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

GRILLE D'EVALUATION DES RISQUES

C. L'ENTREPRISE ET SES FINANCES

Entreprise : SOUDANI Boudjemaa

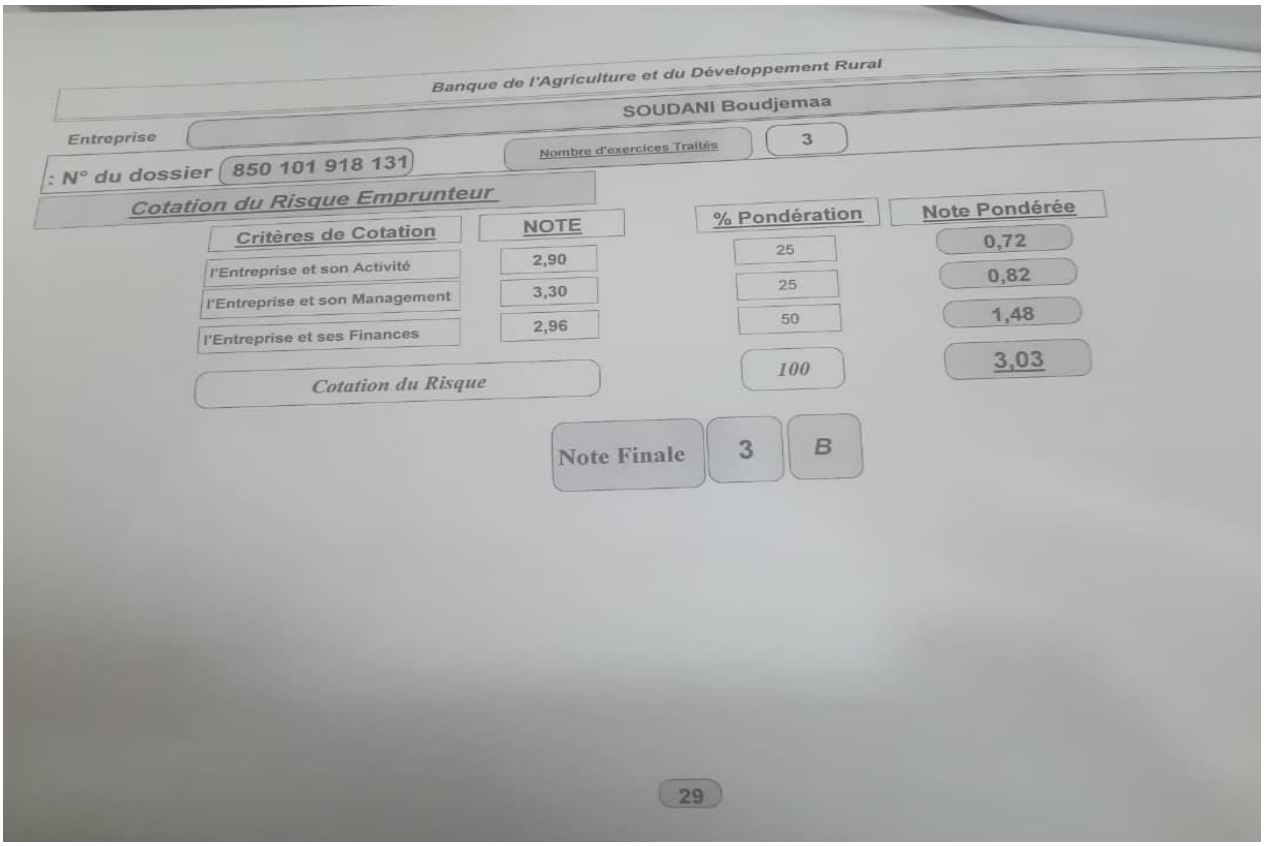
N° DOSSIER : 850 101 918 131

Nombre d'exercices Traités : 3

Ratios de rentabilité -4

Critères	Pondération	1	2	3	4	5	6
Rentabilité Financière Résultat net / F.P net	35	% Sup à 11	Inf à 11 % Sup % à 8	Inf à 8 % Sup à % 5	Inf à 5 % Sup à % 2	Inf à 2 % Sup à % 0	Résultat Négatif
Note		1					
Rentabilité Commerciale Résultat net / C.A	40	% Sup à 20	Inf à 20 % Sup % à 15	Inf à 15 % Sup % à 10	Inf à 10 % Sup % à 05	Inf à 05 % Sup % à 00	Résultat Négatif
Note		5					
Rentabilité Economique E/ Total Bilan + Encrs Escompte	25	Sup à 30%	Inf à 30% Sup à %25	Inf à 25% Sup à 20%	Inf à 20% Sup à 15%	Inf à 15% Sup à 00%	E.B.E Négatif
Note		1					

Note rentabilité : 2,60



Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

Entreprise : SOUDANI Boudjemaa

: N° du dossier : 850 101 918 131

Nombre d'exercices Traités : 3

Cotation du Risque Emprunteur

Critères de Cotation	NOTE	% Pondération	Note Pondérée
l'Entreprise et son Activité	2,90	25	0,72
l'Entreprise et son Management	3,30	25	0,82
l'Entreprise et ses Finances	2,96	50	1,48
Cotation du Risque		100	3,03

Note Finale : 3 B

29